



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية  
تخصص: '١' مالية دولية '١'

بعنوان:

# دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000 - 2012)

من إعداد الطالبة: خيالي خيرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016/02/01

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا ..... جامعة ورقلة

مشرفا ومقررا ..... جامعة ورقلة

عضوا ..... جامعة ورقلة

عضوا ..... جامعة ورقلة

الدكتور: لعمى أحمد

الدكتور: عزاوي أحمد

الدكتور: دبون عبد القادر

الدكتورة: مخلفي أمينة

السنة الجامعية 2016/2015



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين

وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى

أمي وأبي أطال الله في عمرهما.

إلى أخي وأختي

إلى زوجة أخي

إلى كل الأحباب والأصدقاء

إلى زملاء الدفعة.

# الشكر

الشكر الأول و الآخر لله عز و جل على نعمة العلم.

أتقدم بجزيل الشكر و جميل الامتنان و العرفان إلى الأستاذ  
المشرف الدكتور " عزاوي أعمار " على قبوله الإشراف على  
هاته المذكرة وتوجيهاته و نصائحه القيمة.

إلى كل من علمنا حرفا من التعليم الابتدائي حتى الآن  
كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هاته المذكرة  
من بعيد أو قريب ولو بالنصيحة.

## ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية بالتطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012 باعتبار أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا تدريجيا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بعد غياب شبه تام للاستثمارات الأجنبية خلال فترة التسعينات التي اتسمت بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية، حيث قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما في الجزائر .

من خلال تتبعنا لتطور كل من المتغيرات سالفه الذكر لاحظنا ضعف حجم الاستثمارات في الجزائر الأمر الذي قلل من أهميتها في تكوين الناتج الداخلي الخام بالرغم من مساهمتها في الاستثمار المحلي ولو بنسبة ضعيفة، بالإضافة إلى أن خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات قد يقلل من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المدفوعات.

**الكلمات المفتاحية :** الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، مناخ الاستثمار، الاستثمار المحلي، الناتج الداخلي الخام.

## Résumé

Cette étude vise à examiner la question de l'investissement étranger direct et de refléter le rôle qu'il peut jouer dans la croissance économique des pays en voie de développement en l'appliquant sur le cas de l'Algérie durant la période 2000-2012.

Cette période qui a connu une hausse progressive dans le volume des investissements dans étrangers directs qui entrants en Algérie après une absence quasiment totale de ces investissements pendant les années 90, vu la situation dramatique qu'a connu l'Algérie politique et sécuritaire.

Nous avons donné des éclaircissements sur les différents concepts concernant l'investissement étranger direct et la croissance économique et la relation entre ces deux notions en Algérie.

En suivant la croissance des variables déjà citées nous avons constaté le faible volume de ces investissements en Algérie ce qui a diminué leur importance dans le produit intérieur brut malgré leur contribution dans l'investissement local, en plus la sortie des devises sous forme de transfert à l'étranger peut diminuer leur contribution dans l'amélioration de la balance des paiements .

## Les mots clés :

investissement direct étranger, croissance économique, climat d'investissement, investissement local, produit intérieur brut.

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
IV	الإهداء.....
V	الشكر.....
VI	الملخص.....
VII	قائمة المحتويات.....
X	قائمة الجداول.....
XIII	قائمة الأشكال.....
XIV	قائمة الملاحق.....
أ-ج	المقدمة العامة.....
01	الفصل الأول : مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.....
02	تمهيد الفصل.....
03	المبحث الأول : مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....
03	المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....
07	المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....
13	المطلب الثالث : المناخ الاستثماري.....
18	المبحث الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....
18	المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية و النظرية النيوكلاسيكية.....
21	المطلب الثاني : نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية.....
24	المطلب الثالث : نظرية دورة حياة المنتج و النظرية الانتقائية لجون ديننج.....
31	المبحث الثالث : التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية.....
31	المطلب الأول : التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.....
35	المطلب الثاني : الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.....
42	خلاصة الفصل.....
44	الفصل الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.....
44	تمهيد الفصل.....
45	المبحث الأول : مفاهيم حول النمو الاقتصادي.....

45	المطلب الأول : النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....
49	المطلب الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي.....
53	المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي.....
56	المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي.....
56	المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.....
61	المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي.....
68	المطلب الثالث : نماذج النمو الداخلي.....
72	المبحث الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.....
72	المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.....
74	المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.....
78	المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة.....
79	المطلب الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات.....
81	خلاصة الفصل.....
82	الفصل الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالجزائر.....
83	تمهيد الفصل.....
84	المبحث الأول : الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
84	المطلب الأول : تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
90	المطلب الثاني : حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
94	المطلب الثالث : ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
100	المبحث الثاني : تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.....
100	المطلب الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي.....
105	المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية.....
111	المطلب الثالث : تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشرات تقويم المخاطر القطرية.....
116	المطلب الرابع : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
120	المبحث الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر.....
120	المطلب الأول : الناتج الداخلي الخام.....
128	المطلب الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج الداخلي الخام.....



131	المطلب الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي في الجزائر.....
135	المطلب الرابع : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات في الجزائر.....
139	خلاصة الفصل.....
140	الخاتمة العامة.....
144	قائمة المصادر والمراجع.....
159	الملاحق.....
163	الفهرس.....

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	أنماط دخول الأسواق الدولية	1.1
32	مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمارات العالمية البريطانية بين (1800-1913).	2.1
33	توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913	3.1
36	يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والتوزيع الإقليمي له خلال (1992-2007)	4.1
38	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق خلال الفترة (2008 - 2010)	5.1
39	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق 2011 ، 2012	6.1
40	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية خلال الفترة (1996 - 2007)	7.1
41	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية خلال الفترة (2008-2011)	8.1
76	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأس مال الثابت في الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة (1995-2012)	1.2
97	عدد الاتفاقيات الثنائية الموقعة من طرف الجزائر مع الدول العربية خلال الفترة (2000-2008)	1.3
98	ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمر مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2006-2012)	2.3
101	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2012)	3.3
102	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من أكبر 10 دول مستثمرة خلال الفترة (2001 - 2010)	4.3
103	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2012)	5.3

106	وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار خلال الفترة (2000 – 2010)	6.3
108	ترتيب الجزائر في مؤشري الأداء والإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000 – 2010)	7.3
109	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2000 – 2012)	8.3
111	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2006 – 2012)	9.3
112	المؤشر المركب للمخاطر القطرية في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2000 – 2010)	10.3
113	وضعية الجزائر في مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2000 – 2008)	11.3
114	وضعية الجزائر في مؤشر الأنستيتيوشنال أنفوستر للتقويم القطرية مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2004 – 2010)	12.3
116	وضعية الجزائر في مؤشر الكوفاس مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2000 – 2010)	13.3
118	ترتيب الجزائر في مؤشر تأسيس المشروع مقارنة بتونس والمغرب لسنوات مختارة	14.3
119	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لتأسيس المشروع لسنة 2011	15.3
122	تطور الناتج الداخلي الخام ومعدلات نموه حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2012)	16.3
124	الهيكل القطاعي للقيمة المضافة خلال الفترة (2000-2011)	17.3
126	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012)	18.3
129	العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)	19.3
132	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت بالجزائر خلال	20.3

	الفترة (2012-2000)	
134	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في توفير مناصب عمل بالجزائر خلال الفترة (2012-2002)	21.3
136	تطور الميزان التجاري وسعر برمبيل النفط خلال الفترة (2012-2000)	22.3
137	تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2012-2000)	23.3

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25	دورة حياة المنتج الدولي	1.1
98	ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمر مقارنة بتونس و المغرب خلال الفترة (2006 – 2012)	1.3
104	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2012)	2.3
130	علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنتاج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2012)	3.3

## قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
160	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1996 – 2007)	01
161	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2008 – 2011)	02
162	أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2012)	03

# المقدمة العامة

إن التفاوت القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية ازداد عمقا وحدة منذ الثمانينات وذلك راجع للتخلف وكثرة الصراعات الطبقية في كثير من تلك الدول المتخلفة مما أثر سلبا على الاختلالات الهيكلية الاقتصادية فيما يخص ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية ... إلخ، مما أدى بتلك الدول إلى تغيير مسارها الاقتصادي خاصة في إطار عولمة اقتصادية واسعة الأبعاد لذا سعت الكثير من البلدان النامية إلى العمل على بناء قاعدة اقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية، ولتحقيق ذلك كان لابد على الدول النامية أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية، ولبلوغ ذلك من الضروري الاهتمام بالسياسة الاستثمارية الحكيمة التي تعتبر من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في الوقت الحالي لأن الواقع الاقتصادي الدولي خير شاهد على أن الدول النامية تسعى إلى اللحاق بموكب التنافس الدولي الهادف إلى جذب عدد كبير من الاستثمارات، حيث تحتل هذه المسألة أولوية خاصة في الدول النامية ومن بينها الجزائر التي تعمل جاهدة على تحسين مناخ استثمارها من خلال منح التسهيلات والضمانات المتعددة بجذب الاستثمارات إليها للحصول على التمويل اللازم والحد من الاقتراض الخارجي بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا المصاحب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### أ - الإشكالية :

يعد الاقتصاد العالمي اليوم في مرحلة مهمة من التطور، أين يترافق تباطؤ النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة مع انتعاش الاقتصاديات النامية التي لا زالت تعتمد على مصادر التمويل الخارجية، والتي من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية خلال الفترة 2000-2012؟ و عليه يمكن طرح التساؤلات التالية :

- ✓ ما هي القطاعات التي استقطبت أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟
- ✓ ما هو واقع مناخ الاستثمار بالجزائر؟
- ✓ ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على وتيرة النمو الاقتصادي بالجزائر ؟

### ب - الفرضيات :

✓ تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في قطاع الصناعة باعتباره أكثر القطاعات مردودية؛



- ✓ بسبب تحسن الوضعية القانونية والأمنية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة عرف مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا كبيرا، الأمر الذي زاد من ثقة المستثمرين للاستثمار في الجزائر؛
- ✓ لا يزال تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على وتيرة النمو الاقتصادي بالجزائر محدودا حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري مرهونا بقطاع المحروقات.

### ت - مبررات اختيار الموضوع :

باعتبار موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع الحديثة استقطبت مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي خاصة في الظروف الراهنة التي تمر بها مختلف الدول خاصة الدول النامية ومن بينها الجزائر، بالإضافة إلى طبيعة التخصص التي ألزمتنا الخوض في مثل هذه المواضيع ذات الطابع الدولي.

### ث - أهداف الموضوع و أهميته :

- ✓ إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية.
- ✓ تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

أما أهمية دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، تكمن في التعرف على الدور الذي يلعبه هذا الأخير في المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي بالدول النامية التي تعاني من نقص في تمويل استثماراتها المحلية وانخفاض معدلات الادخار، ومن بينها الجزائر.

### ج - حدود الدراسة :

سوف نقوم بتطبيق هاته الدراسة على اقتصاد الدول النامية فيما يخص الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فسوف تكون على الاقتصاد الوطني الجزائري، أما فترة الدراسة تكون على مدى 13 سنة من سنة 2000 حتى 2012 فيما يخص الجانب التطبيقي.

### ح - منهج الدراسة :

فيما يخص الجانب النظري سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لسرد مختلف المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وتحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فسنعتمد على المنهج التحليلي لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالجزائر.

### خ - أدوات البحث :

قمنا بالاعتماد على مراجع متنوعة من كتب ومذكرات وتقارير ومجلات، مواقع الأنترنت للحصول على مختلف المعلومات التي تخص الموضوع، إضافة إلى استخدام أداة التحليل الإحصائي " Microsoft office Exel" لمختلف التمثيلات البيانية.

### د - الدراسات السابقة :

**1 -** دراسة كريمة قويدري بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، والتي حاولت قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1991-2008، من خلال تعريف النموذج بتوظيف دالة كوب دوقلاس cub douglas باستعمال برنامج "Mintab v 1.5" حيث توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي المباشر على النمو الاقتصادي والذي كان أقل من أثر الاستثمار المحلي والواردات على النمو الاقتصادي.

**2 -** الدراسة التي قام بها رفيق نزاري بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي - دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1991 - 2005"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011 وذلك بتوظيف نموذج خاص بالنمو الداخلي bendmabed باستعمال برنامج "Eviews" حيث كانت النتائج مختلفة حسب كل دولة وفي فترات مختلفة، ففي الجزائر متقاربة مع النظرية الاقتصادية، أما في تونس كان التأثير سالبا خلال فترة الدراسة مما يؤكد أن تونس لم تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المغرب فنلاحظ فكان التأثير إيجابيا في فترة محدودة .

**3 -** دراسة بندر سالم الزهراني تحت عنوان "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - دراسة قياسية للفترة 1970-2000"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الملك سعود، 2001 والتي هدفت إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على

النمو الاقتصادي باستخدام النموذج النيوكلاسيكي حيث أكدت نتائج الدراسة على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لكن في الأجل القصير يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بشكل ضعيف، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة وعدم الاستفادة منها، بالإضافة إلى حداثة تجربة المملكة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر .

**4 - الدراسة التي قام بها alaya marowan بعنوان « investissement direct Université de 2004, France, Nice, étranger et croissance économique »** حيث تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة بين 1973-2000، حيث توصلت إلى أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تركيزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج.

مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو محاولة إلقاء نظرة على وتيرة النمو الاقتصادي من خلال تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية كالناتج الداخلي الخام الذي يعتبر أهم متغير يعبر عن النمو الاقتصادي باعتبار الدراسات السابقة التي اطلعنا عليه حاولت معالجة الموضوع باستخدام المنهج القياسي.

### ذ - تقسيمات الموضوع :

لمحاولة الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول :

**الفصل الأول :** يتناول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر مختلف النظريات المفسرة له و اتجاهاته العالمية.

**الفصل الثاني :** يتناول مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وعلاقة هذا الأخير بالاستثمار الأجنبي المباشر فيما يخص الآثار التي يولدها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية.

**الفصل الثالث :** يتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

### ر - صعوبات البحث :

من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث : قلة المراجع المتخصصة خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وصعوبة الحصول على المعطيات من مختلف المنظمات الدولية، بالإضافة إلى عدم تماثل المعطيات من سنة إلى أخرى.

# الفصل الأول:

## مدخل إلى الاستثمار

### الأجنبي المباشر

### تمهيد الفصل :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن التاسع عشر لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، ويكمن السبب في بروز موجة الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها المحلية بسبب انخفاض الادخارات في تلك البلدان ونقص المساعدات والمنح المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية، صعوبة الحصول على اقتراض الخارجي، حيث يلعب مناخ الاستثمار تأثيراً كبيراً في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث :

**المبحث الأول :** مفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر.

**المبحث الثاني :** النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

**المبحث الثالث :** التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية.

المبحث الأول : مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار يشكل ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها وأشكالها، إذ نجد من بين أشكالها الاستثمار الدولي والذي بدوره ينطوي على أشكال كثيرة منها الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله بالإضافة إلى مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

قبل تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من الإشارة إلى بعض المفاهيم :

أولاً : تعريف الاستثمار

**1 - لغة :**

هو لفظ مأخوذ من الثمر وهو حمل الشجر وأثمر الشجر خرج ثمره<sup>1</sup>، وأثمر الرجل كثر ماله والثمر بمعنى المال أو بمعنى الذهب والفضة وثمر ماله نماء<sup>2</sup>.

على ضوء ذلك فقد عرف مجمع اللغة العربية الاستثمار بأنه :

"استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كسواء الأسهم والسندات"<sup>3</sup>.

**2 - اصطلاحاً :**

تعددت تعاريف الاستثمار تبعاً للجوانب التي انطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة به حيث ارتكزت مجملها على جوانب المخاطرة والسعي نحو الربح، وعلى أن الاستثمار ينطوي على إضافة إجمالية إلى رؤوس الأموال أو السلع الإنتاجية المستعملة في الإنتاج<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى الأكاديميون، عمان - الأردن، 2010، ص22.

<sup>2</sup> - عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص3.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>4</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفنايس، الأردن، 2005، ص 15.

ثانيا : الاستثمار الأجنبي

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر، إذ يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا، يوفر فرص العمل، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات، وعليه فالاستثمار العالمي غير محدود (رؤوس الأموال الأجنبية) حيث يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف بحسبها نوع الاستثمار<sup>1</sup>.

في هذا السياق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه تلك الاستثمارات المحفظية التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، أو في المشروعات التي تقوم بها سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخول لهم حق إدارة المشروع<sup>2</sup>.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات نذكرها بإيجاز :

1 - تعريف صندوق النقد الدولي FMI:

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر

<sup>1</sup> - زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - واقع وآفاق -، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، فيفري 2005، ص 4.

<sup>2</sup> - عمر هاشم محمد صدقة، المرجع سبق ذكره، ص 17.



بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة<sup>1</sup>، ووفقا للمعيار الذي وصفه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها<sup>2</sup>.

## 2 - تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE :

إن الاستثمار هو لغرض تأسيس علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مشروع مثل : الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة تأثير فعال على إدارة الاستثمارات أو المشروعات الاستثمارية<sup>3</sup> :

أ - في بلد معين من قبل غير المقيمين بالوسائل الآتية :

- خلق، تمديد أو توسيع مشروع مملوك كلياً أو فرع، أو اكتساب الملكية الكاملة، أو مشروع موجود؛
- المشاركة في مشروع جديد أو مشروع موجود؛
- توطن لمدة خمسة سنوات أو أكثر.

ب - في الخارج من قبل المقيمين في البلد بالوسائل الآتية :

- خلق أو تمديد أو توسيع مشروع مملوك كلياً أو فرع، أو اكتساب الملكية الكاملة أو مشروع موجود؛
- المشاركة في مشروع جديد أو مشروع موجود؛
- قرض لمدة خمس سنوات أو أكثر.

استناداً إلى التعريف الذي يوفره دليل ميزان المدفوعات **balance of payment manual**

فإن : "الاستثمار الأجنبي المباشر يشير إلى الاستثمار الذي يقام لاكتساب مصلحة دائمة في مشروعات خارج الاقتصاد الوطني الذي ينتمي إليه المستثمر"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص4.

<sup>2</sup> - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، 2004 - 2005، ص19.

<sup>3</sup> - محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2008، ص154.

<sup>4</sup> - محمد صالح القريشي، المرجع سبق ذكره، ص 155.

### 3 - تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC:

"الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته"<sup>1</sup>.

### 4 - تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين :

✓ يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة، وذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع<sup>2</sup>.

✓ هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضييفة إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية، تختلف أنواعه وآماده حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>.

✓ يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجنب أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على إدارة هذه المشروعات تعطيهم حق المشاركة في هذه الإدارة<sup>4</sup>.

✓ هو عبارة عن استثمار تقوم به مؤسسة غير مقيمة أو شركة مقيمة تحت مراقبة أجنبية عن طريق<sup>5</sup> :

-إنشاء أو توسعة مؤسسة (فرع)؛

- المشاركة في إنشاء أو توسعة مؤسسة بهدف إنشاء روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسة، من أجل منح الإمكانية للمستثمر لممارسة تأثير حقيقي في تسيير المؤسسة.

<sup>1</sup> - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 / 2008، ص50.

<sup>2</sup> - فليح حسن خلف، التمويل الدول، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص171.

<sup>3</sup> - سليمان عمر محمد الهادي، المرجع سبق ذكره، ص23.

<sup>4</sup> - هاشم محمد صدقة، المرجع سبق ذكره، ص9 10.

<sup>5</sup> - Bernard Hugonnier, investissements directs cooperation internationale et firmes multinationales, Economica, paris, 1984, p 13.

5- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( UNCTAD ) :

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم ( القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة ) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يمكن القول أن معيار التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر يكمن في مسألة ملكية المشروع الأجنبي المستثمر منه، فإذا كان المستثمر الأجنبي يملك مشروعاً في الخارج فإن استثماره يعد استثماراً مباشراً ، أما إذا كان لا يملك المشروع فإن استثماره يعد استثماراً غير مباشر<sup>2</sup>.

المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار :

أولاً : الاستثمار المشترك

**1 - تعريف الاستثمار المشترك :** ويدعى أيضاً بالاستثمار الثنائي، وهو استثمار أجنبي قائم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني سواء كانت هذه المشاركة بنسب متباينة وفقاً للظروف وبموجب ما تسمح به التشريعات الوطنية في هذا الصدد<sup>3</sup>، أو نسب متساوية بين رأس المال الوطني أو الأجنبي<sup>4</sup>، حيث تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية.

ويمكن التمييز بين الشكلين التاليين<sup>5</sup> :

<sup>1</sup> - كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010 / 2011، ص 05.  
<sup>2</sup> - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006 / 2007، ص 31.  
<sup>3</sup> يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية و عربية، العدد الثالث، جوان 2008، ص 164  
<sup>4</sup> - عمر هاشم محمد صدقة، المرجع سبق ذكره، ص 11.  
<sup>5</sup> - بعداش عبد الكريم، المرجع سبق ذكره، ص 52.

- ✓ إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجنب و نظرائهم المحليين؛
- ✓ شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجنب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة، وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا، وهذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر ومنها تعريف صندوق النقد الدولي.

وهو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي الخاص والحكومي أو الاثنين مع المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة عن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأمين ومصادرة وخلاف ذلك<sup>1</sup>.

فيما يتعلق بالطرف الوطني فقد يكون فردا أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها أو خليطا ما بين الاثنين، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية إلا أنه غالبا ما يكون مستثمرا خاصا، حيث تفضل الشركات الخاصة الأجنبية أن يكون الشركاء المحليون أفرادا أو شركات خاصة وذلك لاعتقادهم بأن المستثمر المحلي يكون أكثر استعدادا من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، ولكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية<sup>2</sup>.

## 2 - مزايا وعيوب الاستثمار المشترك :

### 2-1- مزايا الاستثمار المشترك :

يمكن للاستثمار المشترك أن يحقق العديد من المزايا سواء بالنسبة للدولة المضيفة أو للمستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات).

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد، المرجع سبق ذكره، ص19.

<sup>2</sup> - زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2004م، ص160.

2-1-1 - بالنسبة للدولة المضيفة : من أهم المزايا التي يحققها الاستثمار المشترك للدولة المضيفة نذكر منها ما يلي<sup>1</sup> :

- ✓ زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة عن طريق إضافة قناة من قنوات التدفق المالي إليها وهي الاستثمارات المشتركة؛
  - ✓ الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لدى الشريك الأجنبي في تطوير القنوات الإنتاجية المستخدمة في نشاطاتها والمساهمة في إحداث التطور التكنولوجي وتوفير فرص العمل؛
  - ✓ إمكانية الشركة الأجنبية في استخدام قدرات إدارية وتنظيمية أعلى والإسهام في تطوير القدرات الإدارية والتكنولوجية المحلية؛
  - ✓ المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات والتقليل من درجة التبعية.
- إن كل ما سبق يرتبط بتحقيقه بمدى فاعلية المشاركة في الإدارة واتخاذ القرارات الخاصة بعمل المشروع ورسم سياساته.

2-1-2 - بالنسبة للمستثمر الأجنبي ( الشركات متعددة الجنسيات ) :

- ✓ التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف ( كالتأميم، المصادرة ومنع تحويل الأرباح )<sup>2</sup>؛
- ✓ تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكها مطلقا نتيجة لنيته ثقة الهيئات القائمة على الاستثمار في هذه الدول؛
- ✓ يساعد الاستثمار المشترك في تخفيض الأخطار التجارية وغير التجارية وتذليل الكثير من الصعوبات البيروقراطية والحصول على مزايا ضريبية، خاصة إذا كان الطرف الوطني الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة، وأيضا التغلب على القيود الجمركية والتجارية المفروضة في الدول المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر؛

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، المرجع سبق ذكره، ص 189 190.

<sup>2</sup> - عمر هاشم محمد صدقة، المرجع سبق ذكره، ص 14.

✓ التغلب على صعوبات اللغة ؛ العلاقات العمالية والمشكلات الاجتماعية والثقافية بحكم وجود طرف وطني<sup>1</sup>.

## 2-2- عيوب الاستثمار المشترك :

كما أن للاستثمار المشترك العديد من المزايا هناك العديد من العيوب سواء بالنسبة للدول المضيفة أو بالنسبة للمستثمر الأجنبي :

### 2-2-1 - بالنسبة للدول المضيفة : تتمثل عيوب الاستثمار المشترك من وجهة الدولة المضيفة في ما يلي<sup>2</sup> :

- ✓ قد لا يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية والقدرات الإدارية والتنظيمية؛
- ✓ قد لا يساعد على توفير فرص عمل إضافية باستخدامه أساليب رأس مال أكبر وعمل أقل أو الاستعانة بالعمل الأجنبي بدلا من الاعتماد على العمل المحلي حتى في حالة توفره؛
- ✓ لا يستخدم قدرا أكبر من الموارد الأجنبية، وخاصة من خلال الاعتماد على المصادر المحلية لتمويل وخاصة المصارف والحصول على عوائد وأرباح نتيجة لاستخدام موارد لم يسهم في توفيرها ذاتيا بدرجة مهمة.

### 2-2-2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي : تتمثل عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فيما يلي<sup>3</sup> :

- ✓ احتمال قائم بنشوء تعارض في مصالح الطرفين الوطني والأجنبي خاصة ما تعلق بالرقابة على النشاط وإدارته ونسبة المساهمة، خصوصا في حالة عدم امتلاك المستثمر الوطني للقدرات الفنية والمالية المضاهية لما يمتلكه المستثمر الأجنبي، مما قد يؤثر سلبا على فاعلية المشروع في تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل؛
- ✓ من وجهة نظر المستثمر الأجنبي قد يسعى الطرف الوطني إلى إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية، هذا يعني زيادة الخطر التجاري وهو ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي في الاستمرار والنمو والبقاء خاصة

<sup>1</sup> - بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010 / 2011، ص 34 35.

<sup>2</sup> - فليح حسن خلف، المرجع سبق ذكره، ص193.

<sup>3</sup> - بيوض محمد العيد، المرجع سبق ذكره، ص35.

إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة، وهو ما يحول دون انتهاج إستراتيجية الشركة الأم وتحقيق أهدافها التمويلية والتموينية؛

✓ يعتبر من أكثر الأشكال تهديدا للملكية الفكرية للشركة الأم مما يؤدي إلى صعوبة الحفاظ على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

### ثانيا : الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

**1 - تعريف الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :** تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق<sup>1</sup>؛ أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة<sup>2</sup>، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية، وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك حيث تستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك، أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار<sup>3</sup>.

إن تفضيل المستثمر الأجنبي ( الشركات متعددة الجنسيات ) لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد بل رفض في بعض الأحيان من طرف الدول المضيفة النامية، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل بملكية المشروع الاستثماري بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - مفتاح صالح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر -، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008، ص 109.

<sup>2</sup> - خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012 / 2013، ص 66.

<sup>3</sup> - بيوض محمد العيد، المرجع سبق ذكره، ص 35.

<sup>4</sup> - سلمان حسين، المرجع سبق ذكره، ص 21.

2- مزايا وعيوب و عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي : يؤثر هذا الشكل من الاستثمار سواء على الدولة المضيفة أو على المستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات).

### 2-1-1- مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

2-1-1- بالنسبة للدولة المضيفة : من المزايا التي يوفرها هذا النوع من الاستثمار نذكر ما يلي<sup>1</sup> :

- ✓ زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدولة المضيفة؛
- ✓ المساهمة بشكل بناء في التحديث التكنولوجي مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمارات الأجنبية وخاصة غير المباشرة، ففي حالة كبر حجم المشروع سيؤدي ذلك إلى إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات مع احتمالات تصدير الفائض أو تقليل الاستيراد، توفير فرص للعمل مباشرة أو غير مباشرة سواء في مراحل إنشاء المشروع أو أثناء التشغيل، مما ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة والأوضاع الاجتماعية السائدة بها.

### 2-1-2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي ( الشركة متعددة الجنسيات ) :

ومن أهم مزايا هذا النوع من الاستثمار نذكر ما يلي<sup>2</sup> :

- ✓ توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة؛
- ✓ كبر حجم الأرباح والتي ينجم الجزء الكبير منها من خلال انخفاض كلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية؛
- ✓ يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية التي تضعها الدولة المضيفة على الواردات.

<sup>1</sup> - بيوض محمد العيد، المرجع سبق ذكره، ص36.

<sup>2</sup> - خاطر إسمهان، المرجع سبق ذكره، ص66.



2-2- عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

2-2-1 - بالنسبة للدولة المضيفة :

إن الدولة المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليهما من آثار سياسية في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية<sup>1</sup>.

2-2-2 - بالنسبة للمستثمر الأجنبي ( الشركات متعددة الجنسيات ) :

من ناحية العيوب التي تنجر عن هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر هو كون هذه الاستثمارات عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة، التصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي أو الحروب الأهلية، خاصة إذا كانت في إطار ما يسمى بالصناعات الإستراتيجية مثل البترول والأسلحة والأدوية، كما أن هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالاستثمار المشترك مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية صغيرة الحجم مزاوله نشاطها في الدول المضيفة، كما أن درجة المخاطرة عالية نسبيا حيث تصبح عملية الانسحاب في حالة الفشل مكلفة للغاية<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث : المناخ الاستثماري

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي من خلالها تسعى الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية، ذلك أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 67.

<sup>2</sup> - بيوض محمد العيد، المرجع سبق ذكره، ص 35.

<sup>3</sup> - وصاف سعدي، محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر - بين الحوافر والعوائق -، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثامن 2008، ص 39.

أولاً : تعريف المناخ الاستثماري

يذهب بعض المحللين إلى اعتبار المناخ الاستثماري على أنه حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية، المحددات المحلية والتدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية، والتدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار المثلى، لاسيما وقد باتت حركة رأس المال أكثر انسياباً من ذي قبل وهذا ما يفسر رغبة المستثمر الأجنبي بالشعور بالأمان<sup>1</sup>.

كما يمثل تعبير مناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رؤوس الأموال وتوطنها فالأوضاع العامة للدولة وما تتصف به من استقرار أو اضطراب ؛ والتنظيم الإداري للدولة وما يتميز به البلد المضيف من خصائص جغرافية وديموغرافية، مما يعكس على توفر عناصر الإنتاج وما يشهده البلد المضيف من بني تحتية ثم خطط الدولة وبرامجها الاقتصادية وموازاتها، ومدى مساهمتها في تحقيق نمو مطرد ومتوازن بالداخل ومع الخارج، وطبيعة السوق السائدة بالدولة وآليته، النظام القانوني ومدى كماله ووضوحه وثباته وتوازنه بما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، كل هذه العناصر تدخل في تعريف مناخ الاستثمار حيث تعتبر هذه العناصر متداخلة وتؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وغالبية العناصر المذكورة متغيرات يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة وترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال أو طاردة له<sup>2</sup>.

ثانياً : عناصر المناخ الاستثماري ومقوماته نجاحه

يمكن إيضاحها فيما يلي<sup>3</sup> :

✓ جهاز مالي قادر على تحقيق الاستقرار في جهاز الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل، وذلك بتحقيق التوازنات المالية المؤدية لهدف النمو المطلوب والمعتمد على الهيكل الضريبي وتنظيم أولويات الإنفاق الحكومي؛

<sup>1</sup> - أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كمؤدج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الأردن، العدد الثالث، ص92.

<sup>2</sup> - سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2006 - 2007، ص175.

<sup>3</sup> - علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص32.

- ✓ سلطة نقدية محققة للاستقرار النقدي مستخدمة بذلك أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف النمو و المساهمة في تحقيق استقرار اقتصادي بالإضافة إلى إيجاد مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية؛
- ✓ سياسة تجارية مرتكزة على التوجيه الخارجي لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية، وزيادة قوى الدفع لإيجاد منشآت قادرة على الابتكار وإضافة المزايا التنافسية داخل الاقتصاد ككل؛
- ✓ سوق عمل قادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بنجاح معتمد على معدل الأجر الحقيقي، حيث يعمل على تخصيص عوامل الإنتاج المحلي في استمرار القدرة التنافسية للوصول إلى العالمية.

### ثالثا : مكونات المناخ الاستثماري

#### 1 - المناخ السياسي :

يؤثر المناخ السياسي في تشكيل مناخ الاستثمار بالدولة المضيفة، حيث أن عدم الاستقرار السياسي إلى خفض معدلات الادخار، وزيادة معدلات هروب رؤوس الأموال<sup>1</sup>، وعليه هناك مجموعة من العوامل تؤثر على المناخ الاستثماري يمكن إيجازها فيما يلي<sup>2</sup> :

- ◀ النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا؛
- ◀ موقف الأحزاب السياسية الداخلية والمحلية في الدول اتجاه الاستثمار الأجنبي؛
- ◀ دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف من حيث درجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية؛
- ◀ دراسة العلاقة بين بقاء الزعيم الحاكم وحالة الاستقرار السياسي، ومدى الأثر إذ ظل باقيا أم يختل النظام برحيله أو بقاءه؛
- ◀ حالة الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة خلال العشرة أو العشرين سنة القادمة؛
- ◀ درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> - عبد الحميد برحومة، عنتره برياش، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012 -، مجلة العلوم الاقتصادية والتنسيير والعلوم التجارية، العدد العاشر، 2013، ص 230.

<sup>2</sup> - علي لطفي، المرجع السابق، ص 30.

## 2 - المناخ الاقتصادي :

يتمثل المناخ الاقتصادي في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر، وعلى نشاط المشروع، وهي كالاتي<sup>1</sup> :

- ✓ مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة؛
- ✓ مدى تطوير البنية التحتية ومدى صلاحيتها؛
- ✓ منافذ السوق الداخلية والخارجية المؤثرة على القوة الشرائية، ودرجة حرية الدخول للمشروعات؛
- ✓ درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛
- ✓ دور وسائل الدعاية والإعلان عن السلع المنتجة؛
- ✓ توفر العمالة المدربة والماهرة؛
- ✓ مرونة السياسة الاقتصادية المالية والنقدية خاصة السياسة الضريبية وسياسة سعر الصرف ومدى ثباتها واستقرارها، وهو ما يهتم به المستثمر؛
- ✓ درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، ومدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات التحتية للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية؛
- ✓ معدل الفرص الاستثمارية المتاحة داخل الدولة ذات المخاطر المنخفضة، ودرجة الحماية للمستثمرين داخل الدولة؛
- ✓ مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم بحد أدنى خمس سنوات.

## 3 - المناخ الاجتماعي والثقافي :

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال<sup>2</sup> :

- ✓ دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة؛

<sup>1</sup> - علي لطفي، المرجع سبق ذكره، ص31.

<sup>2</sup> - بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهماتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص27.

- ✓ درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية؛
- ✓ درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة؛
- ✓ القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية؛
- ✓ وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة؛
- ✓ هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية؛
- ✓ العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين؛
- ✓ درجة الكثافة السكانية، توزيعها ومستوى ظروف معيشة السكان.

#### 4 - المناخ القانوني :

وهو مجمل القوانين المحفزة أو الطاردة ذات الصلة بالاستثمار<sup>1</sup> ( قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، قانون حماية المستهلك، قانون الإشهار، النظام الضريبي، الحوافز والضمانات، الامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، الإجراءات الإدارية، البيروقراطية، عدالة القضاء، وجود اتفاقيات كاتفاقية عدم الازدواج الضريبي)<sup>2</sup>.

حيث تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على الاستقرار السياسي ووجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية ؛ بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة، حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للإشهار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى، بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الحميد برحومة، عنبرة برياش، المرجع سبق ذكره، ص 231.

<sup>2</sup> - بجاوية سهام، المرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>3</sup> - يعقوب علي جانفي، علم الدين عبد الله بافقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مؤتمر الاستثمار والتمويل حول الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر، 2006، ص5.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي التي نالت اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد خلصت بوضع تفسيرات متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر هذه التفسيرات يصطلح عليها بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تباينت وتنوعت عبر الزمن حسب الظروف الاقتصادية التي تزامنت مع ظهور كل نظرية من هذه النظريات، في هذا المبحث سنحاول ذكر أهم هذه النظريات وأكثرها شيوعاً.

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

أولاً : النظرية الكلاسيكية

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج<sup>1</sup>.

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات (المستثمر الأجنبي) وليست على الدول المضيفة، حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في ما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات؛
- ✓ ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
- ✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدولة المضيفة؛

<sup>1</sup> - سلمان حسين، المرجع سبق ذكره، ص33.

<sup>2</sup> - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، 1989، ص14.

- ✓ إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛
- ✓ إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال ما يترتب عليها من تبعية سياسية بسبب :
  - ❖ اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أجنبية؛
  - ❖ التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول والدولة الأم للشركات الأجنبية؛
  - ❖ قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.
- ✓ قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل، وذلك بما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية أو المحلية، وعليه يترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.

### ثانيا : النظرية النيوكلاسيكية

#### 1- مضمون النظرية :

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي والعالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها.

ومن ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد، حيث كان أولين (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة<sup>1</sup>. وقد تم أيضا تحليل الاستثمار الأجنبي على يد ماكودوجال(1960) وأيضا

<sup>1</sup> - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2007، ص39.

كيمب (1961-1964) حيث أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في نهاية البساطة هو ندرة رأس المال بالخارج و لهذا فإن إنتاج رأس المال ( أي العائد ) سيكون مرتفع<sup>1</sup>.

## 2- الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية :

- فشلت النظرية النيوكلاسيكية في تقديم تفسير واضح للاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة وهي<sup>2</sup> :
- ✓ عدم التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر لأن أسباب وآثار كلا من النوعين لا بد أن تختلف؛
  - ✓ عدم التطرق لشرح قيام عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات في حين لا تقوم بذلك البعض الآخر من الشركات؛
  - ✓ فشل النظرية النيوكلاسيكية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع فافتراضات أولين عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولا في الحقتين اللاحقتين لظهورها، ولكن بعد عشرون عاما أصبح واضحا أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر؛
  - ✓ عدم القدرة على شرح حالة حدوث الاستثمار من وإلى الدولتين أو في نفس الوقت بالإضافة إلى عدم القدرة على شرح الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير؛
  - ✓ الفشل في التعامل مع الواقع الاقتصادي للقيام على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات.

<sup>1</sup> - ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007 - ص34.

<sup>2</sup> - رضا عبد السلام، المرجع سبق ذكره، ص40.



المطلب الثاني : نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية

أولا : نظرية عدم كمال السوق

1- مضمون النظرية :

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، أولى هذه الافتراضات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول ؛ كما تفترض أيضا أن الشركات المحلية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة الشركات الأجنبية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو حتى الوظيفية (مستوى الإدارة، المستوى التكنولوجي، توافر الموارد المالية)<sup>1</sup>، حيث أن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي<sup>2</sup> :

- ✓ اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
- ✓ توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات المحلية؛
- ✓ اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور؛
- ✓ الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها، والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية؛
- ✓ قدرات تتيح لها تحقيق حجم كبير في الإنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بتكلفة وسعرا أعلى.

وفي هذا الشأن يرى "هودوينج" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة

<sup>1</sup> - منصورى الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، عمان، 2012، ص 248.

<sup>2</sup> - فليح حسن خلف، المرجع سبق ذكره، ص 181.

أمام أي مستثمر للدخول في السوق، ولذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق<sup>1</sup>.

كما يتفق كلا من "باري" Paruy و"كيفز" Caves مع "هودوينج" في هذا الخصوص، حيث يعتبران أن الواقع الأساسي إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة كالتجربة الفنية، الاختراعات والابتكارات تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة، وانطلاقاً من نظرية عدم كمال السوق قدم كلا من "هايمر" Hymer و"كيندلبرجر" Kindleberger نظرية المنشأة الصناعية، والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحاً أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه لمزايا احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة<sup>2</sup>.

## 2- الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق :

فيما يخص هذه الانتقادات يرى رويوك سيموندس ما يلي<sup>3</sup> :

- ✓ افتراض هذه النظرية معرفة الشركات متعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن؛
- ✓ افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

## ثانياً : نظرية الحماية

ويقصد بالحماية قيام شركات الاستثمار الأجنبي باستهداف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بما داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه

<sup>1</sup> - سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، ص32.

<sup>2</sup> - سعدي يحيى، المرجع سبق ذكره، ص128.

<sup>3</sup> - سحنون فاروق، المرجع سابق، ص33.

الشركات حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها والوصول إلى أهدافها<sup>1</sup>. لكن الواقع يثبت أن هناك ضوابط لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي تمارسه هذه الشركات على مستوى العالم تتضمنها موثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية، وبالتالي لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط.

نجد أيضا أن هذه النظرية تركز بصورة مباشرة على دوافع هذه الشركات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا، وبذلك فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة للشركات<sup>2</sup>.

ويرى "هودوينج" ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة، الخبرة أو الاختراعات... إلخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات بالدول المضيفة من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها، ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة، بالإضافة إلى أنه يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن، التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع. بمختلف أنواعها على مستوى العالم، وهذا من خلال موثيق متفق عليها تقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، المرجع سبق ذكره، ص 182.

<sup>2</sup> - خاطر إسمهان، المرجع سبق ذكره، ص 105.

<sup>3</sup> - سحنون فاروق، المرجع سبق ذكره، ص 38.

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الانتقائية لجون دينج

أولاً : نظرية دورة حياة المنتج

1- مضمون النظرية :

إن دورة حياة المنتج "لفرنون **vernon**" تربط كل من التجارة والاستثمار المباشر من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية<sup>1</sup>، حيث تأسس هذا النموذج بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية أين تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دوراً هاماً في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، ففي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة أكد "فرنون" أن تميزها يعود أساساً إلى اهتمامها بالبحث والتطوير وتخصيصها موارد مالية معتبرة كنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض إذ يمكن لشركات المنافسة إنتاج نفس المنتج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي إلى تطوير منتج بديل، ومن ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطن تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتج في البلدان المضيفة<sup>3</sup>.

في هذا السياق يميز "فرنون" بين ثلاثة مراحل في دورة حياة المنتج هي<sup>4</sup> :

- ✓ مرحلة المنتج الجديد؛
- ✓ مرحلة المنتج الناضج؛
- ✓ مرحلة المنتج النمطي.

<sup>1</sup> - محمد صالح القرينشي، المرجع سبق ذكره، ص 165.

<sup>2</sup> - أميرة حسب الله محمد، المرجع سبق ذكره، ص 28.

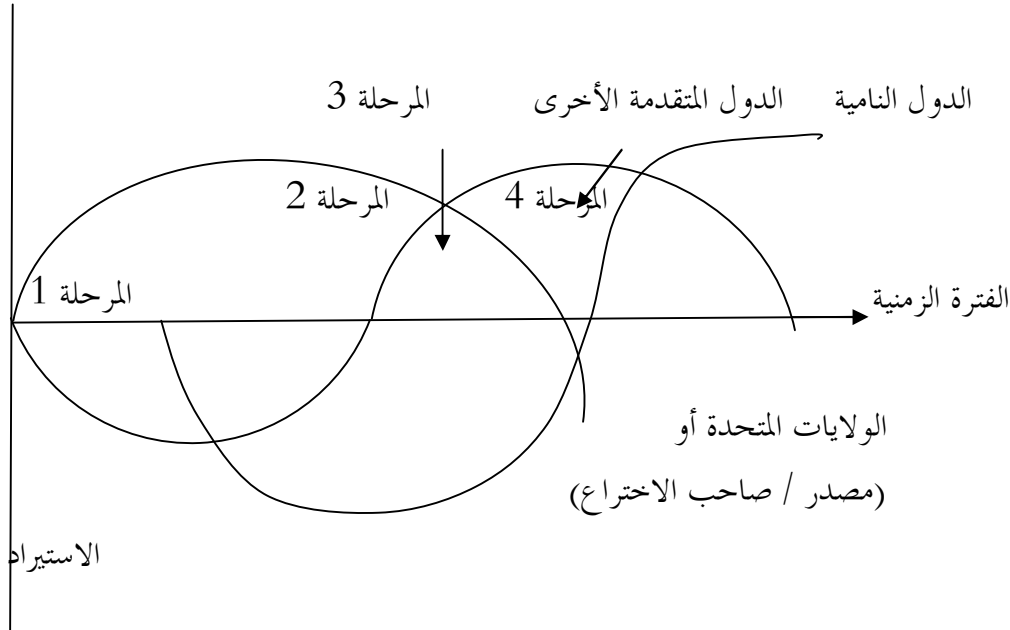
<sup>3</sup> - ساعد بوراوي، المرجع سبق ذكره، ص 36.

<sup>4</sup> - رضا عبد السلام، المرجع سبق ذكره، ص 50.

سنحاول شرح كل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1.1 : دورة حياة المنتج الدولي

التصدير



المصدر : عبد السلام أبو قحف ، المرجع سبق ذكره ، ص 56.

1-1 - مرحلة المنتج الجديد :

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير ( مصاريف البحث و التطوير ؛ موارد بشرية مؤهلة ... الخ )<sup>1</sup>، وأحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح حيث تعد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق تهدف إلى خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة<sup>2</sup>، بالإضافة إلى أن

<sup>1</sup> - Bernard Hugonnier, op cit, P 53.

<sup>2</sup> - رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص 50.

السوق المحلي يجب أن يكون منفتحاً على الأسواق الخارجية حيث أن عملية تطوير المنتج الجديد أو تحسين منتج قائم غالباً ما يتم في الدول المتقدمة اقتصادياً<sup>1</sup>.

نظراً لغياب المنافسة في تلك المرحلة وكون المنتج جديد الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعطي أهمية كبرى لتكلفه الإنتاج وأثرها على سعر السلعة؛ بينما يتم تصريف وبيع معظم المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم خلال تلك المرحلة، فإن الشركة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تصديرية التي تظهر أولاً في الدول المتقدمة الأخرى أين تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي ينشأ فيها المنتج في الأخير سوف تجبر الشركة المبتكرة على القيام بالاستثمار في الخارج<sup>2</sup>.

### 1-2 - مرحلة المنتج الناضج : من أهم ما يميز هاته المرحلة ما يلي<sup>3</sup> :

خلال هذه المرحلة يشهد المنتج نمواً سريعاً بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء حيث تشتد المنافسة ليصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر، الأمر الذي يجعل من الصعب التوسع في عملية الإنتاج في الدولة الأم لأسباب عديدة من بينها ظهور منافس جديد بالداخل، ولذا تجد الشركة من الضروري الاستثمار في الخارج.

من ثم يدخل المنتج مرحلة النضج التي يليها الانهيار نتيجة لتغير الأذواق أو اعتماد المنتج على تكنولوجيا متخلفة في ظل ثورة التكنولوجيا، مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات ثم الأرباح حيث تجد الشركة نفسها أمام مرحلة جديدة في مكان آخر غير الدولة الأم.

خلال مرحلة المنتج الناضج تقوم الشركة المبتكرة للاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء أدوات خاصة بها في الخارج الهدف منها حماية سوقها الذي خلفته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة للاستثمار في الخارج معظمها دفاعية، وقد تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق

<sup>1</sup> - Bernard Hugonnier, loc. cit.

<sup>2</sup> - رضا عبد السلام، المرجع سبق ذكره، ص 50.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، نفس الصفحة.

المستورد مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة ثم التصدير وما يتبعه من تكاليف.

### 1-3- مرحلة أفول المنتج ( المنتج النمطي ) : من أهم ما يميز هاته المرحلة ما يلي :

في هذه المرحلة تشتد الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر حيث سيرتفع عدد المقلدون للمنتج و تصبح التكنولوجيا معروفة ليصبح العرض أكبر من الطلب، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار أكثر فأكثر.

في ظل كل هذه الظروف تخفيض تكلفة الإنتاج أصبح أمرا حتميا والبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول الأقل نموا حيث تكلفة العمل المنخفضة، وتجدد الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال تلك المرحلة ليست للاستهلاك المحلي في الدول المضيفة وإنما للتصدير للدولة الأم أو غيرها من الدول المتقدمة<sup>1</sup>.

### 2- الانتقادات الموجهة لنظرية دورة المنتج :

من الناحية العملية فإن النظرية تشرح بشكل جيد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في أوروبا الغربية في الفترة الموالية للحرب العالمية الثانية حتى السبعينات من القرن العشرين ؛ إلا أنها قد فشلت في تفسير الاستثمار الأجنبي حيث وجهت إليها الكثير من الانتقادات يمكن إيجازها في ما يلي :

✓ تفترض النظرية النمو المتتابع عبر الزمن المتضمن خلق المنتج في السوق الداخلي قبل بيعه في الخارج ثم إنتاجه من طرف الفروع، إذ أن هذا النموذج جد مبسط عند مطابقته مع الواقع المعاصر لأن المنتجات الجديدة غير موجهة لسوق واحد فقط بل لمختلف الأسواق لتلبية أذواق المستهلكين ؛ كما أن الشركات دولية النشاط تتمكن من الناحية الواقعية من تقديم منتجات مستحدثة وناضجة ونمطية في نفس الوقت ؛ كما أنها تقوم بمغايرة المنتجات أيضا لمقابلة مختلف الحاجات، حيث تم كل ذلك دون مرور فترات إبطاء ملموسة، وبهذا فلا مبرر لربط الاستثمار الأجنبي المباشر ببلوغ المنتج مرحلته الثانية أو الثالثة<sup>2</sup>؛

<sup>1</sup> - Bernard Hugonnier, op cit, P 53.

<sup>2</sup> - بعداش عبد الكريم، المرجع سبق ذكره، ص85.

✓ عدم القدرة على تفسير ذلك الاستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير، وإنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة، وذلك بإنتاج سلع ذات مواصفات معينة لتلائم السوق الخارجي وليس سوق الدولة الأم؛

✓ تعامل النظرية مع كل مرحلة من المراحل الثلاث على استقلال وهي في حقيقتها ليست كذلك؛ كما أن النظرية تركز بشكل كبير على عوامل معينة مثل تأثيرات المنتج والدوافع الدفاعية لدرجة استبعادها عوامل هامة أخرى مثل: العوامل التي تتعلق بعدم كمال السوق في الدولة المضيفة وتأثيرها على قرارات الاستثمار؛

✓ اقتصار النظرية في تفسيرها للاستثمارات الأجنبية على بعض القطاعات كالمنتجات الغذائية... إلخ دون القطاعات الأخرى كالنقيب على البترول مثلا: هل يقتضي هذا النوع العمل من داخل الدولة الأم من حيث المبدأ أم قد تكون بداية الاستثمار بالدولة المضيفة<sup>1</sup>؟

✓ لم تشر النظرية إلى مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية... إلخ الخاصة بالبلد المضيف للاستثمار الأجنبي أو بالبلد المصدر له أو المستثمر ذاته، والتي تشجع أو تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر وحصرت عوامل قيام هذا الاستثمار في التكاليف واستغلال الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار، حيث من المعلوم أن طبيعة العلاقات السياسية بين الدول كانفتاح اقتصادياتها وحرية تجارتها الخارجية... إلخ كلها عوامل تحد أو تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر بغض النظر عن مراحل حياة أي منتج<sup>2</sup>.

### ثانيا : النظرية الانتقائية لجون ديننج

#### 1- مضمون النظرية :

تعد النظرية الانتقائية "جون ديننج" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة عرفت بنموذج الملكية، الموقع، الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، حيث افترض "ديننج" أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل هذه الشروط في الآتي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - رضا عبد السلام، المرجع سبق ذكره، ص52.

<sup>2</sup> - بعداش عبد الكريم، المرجع سبق ذكره، ص86.

<sup>3</sup> - أميرة حسب الله محمد، المرجع سبق ذكره، ص32 33.



1- 2 - مزايا الملكية : تتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل : التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم كالقدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج اقتصاديات الحجم الكبير.

1- 2 - مزايا الموقع : والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم كاتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة وحوافز استثمار مختلفة.

1- 3 - مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية : حيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص، الهدف من قيام الشركة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية التغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التحكم في منافذ البيع، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية ... إلخ.

حسب وجهة نظر "جون ديننج" فإن أنماط دخول الأسواق الدولية يتحدد وفقا لمدى توافر المزايا السابقة تتمثل تلك الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التعاقدات مثلما يوضحه الجدول التالي<sup>1</sup> :

جدول رقم 1.1 : أنماط دخول الأسواق الدولية

أنماط دخول السوق	مزايا الملكية	مزايا الموقع	مزايا التدويل
الاستثمار الأجنبي المباشر	متوفر	متوفر	متوفر
التصدير	متوفر	غير متوفر	متوفر
التعاقدات	متوفر	غير متوفر	غير متوفر

Source: Duning J.H, International Production and The Multinational Enterprise,1981,P32.

<sup>1</sup> - ساعد بوراوي، المرجع سبق ذكره، ص 40.

يلاحظ من الجدول أن الشركة أمام ثلاث خيارات لاختراق وخدمة السوق الخارجي، وذلك تبعاً لتوفر المزايا المطلوبة لذلك :

- الخيار 1 :** خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق ذلك عند جمع المزايا الثلاثة.
- الخيار 2 :** خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير، ويتحقق ذلك عن توفر المزايا الاحتكارية ومزايا التدويل.
- الخيار 3 :** خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر المزايا الاحتكارية وعدم توفر مزايا الموقع ومزايا التدويل.

## 2- الانتقادات الموجهة للنظرية الانتقائية لجون ديننج :

لقد نجح "ديننج" في دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أهم مميزات هذه النظرية ؛ إلا أن هناك بعض الانتقادات وجهت لهاته النظرية نذكرها بإيجاز<sup>1</sup> :

- ✓ عدم الإشارة إلى العلاقة بين العناصر الثلاثة وتطورها، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون التطرق إلى علاقة التأثير والتأثر فيها بينها؛
- ✓ التركيز على المسائل الكلية ومن ثم فهي قليلة الفاعلية في عملية صنع القرار؛
- ✓ معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق الدولية داخل إطار الشركة قادرة وكافية لشرح الظاهرة، لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج دون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية.

<sup>1</sup> - رضا عبد السلام، المرجع سبق ذكره، ص 56.

### المبحث الثالث : التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية

يرجع تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى بداية القرن التاسع عشر تزامنا وقيام الثورة الصناعية حيث ساعد اتساع التجارة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج أوروبا من أجل الاستثمار، وكان يقوم بهذا الاستثمار شركات تابعة للدول الاستعمارية<sup>1</sup>.

#### المطلب الأول : التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل زمنية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية أثرت في حجمه وطبيعته وهيكله، يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل.

#### 1 - المرحلة الأولى : 1800 - 1914

سادة هذه المرحلة ظروف اقتصادية وسياسة ملائمة بشكل كبير لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها<sup>2</sup> :

- ✓ انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات؛
- ✓ توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات؛
- ✓ ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب؛
- ✓ حرية حركة رؤوس الأموال و التجارة؛
- ✓ حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية، حيث اتجهت الدول الكبيرة الاستعمارية لتوسيع أسواقها، وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها ولذلك توجه ثلثا رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية.

<sup>1</sup> - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، عمان، 2006، ص235.

<sup>2</sup> - منور أوسرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الخاص الأجنبي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الثاني، 2004، ص 105.

جدول رقم 2.1 : مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمارات العالمية البريطانية خلال الفترة

(1800-1913)

(نسب مئوية)

استثمارات	تجارة	السنة
7.7	2.6	1800
15	31.5	1850
100	100	1880
289	275	1913

المصدر : جيل برتان، ترجمة علي مقلد، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت - باريس، الطبعة الثانية، 1982، ص 16.

كاد يكون الاستثمار أوروبي المنشأ وعلى رأسه بريطانيا في مقدمة البلدان المصدرة للاستثمارات حيث تفردت بمهمة الاستثمار في الخارج حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريبا أي إلى غاية 1860، هذه الحالة كانت تعكس الحالة الممتازة التي تعيشها بريطانيا وتفوقها على الدول الأخرى، ومن مبدأ تخصصها في إنتاج منتجات معينة وتخليها عن إنتاج مواد أخرى كالمواد الغذائية فقد توجهت بريطانيا إلى استثمار مبالغ طائلة عبر البحار مدعومة في ذلك بوجود شبكة عالية من المواصلات (الأسطول البحري، المصارف، التلغراف) ويحكم تنظيم السيتيه (cité)<sup>1</sup> ذلك المركز المالي الأول في العالم قاطبة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - تستعمل السيتيه للدلالة على القسم الأقدم من لندن و باريس وغيرهما والأكثر نشاطا تجاريا حيث يتمركز رجال الأعمال.

<sup>2</sup> - بيوض محمد العيد، المرجع سبق ذكره، ص 07.

جدول رقم 3.1 : توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913

( مليار دولار ، نسب مئوية )

البلدان المستثمرة	المبالغ	النسبة المئوية	البلدان الرئيسية المستثمر فيها
بريطانيا	18	42	الإمبراطورية البريطانية (47%)، الولايات المتحدة (20%)، أمريكا اللاتينية (20%)، أوروبا (6%)
فرنسا	5.8	19.3	أوروبا (61%)، روسيا (25%)، الإمبراطورية الفرنسية (9%)
ألمانيا	6	13.7	أوروبا الوسطى (53%)، أمريكا اللاتينية (16%)، أمريكا الشمالية (15%)
الولايات المتحدة	3.5	7.7	كندا، أمريكا اللاتينية
دول مختلفة	7.5	17.3	
منها:	2	-	الكونغو، أوروبا الغربية، روسيا
بلجيكا	2	-	أوروبا
هولندا	1.5	-	أوروبا
سويسرا			

المصدر : جيل برتان، المرجع سبق ذكره، ص18.

نلاحظ أن بريطانيا حافظت على تجارها الدولية بالموازاة مع الاستثمارات الموظفة خارج حدودها، وبعد النصف الثاني من القرن الثامن عشر انضمت باقي الدول الأوروبية لركب بريطانيا، كانت أول الدول فرنسا حيث تطورت موجوداتها في الخارج من 2.5 مليار فرنك ذهب سنة 1850 لتصل إلى 14 مليار عام 1870 ثم تضاعفت ثلاثة مرات في الفترة ما بين 1870 و 1913 تركز نشاطها في القروض بداعي تكوين الأحلاف كما جرى مع روسيا والإمبراطورية العثمانية. بعد 1870 التحقت ألمانيا وبريطانيا وفرنسا من خلال سياسات تجارية توسعية لاسيما في أمريكا اللاتينية ( البرازيل ) وتركيا، أما عن القارة الأوربية انضمت دول كبلجيكا (في الكونغو) هولندا، سويسرا حيث قامت باستثمار أموالها بنفسها في الخارج<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - بيوض محمد العيد، المرجع سبق ذكره، ص08.

## 2- المرحلة الثانية : 1914 – 1944

من أهم ما ميز هذه المرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عما كان عليه وبشكل كبير نتيجة لعدة أسباب من بينها<sup>1</sup> :

- ✓ ظروف الحرب وعدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- ✓ انهيار قاعدة الذهب وقيام العديد من الدول بتصفية استثماراتها في بعض المستعمرات جراء تضررها من الحرب.

في ظل هذه الظروف كان الاستثمار مرتكزا أساسا في مجال الثروات النفطية والمرافق التي تخدم هذه الاستثمارات مثل بناء السكك الحديدية والطرق والموانئ، مما يلاحظ أيضا تراجع دور المملكة المتحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر لتحل مكانها الولايات المتحدة الأمريكية.

## 3 – المرحلة الثالثة : 1945 – 1989

وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية أين شهد الاستثمار توسعا كبيرا بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينات حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية من أجل الحصول على المواد الخام، أما عن قابلية التحويل بين العملات الوطنية لدول مختلفة والتي أفرزتها اتفاقية "بريتون وودز" فكان هدفها الأساسي تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان الحساب الجاري وليس لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، حيث بقيت القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال الدولية في بعض البلدان الصناعية حتى الثمانينات، إلى جانب ذلك قامت الدول النامية حديثة الاستقلال بفرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر ظنا منها أنه ينقص من سيادتها الاقتصادية والسياسية، وعليه فضلت القروض المصرفية على الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أقل تكلفة فبزواها يزول العبء الخارجي على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - علي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع سبق ذكره، ص 235 - 236.

<sup>2</sup> - علي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع سبق ذكره، ص 236.

4 - المرحلة الرابعة : 1990 - الآن

لقد حدث تحول كبير في مصادر التمويل لدى الدول النامية في السنوات الأخيرة، أين تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات وحل محل المعونة الرسمية الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية ؛ كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وتدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد هذه القروض، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاصة، بل من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق<sup>1</sup>.

المطلب الثاني : الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

شهد العالم تطوراً واضحاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى سنة 2000 حيث ارتفع من 310.9 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة 1992 حتى 1997 إلى 1388 مليار دولار سنة 2000 إلا أنه بعد سنة 2000 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً إذ بلغت 817.6 مليار دولار سنة 2001 بنسبة انخفاض حوالي 41 في المائة لتصل إلى أدنى انخفاض سنة 2003 إذ بلغت 559.6 مليار دولار، يرجع هذا الانخفاض إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك وتوجه الاقتصاد العالمي إلى التباطؤ وتراجع قيمة الأصول مع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية التي تشكل نحو 56 في المائة من عمليات التمويل لصفقات الاندماج والتملك فضلاً عن أحداث 11 سبتمبر 2001 التي زادت من حالات عدم اليقين لدى المستثمرين، وكذلك الحرب في منطقة الخليج والتي أثرت على أسواق النفط والذهب والأوراق المالية، إلا أنه بعد سنة 2003 نلاحظ ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى 1833 مليار دولار وهو مستوى يتجاوز المستوى القياسي المسجل في سنة 2000 يعود هذا الارتفاع إلى الأداء الاقتصادي العالي في معظم أنحاء العالم فضلاً عن عمليات الاندماج والتملك إذ بلغت قيمة عمليات الاندماج والتملك 1100 مليار دولار سنة 2007 حيث ساهمت هذه الأخيرة في تغلب الشركات الأم على مشكلة نقض التمويل بسبب الأزمة المالية العالمية.

<sup>1</sup> - منور أوسري، نذير عليان، المرجع سبق ذكره، ص 105.

جدول رقم 4.1 : يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والتوزيع الإقليمي له خلال الفترة (1992-2007)

(مليار دولار)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	-1992 1997	البيان
1833	1305.9	945.2	742.1	559.6	678.8	817.6	1388	1086.8	690.9	310.9	إجمالي العالم
1248	857.5	590.3	418.9	366.6	489.9	571.5	1108	828.4	472.7	180.8	أولاً: الدول المتقدمة
848.5	686.2	515.4	281.2	310.2	380.2	368.8	797.4	500	263	100.8	1- أوروبا الغربية
804.3	531.1	486.4	204.2	295.2	374	357.4	671.4	479.4	249.9	95.8	الاتحاد الأوروبي
234	175.4	101.5	135.8	29.8	62.9	159.5	314	283.4	174.4	60.3	2- الولايات المتحدة
500	379.1	314.3	283.1	172	157.6	219.7	252.5	231.9	194.1	118.6	ثانياً : الدول النامية
53	12.5	15.2	11	15	11.8	19.6	8.7	11.6	9.1	5.9	1- إفريقيا
146	93	75.5	94.3	49.7	51.4	88.1	97.5	101.4	82.5	38.2	2- أمريكا اللاتينية والكاريبى
251	224.8	178.2	154	107.3	94.5	112	146.2	112.9	102.4	74.5	3- آسيا والبحر الهندي
248	220.9	177.7	153	101.1	94.4	111.9	146.1	112.6	102.2	74.1	آسيا
246	210	168	195	96.9	86.3	102.2	142.7	109.1	92.1	69.6	جنوب وشرق آسيا
86	57.3	31	32.2	21	31.2	26.4	27.5	26.5	24.3	11.5	أوروبا الوسطى والشرقية

المصدر : حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2011، ص 95.

من الجدول السابق نلاحظ أن الدول المتقدمة تستحوذ على حصة الأسد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ بلغت 1102 مليار دولار سنة 2000 أي ما يعادل 80 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي



العالمي تركزت معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 514 مليار دولار ودول أوروبا الغربية، في حين تمثلت حصة الدولة النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بـ 252.5 مليار دولار أي ما يعادل 18 في المائة من هذه التدفقات تركزت معظمها في دول آسيا بنحو 146 مليار دولار، أما دول إفريقيا تقدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها بـ 9 مليار دولار فقط.

بالنسبة للدول النامية يلاحظ أن هناك ارتفاع كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2004 إذ بلغت 283 مليار دولار من إجمالي الاستثمار الأجنبي العالمي، لتبلغ ذروتها سنة 2007 بنحو 500 مليار دولار هذا الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية خلال الفترة 1992-2007 يؤكد أن البلدان النامية أصبحت أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ نجد أن معظم القطاعات أصبحت مفتوحة وخصوصا في البلدان التي طبقت سياسات الإصلاح الاقتصادي<sup>1</sup>.

قد أثرت أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2007 على الأسواق المالية وأسفرت على ظهور مشاكل في السيولة في الكثير من البلدان، نتيجة لذلك بدأت أنشطة عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود تتباطؤ بشكل كبير بسبب الاضطراب المالي في الاقتصاد العالمي، ففي النصف الأول من عام 2008 كانت قيمة هذه الصفقات أقل بنسبة 29 في المائة عما كانت عليه في النصف الثاني من عام 2007. أما بالنسبة للاستثمارات الواردة لسنة 2008 فقد استقرت عند قيمة 1744 مليار حسب تقرير الأونكتاد سنة 2011 بانخفاض يقدر بـ 11.5 في المائة عن المستوى المحقق في سنة 2007 والمقدر بـ 1971، إلا أن مجموعة الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقال لم تنخفض بها الاستثمارات على العكس حيث وصلت إلى حوالي 658 مليار دولار و121 مليار دولار على الترتيب سنة 2008<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - حسن كريم حمزة، المرجع سبق ذكره، ص ص 89 92.

<sup>2</sup> - كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - مع دراسة مقارنة في الصين، تركيا، مصر و الجزائر - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 63.

جدول رقم 5.1 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق خلال الفترة (2008-2010)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمليارات الدولارات الأمريكية			الاقتصاديات	المناطق
2010	2009	2008		
1244	1185	1744		العالم
602	603	965		الاقتصاديات المتقدمة
574	511	658		الاقتصاديات النامية
55	60	73		إفريقيا
159	141	207		أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي
58	66	92		غرب آسيا
300	242	284		جنوب وشرق جنوب شرقي آسيا
68	72	121		جنوب شرق أوروبا وكومنولث الدولة المستقلة

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقرير الاستثمار العالمي 2011 : أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال"، عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011، ص4.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً بنسبة 32 في المائة سنة 2012 وهو مستوى لم يشهد له مثيل منذ ما يقارب 10 سنوات في المقابل ولأول مرة على الإطلاق تنال الاقتصاديات النامية من الاستثمار الأجنبي أكثر مما نالته البلدان المتقدمة، حيث شكل نصيبها 52 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بالرغم من أنها سجلت انخفاضاً طفيفاً نسبته 4 في المائة، من بين التدفقات الواردة إلى الدول النامية، حيث ظلت التدفقات في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي في مستويات تاريخية من

الارتفاع وإن كان نموها قد شهد فتورا في زخمه، وسجلت إفريقيا ارتفاعا سنة 2012 في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع السنوات السابقة<sup>1</sup>.

جدول رقم 6.1 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق 2011 ، 2012

المنطقة	2011	2012
-الدول المتقدمة	880	517
-الاتحاد الأوروبي	490	216
-أمريكا الشمالية	263	204
-الدول النامية	725	729
-إفريقيا	48	55
-آسيا	431	415
✓ شرق وجنوب شرق آسيا	333	334
✓ جنوب آسيا	44	32
✓ غرب آسيا	53	48
-أمريكا اللاتينية والكاريبي	244	256
-الدول المتحولة	95	84
-العالم	1700	1330

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، ص70.

أما على صعيد الدول العربية نلاحظ ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للسنوات 1996، 1997 و1998 ثم انخفضت سنتي 1999 و2000 لترتفع بعد سنة 2000 إذ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية 257.8 مليار دولار بنسبة 8.4 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي المتراكم للدول النامية خلال الفترة 1996-2007، و2.4 في المائة من إجمالي الاستثمار العالمي خلال نفس الفترة، حيث تصدرت السعودية الترتيب بـ 63 مليار دولار بنسبة 24.5 في

UNCTAD/PRESS/PR/2013/20.

<sup>1</sup> - مؤتمر التجارة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، نشرة صحفية بتاريخ 27 جوان 2013، ص02.

المائة من إجمالي الاستثمارات التراكمية نحو الدول العربية ( انظر الملحق رقم 01)، هذا الارتفاع جاء نتيجة الجهود التي بذلتها الدول العربية من التسعينات بهدف للوصول إلى بيئة استثمارية مواتية لجذب المستثمرين سواء ما تعلق بالأطر التشريعية المنظمة للاستثمار أو الجهود الترويجية المتنوعة التي يؤديها، حيث أصبحت سياسة تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هدفا جوهريا تتنافس عليه جميع البلدان النامية ومنها العربية مما انعكس بالإيجاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها وهذا ما يوضحه الجدول الآتي<sup>1</sup> :

جدول رقم 7.1 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة

(1996-2007)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيان
72368	61877	44103	23219	15682	8074	7711	2629	2495	8740	7288	3582	إجمالي الدول العربية
14.48	16.32	14.03	8.20	9.11	5.12	3.51	1.04	1.07	4.50	3.77	2.34	إجمالي الدول العربية من الدول النامية %
3.94	4.73	4.60	3.12	2.81	1.12	0.94	0.18	0.22	1.26	1.51	0.92	إجمالي الدول العربية من العالم %

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 01.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21) دولة ( انظر الملحق رقم 1) انخفاضا من 68.6 مليار دولار سنة 2010 بمعدل 37.4 في المائة إلى 43 مليار دولار سنة 2011 مقارنة مع 76.3 مليار دولار سنة 2009 و 96.3 مليار دولار سنة 2008.

حيث مثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 2.8 في المائة من الإجمالي العالمي و6.3 في المائة من إجمالي الدول العربية النامية، إلا أن حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا

<sup>1</sup> - حسن كريم حمزة، المرجع سبق ذكره، ص 98.

حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط بلغ 4.5 في المائة خلال الفترة ما بين سنتي 2005 و 2007 إلى 5.4 في المائة سنة 2008 ثم إلى 6.4 في المائة سنة 2009، قبل أن تتراجع إلى 5.2 في المائة سنة 2010 ثم إلى 2.8 في المائة سنة 2011 يرجع السبب إلى انخفاض إجمالي صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في الدول العربية من 9.8 مليار دولار خلال سنة 2008 إلى 9 مليار دولار خلال سنة 2011، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي<sup>1</sup> :

جدول رقم 8.1 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية خلال الفترة

(2011-2008)

البيان	2008	2009	2010	2011
إجمالي الدول العربية	96.258	76.295	68.57	42.960
إجمالي الدول العربية من الدول النامية %	14.8	14.7	11.1	6.3
إجمالي الدول العربية من العالم %	5.4	6.4	5.2	2.8

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص 97.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص 27.

### خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق ندرك أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ولا يزال محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي عن طريق الأشكال المختلفة التي يتدفق بها عبر مختلف دول العالم، حيث نجد أن المناخ الاستثماري يلعب دورا مهما في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذلك تسعى مختلف دول العالم لمحاولة تحسن مناخها الاستثماري بمختلف مكوناته، ويعود السبب في ذلك للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض باقتصاديات الدول المضيفة له.

## الفصل الثاني

### علاقة الاستثمار الأجنبي

### المباشر بالنمو الاقتصادي

## تمهيد الفصل :

تولي دول العالم كافة اهتمام واسع النطاق لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي ظل العولمة الاقتصادية أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة على اجتذابه من خلال سياساتها وبرامجها الترويجية وتوفير السبل والوسائل للمستثمرين المحليين والأجانب لتنفيذ المشروعات المختلفة على أراضيها لما له من أهمية نسبية كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية، وباعتباره يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن ما يوفره من أصول غير ملموسة كالعرفة التكنولوجية والمهارات التنظيمية والإدارية وتوفير فرص العمل بالدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث :

## المبحث الأول : مفاهيم حول النمو الاقتصادي

## المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

## المبحث الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر



المبحث الأول : مفاهيم حول النمو الاقتصادي

يبقى النمو الاقتصادي الهدف الاقتصادي الأساسي لمختلف الدول، وعلى رأس أهداف السياسات الاقتصادية باعتباره يمثل خلاصة الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة من طرف حكومات الدول المختلفة. في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على مفهوم النمو الاقتصادي ومختلف عناصره.

المطلب الأول : النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصاديةأولاً : تعريف النمو الاقتصادي

1- إن مصطلح النمو الاقتصادي ظاهرة كمية تعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن<sup>1</sup>.  
حيث أن<sup>2</sup> :

متوسط الدخل الفردي = الدخل الوطني ÷ عدد السكان.

أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الوطني للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الوطني ( الناتج الوطني) معدل النمو السكاني، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الوطني مساوياً لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني سوف يظل ثابتاً، أي أن مستوى معيشة الفرد لن يتغير، وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل الوطني بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى معيشته، وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي.

<sup>1</sup> - Régis Bénichi, Marc Nouschi, **la croissance aux XIXème et XXème siècles**, Deuxième édition, grandes ecoles medecine, paris, 1990, p44.

<sup>2</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص11.

مما سبق يمكن القول أن<sup>1</sup> :

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل النمو السكاني.

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل النمو الدخل الوطني أكبر من معدل النمو السكاني؛

بالإضافة إلى أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن<sup>2</sup> :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد - معدل التضخم.

يشير التعريف السابق إلى أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا.

2 - النمو الاقتصادي هو النتيجة المركبة للتطور خلال فترة طويلة، يتمثل في زيادة أحجام وكميات المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد، فالنمو بهذا المعنى يعتبر الهدف النهائي لكل اقتصاد أيا كانت طبيعته<sup>3</sup>.

3 - النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... إلخ<sup>4</sup>.

4 - النمو الاقتصادي حالة تعبر عن حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي الإجمالي للمجتمع أو القدرة الإنتاجية للمجتمع مع مرور الزمن بالزيادة في الموارد الطبيعية والبشرية، رأس المال و أو التطور التكنولوجي<sup>5</sup>. وأيضا في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج حيث أن هناك ثلاث حالات للنمو الاقتصادي<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - Thierry de Montbrial, Emmanuelle Fauchart, **Introduction à l'économie**, 4<sup>e</sup> édition, Dunod, paris, 2007, p353.

<sup>2</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع سبق ذكره، ص12.

<sup>3</sup> - عبد الله الصعيدي، **الادخار والنمو الاقتصادي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص04.

<sup>4</sup> - مدحت القريشي، **النمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل، 2007، ص124.

<sup>5</sup> - Dominick Salvatore, Eugene A. Diulio, **principes d'economie**, mcGraw- Hill , 1984, p224 .

<sup>6</sup> - هشام محمود الأقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص121.

**4 - 1 - النمو التلقائي :** ويقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان في المجتمع، ويحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومي.

**4 - 2 - النمو العابر :** ويحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها، والنمو ليس له صفة الاستمرار وقد عرف هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية.

**4 - 3 - النمو المخطط :** وهذا النوع من النمو يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع إستراتيجية للتخطيط الاقتصادي، والنمو المخطط يعتبر نموا ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي، إلا أنه يتم بمعدلات أسرع على عكس النمو العابر الذي يعتبر نمو تابعا ولا يملك الحركة الذاتية.

**5 -** يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي<sup>1</sup>.

**6 -** لقد عرّف الاقتصادي "لكزنش" النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.

يتكون هذا التعريف من ثلاث مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي<sup>2</sup> :

- ✓ إن استمرارية الزيادة في الناتج القومي هي ببيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج لاقتصادي؛
- ✓ التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق للاستمرار الاقتصادي كشرط ضروري وليس كافي؛
- ✓ لتحقيق النمو المترتب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية؛

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي :

<sup>1</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية ( اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا )، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009، ص124.

<sup>2</sup> - ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، ص175.

"النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الإجمالي بما يساهم في زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وذلك مع مرور الزمن".

### ثانيا : تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت تعريف التنمية الاقتصادية من مفكر إلى آخر على اختلاف توجهاتهم حيث عرفها البعض على أنها :

**1- العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، حيث يقتضي هذا الانتقال إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنية والهيكل الاقتصادي<sup>1</sup>.**

**2 - التنمية الاقتصادية تعني الزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يزداد تبعاً لها الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، وتتحقق تلك الزيادة عن طريق الارتقاء بالإنتاج وعناصره، فالتنمية في النهاية تهدف إلى تحطيم التخلف والقضاء عليه<sup>2</sup>.**

وكتعريف شامل للتنمية الاقتصادية :

"الزيادة في الطاقة الإنتاجية، ونمو الدخل القومي والفردي معاً".

### ثالثا : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

مما سبق نلاحظ أن مفهوم التنمية الاقتصادية يشير إلى معنى أوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادي فالنمو الاقتصادي تلقائي وتراكم كمي يجري مع مرور الزمن وباستمرار ينتج من الحركة الدائمة للمجتمع<sup>3</sup>، بما يحدث زيادة في الدخل الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه. أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو مصطلح كمي ونوعي في نفس الوقت لا يقتصر فقط على حدوث زيادة في الدخل الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل الإنتاج وفي البنية الاقتصادية

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، 1999، ص51.

<sup>2</sup> - دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي (المعوقات والضمانات القانونية)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، مارس 2006، ص84.

<sup>3</sup> - محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص31.

للمجتمع وتطوير وسائل وطرق الإنتاج، بالإضافة إلى تغيير هيكل العمالة ونوعيتها وتغيير أنواع السلع المنتجة، كما يتضمن أيضا تغيير الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع ... إلخ<sup>1</sup>.

فمن الممكن حدوث نمو اقتصادي في دولة ما بالرغم من عدم حدوث تنمية اقتصادية فيه، فقد أثبتت بعض الدراسات أن العديد من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال فترة زمنية، إلا أن ذلك لم يترتب عليه تغيرات جذرية في النشاط الاقتصادي، ولكن على العكس فإن التنمية الاقتصادية تنطوي على النمو الاقتصادي وتحتويه، إذ أن حدوث تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل العمالة وتغيير نوعية السلع والخدمات المنتجة يؤدي إلى حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه، ومن ثم حدوث نمو اقتصادي ملحوظ<sup>2</sup>.

إن نجاح الدول النامية في تحقيق معدلات تنمية اقتصادية عالية يتوقف على نوع التنظيم الاقتصادي الذي تتم من خلاله عمليات التنمية، الأمر الذي معه بداية تحديد نموذج أو إستراتيجية التنمية الملائمة لدول مثل دول العالم النامية.

### المطلب الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي

رأينا فيما سبق تعريف كلا من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث أنه لقياس مستوى نمو دولة ما هناك بعض المقاييس المعتمدة التي تعبر عن الوسيلة التي من خلالها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية، وقد تباينت من مفكر إلى آخر، وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه اعتمدنا معيار الدخل لتحديد مقاييس النمو الاقتصادي، إلا أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية وهي الأمور التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به ومنها :

<sup>1</sup> -Marc Montoussé, Dominique Chamblayb, 100 fiches pour comprendre les sciences économiques, écoles de commerce, 2<sup>e</sup> et 3<sup>e</sup> cycle universitaire.

<sup>2</sup> - هشام محمود الأقداحي، المرجع سبق ذكره، ص 123.

أولاً : الدخل الوطني ( الناتج الحقيقي )

إن قيمة كل ما ينتج من سلع وخدمات في سنة معينة تساوي الناتج الوطني الإجمالي، ويقاس معدل نمو إقتصاد ما بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة<sup>1</sup>.

حيث اقترح الأستاذ "meade" قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني بدلا من متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول ذلك أن زيادة الدخل أو نقصانه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصادي عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، في المقابل نقص الدخل القومي لا يعني تخلف اقتصادي عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، إضافة إلى عدم الاستفادة منه إذا انتشرت الهجرة من وإلى الدولة<sup>2</sup>.

ثانيا : متوسط الدخل

حيث يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي الأكثر استخداما وصدقا عن قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد<sup>3</sup>.

هناك طريقتان لقياس النمو الاقتصادي وهما :

1- **معدل النمو البسيط** : يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى حيث يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية<sup>4</sup> :

معدل النمو = ( الدخل الحقيقي في الفترة الحالية \_ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة ) ÷ (الدخل الحقيقي في الفترة السابقة).

<sup>1</sup> - عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة، عمان، الأردن، ص34.

<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى، المرجع سبق ذكره، ص58.

<sup>3</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجما، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص99.

<sup>4</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى، المرجع السابق، ص59.

2 - معدل النمو المركب : يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً توجد طريقتان لحسابه هما طريقة النقطتين وطريقة الانحدار<sup>1</sup>.

$$Y_N = (1 + CM_C)^N$$

وفقاً لطريقة النقطتين لدينا المعادلة التالية :

$$CM_C = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث أن :

$$CM_C = \text{النمو المركب؛}$$

$$N = \text{فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة؛}$$

$$Y_0 = \text{الدخل الحقيقي لسنة الأساس؛}$$

$$Y_N = \text{الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N)؛}$$

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي :

$$I_{nyt} = A + CM_{CT} \implies CM_{CT} = I_{nyt} - A$$

حيث :

$$I_{nyt} = \text{اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).}$$

$$A = \text{الثابت، } CM_{CT} = \text{معدل النمو المركب في السنة (t)، } t = \text{الزمن.}$$

<sup>1</sup> - محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 280.

ثالثا : الدخل القومي الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد تكون للدولة موارد كامنة وإمكانيات مختلفة للاستفادة من هذه الموارد كالتقدم التقني، حيث تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار لم يلقى أيضا القبول في الأوساط الاقتصادية لصعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل<sup>1</sup>.

رابعا : معادلة سنجر Singer

وضع "سنجر" معادلة للنمو الاقتصادي في سنة 1952 وهي دالة لثلاثة عوامل<sup>2</sup>:

$$D = Sp - R$$

حيث أن :

$$D = \text{معدل النمو السنوي لدخل الفرد؛}$$

$$S = \text{هي معدل الادخار الصافي؛}$$

$$P = \text{إنتاجية رأس المال؛}$$

$$R = \text{معدل نمو السكان السنوي.}$$

في هذا الصدد افترض "سنجر" قيما عديدة لهذه المتغيرات لهي :

$$S = 6 \text{ في المائة من الدخل القومي؛}$$

$$P = 0.2 \text{ في المائة؛}$$

$$R = 1.25 \text{ في المائة؛}$$

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص98.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص99.



إلا أن هذه الافتراضات واجهت بعض الانتقادات :

1 - نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 6 في المائة لا تعتبر مقبولة في الوقت الحاضر لأن الدول النامية في مقدورها تكوين مدخرات كبيرة؛

2 - معدل النمو السكاني 1.25 في المائة أقل من المعدلات السائدة في الدول النامية إذ يقدر بحوالي 2.3 في الدول النامية عامة؛

3 - إنتاجية الاستثمارات 0.2، وهي نسبة منخفضة وتقل كثيرا عن ما حقق بالدول النامية.

### المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي

#### أولا : كمية ونوعية الموارد البشرية

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن<sup>1</sup> :

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل، وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي.

هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتحدد

بعدة عوامل أهمها :

1 - مقدار الوقت المبذول في العمل ( معدل ساعات العمل في الأسبوع)؛

<sup>1</sup> - فتحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009/2008، ص 08.

2 - كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج؛

3 - نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال؛

4 - درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

### ثانيا : كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، حيث أن امتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية، هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان وهذا يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

### ثالثا : تراكم رأس المال

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات و الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها أي تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

### رابعا : معدل التقدم التقني

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار أو استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية أكثر كفاءة من الطرق القديمة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص363.

<sup>2</sup> - رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص49.

<sup>3</sup> - رنان مختار، المرجع سبق ذكره، ص50.

خامسا : عوامل بيئية

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية وثقافية أو اقتصادية، أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

سادسا : التخصص والإنتاج الواسع

وهو الذي دعا إليه "Adam Smit" في كتابه ثروة الأمم (1776) فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج، وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - فتيحة بناني، المرجع سبق ذكره، ص9.

<sup>2</sup> - فتيحة بناني، المرجع سبق ذكره، ص9.

المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

يأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشياً وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها ويحكم تطور الوقائع الاقتصادية، مما ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات في تفسير عملية النمو الاقتصادي، فبحكم أن النمو الاقتصادي يعنى بصفة مباشرة بعملية الإنتاج فقد تشابكت المفاهيم بشكل يجعل من النمو الاقتصادي يتحدد نتيجة لعوامل عديدة ومتنوعة، حيث ظهرت العديد من النظريات التي تفسر هذه الظاهرة تباينت فيها الآراء من مؤيد إلى معارض في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أهم هذه النظريات.

المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

يستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، حيث اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل.

في هذا السياق تباينت الأفكار من مفكر إلى آخر رغم أنهم يتفقون على الأفكار المشتركة لهذه المدرسة ولعل أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية هم آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس و كارل ماركس.

أولاً : آدم سميث

لقد ساهم "آدم سميث" مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخول<sup>1</sup>، حيث تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر أن العمل مصدره ثروة الأمة وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمم، وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو فمن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص.

<sup>1</sup> - مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص56.

فتقسيم العمل يولد وفرة خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا، والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، بينما التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال.

يؤكد سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي، ومن التخصص في العمل<sup>1</sup>، في حين نجد أن سميث يربط ما بين فكرة التخصص وتقسيم العمل وضرورة اتساع رقعة السوق، وحجم السوق قد يعد قيوداً لانطلاق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة إذا لم يكن السوق قادراً على استيعاب الناتج المتزايد، حيث ترتب على ذلك مناداة "سميث" بحرية التجارة والتبادل الدولي وتحرير التجارة لتصريف الناتج في السوق العالمي<sup>2</sup>.

وأن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفيفة التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية وفي نظره فإن ثورة الأمم تزداد من خلال زيادة إنتاجية العمل المتأتمية من زيادة العوائد الناجمة عن تقسيم العمل.

يفسر أن العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية دون النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل: الأراضي الزراعية والمناجم لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.

يعتقد سميث بأن هناك حدوداً لعملية النمو الاقتصادي، لهذا الركود أمر حتمي بسبب فناء الموارد وذلك في الاقتصاديات الرأسمالية وثبات عوائد الإنتاج<sup>3</sup>.

لكن تحليل آدم سميث لم يتسم بالدقة والترابط في الكيفية التي يصل بها الاقتصاد الرأسمالي إلى حالة الركود هذه<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - مدحت القريشي، المرجع سبق ذكره، ص56.

<sup>2</sup> - رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الإسكندرية، 1991، ص325.

<sup>3</sup> - مدحت القريشي، المرجع سابق، ص57.

<sup>4</sup> - رمزي علي إبراهيم سلامة، المرجع السابق، ص226.

ثانيا : دافيد ريكاردو

يعتبر ريكاردو من أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية فقد ارتبط إسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربح والأجور والتجارة الخارجية، حيث تأثر بكتابات "آدم سميث" ليضع اللمسات الأخيرة لنظريته الصارمة عن النمو الاقتصادي، وبذلك ساهم في تخليص النظرية الكلاسيكية للنمو من بعض الشوائب التي تبنتها النظرية.

جعل ريكاردو من الزراعة القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي نظرا للدور الهام الذي تلعبه الزراعة في توفير الغذاء للسكان<sup>1</sup>، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة المتناقصة وأنه لم يعطي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة حيث يعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي من خلال تقسيمه المجتمع لثلاث طبقات هي :

الرأسمالية، العمال الزراعيون وملاك الأراضي، فالطبقة الرأسمالية بتوفيرها لرأس المال الثابت للإنتاج تسعى لتحقيق أقصى الأرباح، ومن ثم العمل على تكوين رأس المال والتوسع فيه ؛ أما طبقة العمال الزراعيون يحصلون على دخولهم عن طريق الأجور ؛ في المقابل طبقة ملاك الأراضي يحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، لهذا يعتبر الربح والربح مصدران أساسيان لتكوين رأس المال ومن ثم النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

ثالثا : روبرت مالتوس

لقد ركز مالتوس على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، حيث يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

<sup>1</sup> - رمزي علي إبراهيم سلامه، المرجع سبق ذكره، ص326.

<sup>2</sup> - مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره ، ص58.

يرى "مالتوس" بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا كان الهدف الحفاظ على مستوى الربحية<sup>1</sup>، أما فيما يخص السكان فيرى أن تزايد السكان يكون وفقاً لمتتالية هندسية بينما تتزايد الموارد وفقاً لمتتالية عددية، وفي حين يتضاعف عدد السكان كل 25 سنة تزداد الموارد بمقدار ثابت، وهو ما يمثل عقبة في سبيل النمو إلا إذا صاحب ذلك زيادة في الطلب على الأيدي العاملة بغرض زيادة الإنتاج، فنمو طبقة العمال تعني نمو الطلب الفعال على السلع والخدمات ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي، لكن زيادة الطلب على العمال بغرض زيادة الإنتاج يعتمد من الناحية الأخرى على مقدار المتاح من رأس المال العيني، لذلك يقترح "مالتوس" زيادة معدلات الادخار بمقادير تتناسب مع حجم الاستثمار المطلوب حتى لا تحدث اختناقات .

لقد قسم "مالتوس" الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي، حيث يتمثل النمو الاقتصادي في زيادة رأس المال المستثمر في كل من القطاعين، بالنسبة للقطاع الزراعي يقترح "مالتوس" إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج الزراعي، وتوجيه جزء معين من رأس المال نحو هذا القطاع حتى تتوفر فرص الاستثمار المربحة فيه وبذلك يمكن توجيه بقية رأس المال نحو قطاع الصناعة التي تزداد فيها العجلة ويظهر فيه التقدم التكنولوجي<sup>2</sup>.

### رابعا : كارل ماركس<sup>3</sup>

كان كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بأهيار الرأسمالية، حيث يرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف ( أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس )، وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح (إلا إذا ارتفع فائض القيمة)، ولم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن الأجور سترتفع مقابل انخفاض الأرباح، ومع الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأس المال واتجاههم إلى إحلاله محل العمل مما يؤدي إلى عدم قدرة العمال على

<sup>1</sup> - مدحت القريشي، المرجع سبق ذكره ، ص58.

<sup>2</sup> - رمزي علي إبراهيم سلامة، المرجع سبق ذكره، ص329.

<sup>3</sup> - مدحت القريشي، المرجع سابق، ص60.

استهلاك جميع السلع المنتجة مما يدفع إلى انهيار الرأسمالية، وهكذا تحل الاشتراكية محل الرأسمالي حيث يستولي العمال على وسائل الإنتاج والتوزيع والمبادلة وعلى السلطة.

في صدد تقييم البعض لآراء ماركس فإنهم يؤكدون بأن تحليلات ماركس تتضمن نظرة ثابتة وقيمة لآداء الرأسمالية، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق وذلك لسببين :

1- أن زيادة الأجر النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجر الحقيقية، وأي زيادة في الأجر يمكن أن تعوضها زيادة في الإنتاجية مما يؤدي إلى ثبات معدل الربح.

2- أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ويؤثر على إنتاجية العمل، بحيث أن التقدم التكنولوجي يعني أنه ليس هناك تعارضا بين الأجر الحقيقية وبين معدل الربح فكلاهما يمكن أن يرتفع.

رغم الاختلاف في الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك لكنهم يتفقون على الكثير من الآراء حول نظرية النمو الاقتصادي واكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي فيما يلي بعض هذه الآراء<sup>1</sup> :

✓ الإنتاج دالة لعدد من العوامل هي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، حيث أن التغير في الإنتاج ( النمو ) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها، بالإضافة إلى أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وباقي العوامل متغيرة؛

✓ وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، في حين تزايد حجم السكان يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال؛

✓ وجود السوق الحرة يؤدي باليد الخفيفة إلى تعظيم الدخل القومي؛

✓ اتجاه الأرباح نحو الانخفاض فبالنسبة إلى الكلاسيك الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، وبالتالي يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛

<sup>1</sup> - مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص ص 62 63 64.



✓ الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية الموازية للنمو والتي تشمل على نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، مؤسسات تمويلية منظمة ونظام كفو للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة.

### المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

لقد قامت النماذج النيوكلاسيكية بدراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في ظل افتراض أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة وقابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول وفقا للاختلاف العائد على رأس المال.

### أولا : نموذج "هارود - دومار" Harrod - Domar

لقد حاول كل من "هارود - دومار" البحث عن صيغة متكاملة وموحدة للنمو الاقتصادي يعتمد على الجمع بين التحليل الكيترى وعناصر النمو الاقتصادي<sup>1</sup>، نتيجة لذلك ظهرت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي وانطلاقا من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادّخار المخطط، واستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة وانطلاقا من شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت تم صياغة أفكار "هارود - دومار" في شكل نموذج يظهر أن<sup>2</sup> :

$$\text{معدل النمو} = \text{معدل الادّخار} \div (\text{رأس المال} / \text{الناتج}).$$

يعتبر هذا النموذج معدل الادّخار أحد العوامل الهامة المحددة لمعدل التنمية الاقتصادية لأنه يحدد معدل الاستثمار.

حيث أن هذا النموذج من أجل بنائه لا يحتاج عددا كبيرا من الفرضيات، وإنما يفترض عاملا وحدا فقط محدودا وثابتا هو رأس المال وكل زيادة فيه هي التي سوف تذهب إلى الادّخار<sup>3</sup>.

يمكن صياغة النموذج كالتالي :

<sup>1</sup> -Olivier de la Grandville, *Théorie de la Croissance Économique*, Masson, Paris, 1977, p 169.

<sup>2</sup> - رفيق نزارى، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي - دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008 / 2007، ص 78.

<sup>3</sup> - تيسير الرادوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1984 / 1985، ص 230.

$$S = sy \dots 1$$

- يعرف الادخار الإجمالي كدالة في الدخل :

S : الادّخار الإجمالي؛

s : الميل المتوسط للاّخار؛

y : الدخل الوطني.

الاستثمار ( I ) يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال<sup>1</sup> :

$$I = \Delta k \dots 2$$

K : رأس المال

$$V = k = y$$

V : معامل رأس المال

$$\Rightarrow V = \Delta k = Vy\Delta k / \Delta y \dots 3$$

وأن الادخار الوطني الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار الوطني I

$$I = S \dots \dots \dots 4$$

$$I = \Delta K = V\Delta y \dots \dots \dots 5$$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادّخار يساوي الاستثمار على الشكل :

$$S = Sy = V\Delta y = \Delta K = 1 \dots \dots \dots 6$$

$$\Rightarrow Sy = V\Delta y \dots \dots \dots 7$$

معدل النمو g هو :  $y \div \Delta y$

$$g = s / v \dots \dots \dots 8$$

ومنه :

<sup>1</sup>رنان مختار، المرجع سبق ذكره، ص 54.

والعلاقة رقم 8 تبين لنا شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت والتي انطلق منها "هارود-دومار" والذي يظهر أن معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة رأس المال على الناتج وذلك على النحو التالي<sup>1</sup> :

$$g = s / v = S / (k/y)$$

حيث تشير :

g : معدل النمو الاقتصادي؛

s : معدل الادخار؛

S : الادخار المحلي الإجمالي؛

k : رصيد رأس المال؛

Y : الناتج الإجمالي؛

I<sub>d</sub> : الاستثمار المحلي؛

$$I_f = I_d + k$$

I<sub>f</sub> : الاستثمار الأجنبي.

رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي وبالتالي يصبح معدل النمو كالتالي :

$$g = ( I_d + I_f / y ) / k$$

$$G = s/k + ( I_f / y ) / k$$

$$S = I_d / y$$

من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي

<sup>1</sup> - تيسير الرداوي، المرجع سبق ذكره، ص230.

بالتنازل عن النمو المستهدف أو رفع سعر الفائدة على الودائع، أو اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الأجنبي؛ أما البديل الرابع والذي يعتبر أكثر أهمية ومنطقية يقوم على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة.

هذا هو الشكل المبسط لنموذج "هارود-دومار" للنمو الاقتصادي والذي ينص على أن معدل النمو الاقتصادي معرف بمعدل نمو الدخل الوطني الحقيقي يشترك في تحديد النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني والتي يحولها إلى استثمار في طاقات إنتاجية عينية وما يلزم استثمار لإنتاج وحدة من الناتج الوطني، من منطلق هذه العلاقة يرتبط معدل نمو الدخل الوطني الحقيقي طرديا وبصورة مباشرة بنسبة ما يدخر ويستثمر وعكسيا. بمعامل رأس المال على الناتج<sup>1</sup>.

كما يوضح نموذج "هارود - دومار" بوضوح أنه يمكن زيادة معدل النمو بطريقتين :

إما بتخفيض معامل رأس المال / الدخل، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل).

1- فيما يخص العامل الأول يميل معظم الخبراء إلى الاعتبار بأن معامل رأس المال / الدخل مرتفع في الدوال النامية، وعلى الأخص في المراحل الأولى من التنمية لأسباب متعددة منها<sup>2</sup> :

✓ استنزاف عدد كبير نسبيا من موارد رأس المال نظرا لاستخدام الوسائل البدائية في الإنتاج؛  
 ✓ قصور رأس المال الاجتماعي الذي يتمثل في النقل والطاقة والإسكان ... إلخ، ويتخذ صورة رأس المال الكثيف؛

✓ عدم إمكانية استغلال بعض أوجه الإنفاق الاقتصادي استغلالا سريعا بسبب الركود الاقتصادي؛  
 - أما عن العامل الثاني فإنه لا يمكن أن ترتفع نسبة الادخار إلى الدخل في الاقتصاديات النامية إلا بمعدلات بطيئة بسبب الفقر وضالة القدرة الادخارية فيها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - صبحي تادرس قريضة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص74.

<sup>2</sup> - حسين عمر، الاستثمار و العولمة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص73.

<sup>3</sup> - ا حسين عمر، المرجع سبق ذكره، ص74.

ثانيا : "نموذج سولو سوان" Swan . Solow

وهو يمثل أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية ويعد نموذج "سولو" امتداد لنموذج "هارود - دومار"<sup>1</sup> حيث يركز كلا منهما على أهمية الادّخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي، غير أن نموذج "سولو" يقوم على توسيع إطار نموذج "هارود - دومار" عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل، فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معاً.<sup>2</sup>

حيث افترض النموذج تناقص الغلة أو العوائد بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، كما يفترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معاً، وعليه يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو الاقتصادي في المدى الطويل مع افتراض أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى.<sup>3</sup>

وتتمثل المتغيرات الداخلية للنمو في النموذج في<sup>4</sup> :

الإنتاج (Y)، رأس المال (k)، العمل (L) ومرودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج بالشكل التالي :

$$Y(t) = F (K(t), A (t) L(t)).$$

حيث : t تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل، والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يتم بزيادة حجم المعرفة.

<sup>1</sup> -Olivier de la Grandville, op, cit, p 165.

<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، و آخرون، المرجع سبق ذكره، ص145.

<sup>3</sup> - ميشيل تودارو، المرجع سبق ذكره، ص150.

<sup>4</sup> - كريمة قويدري، المرجع سبق ذكره، ص ص 45 46 47.

أما الجداء التالي  $AL$  يسمى بالعمل الفعلي ويقال عن التقدم التقني  $A$  الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي حيث أن الطريقة التي يؤثر بها  $A$  على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج  $K/Y$  ثابتة، هذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.

من الفرضيات الأساسية في نموذج "سولو" هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفرات حجم ثابتة مما يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكميات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى مالا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى مالا نهاية كالاتي :

$$\lim_{K \rightarrow 0} (Fk) = \lim_{K \rightarrow 0} (FL) = \infty, \lim_{K \rightarrow \infty} (Fk) = \lim_{K \rightarrow \infty} (FL) = 0$$

كما يفترض نموذج "سولو" أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا ب  $S$  لنسبة الادخار فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ  $dk(t) / dt = sy(t)$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته  $n$  بالإضافة إلى أن سوق العمل في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغير  $L$  يمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها بالشكل التالي :

$$dL(t) / dt = n L(t)$$

إذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في  $A(t)$  بزيادة أسية  $e^t$ ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالتالي :

$$dk(t) / dt = sf(k(t)) - (n+\delta) k(t).$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة  $k^*$  من  $k$  بحيث :

$$S f(k^*) = (n+\delta) k^*$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت أي أن :

$$d k(t) / dt = 0$$

وقد تم تطوير نموذج سولو هذا على يد "سوان" *swan*، وآخرون حيث تم من خلال هذا النموذج توضيح النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في ظل ثبات غلة الحجم، ويوضح "سوان" أن النمو الاقتصادي يحدد من خلال ثلاثة عوامل هي<sup>1</sup> :

التغير في حجم العمالة، التغير في رصيد رأس المال والتغير في المستوى التكنولوجي، حيث يشير التغير في الناتج المحلي ( $\Delta$ ص) إلى النمو.

تعطى دالة الإنتاج كالتالي:

$$ص = أ س_1 ب س_2 ج$$

يمكن تحديد صيغة النمو بمفاضلة دالة الإنتاج السابقة تفاضلا كليا في ظل افتراض ثبات غلة الحجم في الأجل الطويل وبالتالي فإن<sup>2</sup> :

$$ب + ج = 1؛$$

$$وأن ج = 1 - ب؛$$

حيث أن :

ب : مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل ، وتكون أقل من الواحد؛

ج : مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال، وتكون أقل من الواحد.

هذا يعني أن التغير في عنصر العمل ورأس المال معا بنسبة معينة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي (ص) بنفس النسبة.

حيث أن : ب+ج = التغير النسبي في الناتج المحلي / التغير النسبي في عنصر العمل ورأس المال.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص148.

<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، المرجع سبق ذكره، نفس الصفحة..

و بتطبيق التفاضل على دالة إنتاج كوب - دوقلاص السابقة نصل إلى أن<sup>1</sup>:

$$م س = 0م أ + ب م 1 س + ج م 2 س . 2$$

حيث تشير :

م : إلى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛

0م : معدل التغير التكنولوجي؛

1م : معدل النمو في عنصر العمل؛

2م : معدل النمو في عنصر رأس المال؛

س 1 : عنصر العمل غير الماهر؛

س 2 : عنصر رأس المال ( البشري و المادي )؛

أ : المستوى التكنولوجي و يكون ثابت في الأجل القصير.

من هذه المعادلة يتضح أنه توجد ثلاثة عوامل تمثل مصادر النمو في الناتج المحلي بالمجتمع، وفي ظل معرفة البيانات عن معدل النمو في الناتج المحلي وعنصري العمل رأس المال يمكن تحديد دور العامل الثالث.

هذا ما يميز هذا النموذج عن النماذج السابقة فمن خلال هذه المعادلة يمكن معرفة أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأجل قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد العزيز عجمية، وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص 148.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص 149.

<sup>3</sup> - مدحت القريشي، المرجع سبق ذكره، ص 78.



أولاً : نموذج "لوكاس روبرت" Lucas

لقد اعتمد "لوكاس" (1988) على فرضية بأنه على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضاً من تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف انطلاقاً من دالة كوب دوغلاس على النحو التالي<sup>1</sup> :

$$y = k^B (UH)^{1-B} \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن :

Y : يمثل الإنتاج؛

k : رأس المال العيني؛

U : الوقت المخصص للعمل؛

H : يعبر عن عنصر العمل.

حيث أن المعادلة تدل على أنه كلما تراكم رأس المال البشري كلما أصبح الفرد أكثر إنتاجية حيث، تم تحديد صيغة تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري على النحو التالي :

$$H = \partial H(1 - U) \dots \dots \dots (2)$$

حيث :  $0 < \partial$

تمثل المعادلة رقم 2 دالة لإنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن المخصص للدراسة  $(1 - U)$  ومن رأس المال الذي تم تراكمه، وتتصف دالة الإنتاج بعوائد متزايدة في مدخلات إنتاجها.

يتضح من المعادلة رقم 2 أن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري تساوي  $\partial(1 - U)$  أي معدل العائد على رأس المال البشري يعتمد على الوقت الذي يخصص للدراسة.

<sup>1</sup> - رفيق نزاري، المرجع سبق ذكره، ص 29 .

ثانيا : نموذج "بول رومر"

تمكن "رومر" Romer سنة 1986 من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، هذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، إضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر AI هذا يعني أن التغير  $dA_i/dt$  يمثل التعلم الكلي للاقتصاد والذي بدوره يتناسب مع التغير في  $K_i$  لمخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي <sup>1</sup> :

$$Y_i = F(K_i, K L_i) \dots\dots\dots(1)$$

حيث :

F: تحقق الخصائص النيوكلاسيكية متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة بالإضافة إلى الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كان كل من K و  $L_i$  ثابتة فإن كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ  $K_i$  كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ  $L_i$  فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في  $K_i$  و K وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص.

$$Y_i = A . (K_i)^\alpha . (k L_i)^{1-\alpha}$$

حيث:  $0 < \alpha < 1$

وبوضع :  $Y_i = Y / L_i$  ,  $K_i = K / L_i$  ,  $K = K / L$  ثم بوضع فيما بعد  $Y_i = Y$  و  $k$

<sup>1</sup> - كريمة قويدري، المرجع سبق ذكره، ص ص 47 48 49.

الناتج المتوسط هو :  $Y/K = f(L) = A \cdot L^{1-\alpha}$

يمكن تحديد الناتج الحدي لرأس المال بالإشتقاق بالنسبة لـ  $K_i$  بتثبيت  $K$  و  $L$  وتعويض  $K_i = K$

ومنه فان الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع  $L$  وهو غير مرتبط بـ  $K$  وعليه فإن :

$$\partial y_i / \partial k_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون  $0 < \alpha < 1$  وبأخذ قيمة الميزانية للعائلة كالتالي :

$$da / dt = w + ra - c - ra$$

حيث  $w$  تمثل الأجر،  $a$  تمثل الأصول للفرد،  $r$  تمثل مردودية الأصل.

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة  $U$  تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني يعطى بالعلاقة التالية :

$$r = p - \frac{u''(c) \cdot c}{u'(c)} (c' / c)$$

وباستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية :

$$u(c) = \frac{c(1-\theta)}{(1-\theta)}$$

حيث أنه عندما ترتفع  $\theta$  فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ  $1 / \theta$  وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي :

$$(c' / c) = (1 / \theta) (r - p)$$

وبتعويض قيمة  $r$  المتمثلة في  $\theta - A \alpha L^{1-\alpha}$  نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير المراكز :

$$g_c = (1 / \theta) (A \alpha L^{1-\alpha} - \theta - p)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي)

$$g_{cp} = (1 / \theta) (A L^{1-\alpha} - \theta - p)$$

ومع العلم أن  $\alpha < 1$  فهذا يعني أن  $g_c < cp$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل  $1 - \alpha$  عن طريق ضريبة جزافية (forfaitaire) إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته  $\alpha$  من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

### المبحث الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا تمويليا لاقتصاديات الدول النامية، حيث تساهم في بناء تنميتها من خلال ما يصبغها من تكنولوجيا متقدمة ومعارف وتقنيات جديدة في التسيير، بالإضافة إلى الرفع من القوة التصديرية وتحسين قنوات توزيع وتسويق السلع المنتجة والمصدرة من طرف البلدان بسبب ضيق أسواقها، و بفضل إحتكاكها مع القطاعات الصناعية المحلية تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين مستويات التكوين وخبرة اليد العاملة المحلية.

### المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها مجموعة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وإقامة الآلية الملائمة لإنتاجه، إذ تتضمن الأدوات وطرق العمل والعلم والمعرفة حيث أصبح موضوع نقل التكنولوجيا يثير نقاشا حاداً وتساؤلات جديدة<sup>1</sup>. في هذا السياق يوصف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قناة لنقل التكنولوجيا إذ أن التكنولوجيا لا تتضمن العمليات التقنية العملية بل المؤسسية والإدارية ومهارات التسويق، إذ أن المنافع الثانوية التي تجنيها الدول المضيفة تتمثل في آثار الاستثمار التكنولوجي من خلال ما يسمى بأثر المضاعف التكنولوجي إذ يعمل هذا الأخير على نشر التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة على نطاق واسع، فالتكنولوجيا تعتبر حجر الأساس في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية،

<sup>1</sup> - عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 171.

لذا سعت جميع البلدان ومنها النامية إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في الحصول على الموارد التكنولوجية والتي يمتلكها المستثمر الأجنبي.

يمكن حصر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل التكنولوجيا فيما يلي<sup>1</sup>:

✓ يمكن أن يولد الاستثمار الأجنبي المباشر آثارا على تعزيز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين الشركات الأجنبية المنتسبة والشركات المحلية، ما يجبر الشركات المحلية على رفع درجة كفاءتها التكنولوجية نتيجة هذا الضعف التنافسي أو من خلال إقامة علاقات في مجال البحث العلمي والتطوير وإكساب الشركات المحلية لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية؛

✓ اكتساب المهارات والتدريب من خلال فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة من خلال أحدث أساليب العمل والتدريب، وبالتالي نقل المعرفة والمهارة المكتسبة إلى الشركات الوطنية؛

✓ قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات العينية وبشروط ميسرة، كل ذلك يتيح للشركات الوطنية فرص إنتاج سلع بالموصفات العالمية.

في الواقع يرى بعض الاقتصاديين أن استيراد التكنولوجيا الأجنبية كان العامل الأكثر أهمية في تفسير النمو الاقتصادي السريع في العديد من الدول كاليابان، تايوان، كوريا الجنوبية وغيرها من الدول المصنعة حديثا، حيث ترى "Amseden" (1989) أن الطابع المشترك في عمليات التنمية الاقتصادية بجميع الدول المصنعة حديثا يتجسد في التصنيع القائم على تعلم التكنولوجيا الأجنبية، فدول مثل اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، البرازيل، تركيا الهند والمكسيك أصبحت اقتصاديات مصنعة من خلال حصولها على التكنولوجيا الأجنبية، كما اعتبرت أن نماذج النمو المناسبة لمثل تلك الاقتصاديات المصنعة حديثا ينبغي أن لا تدرج الابتكارات التكنولوجية وإنما واردات التكنولوجيا الأجنبية<sup>2</sup>.

وقد أوضحت عدة دراسات أجريت على عدد من الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من الدول النامية الدور الفعال الذي تلعبه استثمارات هذه الشركات في نقل التكنولوجيا إلى

<sup>1</sup> - حسن كريم حمزة، المرجع سبق ذكره، ص 147.

<sup>2</sup> - حواس أمين، ساعد بوخام، التعلم من خلال المدخلات الأجنبية المستوردة و النمو الاقتصادي - نمط جديد للتصنيع -، الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، 24/23 أفريل 2012، ص 214.

الدول النامية، حيث أثبتت أن معظم الشركات متعددة الجنسيات تمارس أنشطة البحث والتطوير خارج الدولة الأم، وذلك حسب دراسة أجريت على 56 شركة (34 أمريكية، 16 شركة أوروبية، 6 شركات يابانية)، وأن استثماراتها تقوم بتنفيذ برامج تدريبية للعمالة الوطنية التي تساهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم الإدارية منها والعملية في المجال الذي يتصل بذلك الاستثمار<sup>1</sup>.

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا وفي نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة، خاصة تلك التي لديها القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتعديلها لتلائم الظروف المحلية، فطبقاً لاستطلاع أجراه مؤتمر التجارة والتنمية فإن الصين أصبحت واحدة من أكبر الأبحاث والتطوير في العالم حيث تعتبرها 61.8 في المائة من الشركات الأجنبية في العالم أول وجهة لها لإقامة مشاريعها في الخارج<sup>2</sup>.

في المقابل لا يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً في بناء قاعدة تكنولوجيا وطنية في الدول المضيفة فالطرق الفنية للإنتاج التي يقوم المستثمر الأجنبي بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف الدول المضيفة للاستثمار، ومع توفر عوامل الإنتاج لا يقوم المستثمر الأجنبي بتغيير هذه الطرق مما يتلاءم مع هذه الظروف مما يؤدي إلى عدم استفادة هذه الدول من هذه التكنولوجيا خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص الكفاءة في استخدام التكنولوجيا المتطورة<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي

وفقاً للنظرية الاقتصادية فإن الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف وبالتالي تؤدي زيادة رأس المال إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، هذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن :

$$I = I_d + I_f$$

I : الاستثمار الإجمالي للاقتصاد المضيف؛

I<sub>f</sub> : تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر؛

I<sub>d</sub> : الاستثمار المحلي في الدول المضيفة.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، المرجع سبق ذكره، ص 119:118.

<sup>2</sup> - كريمة فرحي، المرجع سبق ذكره، ص 123.

<sup>3</sup> - أميرة حسب الله محمد، المرجع سبق ذكره، ص 21.

نتيجة الاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة، فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتمويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

### أولا : أثر الإحلال

يحدث ذلك حسب فكرة "شومبيتر" في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الابتكارية منها والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، والفروع الخاصة بالشركات الأجنبية في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة، مهارات إدارية، قنوات دولية للتسويق وعلامات تجارية عالية.

إذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية يؤدي بها إلى زوال فروعها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية ويحل محلها الاستثمارات الأجنبية وحسب ما جاء في تقرير الأونكتاد سنة 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة من خلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة للشركات المحلية مع تقديم المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة مما يرفع كفاءة الشركات المحلية. وحسب "caves" فإن الحوافز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي.

### ثانيا : أثر التكامل

حسب "شومبيتر" الشركات متعددة الجنسيات تملك تكنولوجيا متقدمة والشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج أي تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط، من هنا نشأ الأثر التكاملي ما يحفز نشاط

<sup>1</sup> - بيوض محمد العيد، المرجع سبق ذكره، صص 123، 124.

الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية مما يؤدي إلى زيادة الناتج، وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

تشير بعض الدراسات الميدانية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ومنها<sup>1</sup> :

دراسة "agosinmayer" لسنة 2000 قام بتحليل أثر التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز أو مزاحمة الاستثمار المحلي في عينة من الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1970-1996، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر تحفيزي في الدول الآسيوية وله أثر مزاحمة في دول أمريكا اللاتينية، و أثر محايد في إفريقيا.

دراسة "جمال محمود عطية عبيد" المتعلقة بالاقتصاد المصري خلال الفترة 1987-2000، حيث كان التأثير إيجابيا على الاستثمار المحلي أين بلغت قيمة معامل الاستثمار المحلي حوالي 3.2، والذي يشير بدوره إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة كان مشجعا للاستثمار المحلي، وقد تم تبرير ذلك بقدرة الشركات المصرية على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم 1.2 : نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت في

الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (1995-2012)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
7.9	10.9	11.5	21.3	16.2	9.9	6.00	4.8	4.4	الدول المتقدمة
8.80	9.50	13.1	14.9	14.7	12.3	11.4	9.10	7.7	الدول النامية
*2012	*2011	*2010	*2009	*2008	*2007	*2006	*2005	2004	
-	-	9.72	8.67	12.21	16.27	13.34	9.02	6.10	الدول المتقدمة
9.10	9.8	10.22	10.19	13.50	14.47	13.02	12.01	10.5	الدول النامية

المصدر: -البيانات من 2004-1995 : عبد الكريم بعداش، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، revue de reformes economiques et integration en economie mondiale، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الثاني، 2007، ص26.

<sup>1</sup> - عبد الكريم بعداش، المرجع سبق ذكره، ص24.



- بيانات 2005-2012 : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت 1970-2013، الكويت.

بالرغم من حجم اقتصاديات الدول المتقدمة وضخامة رأسمالها الثابت على عكس اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بصغر حجم اقتصادها وضعف رأس مالها الثابت، يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية مع ضعف قيمته المطلقة له أهمية كبيرة في إجمالي رأسمالها الثابت عكس الدول المتقدمة التي تحصل على حجم كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن أهميته أقل في إجمالي رأسمالها الثابت مقارنة بالدول النامية، وهذا ما نلاحظه من الجدول السابق حيث كانت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في الدول النامية أكبر منها في الدول المتقدمة خلال الفترة 1995-2012 باستثناء بعض السنوات<sup>1</sup>.

وفيما يتعلق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت خلال سنة 2009، تصدرت جيبوتي التصنيف بنسبة 67.2 في المائة، مما يشير إلى اعتماد اقتصاد جيبوتي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة لتمويل الاستثمار المحلي لسد فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار الوطني، تليها مجموعة الدول (ليبيا، لبنان، الأردن، السعودية، الصومال، السودان العراق وفلسطين بنسب تتراوح ما بين 21.35 في المائة إلى 48.85 في المائة وأخيرا حلت كل من (مصر، قطر، تونس، سورية، سلطنة عمان، الكويت، المغرب، الجزائر، البحرين، الإمارات، اليمن وموريتانيا) ضمن الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من التكوين الرأسمالي 20 في المائة، مما يشير إلى اعتماد الدول النامية وبصفة كبيرة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل استثماراتها المحلية<sup>2</sup>.

في المقابل إن زيادة رؤوس الأموال الأجنبية قد تؤدي إلى ضخامتها وتركزها في أيدي قليلة مما يؤدي إلى السيطرة على الاقتصاد الوطني، كما يمكن أن توجه هذه الأموال لتحقيق مصالح متعارضة مع المصالح الوطنية إضراراً بها كإغراق السوق بمنتجات صناعية رخيصة لا تقوى الصناعات المحلية على منافستها، مما يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الكريم بعداش، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، مرجع سبق ذكره، ص26.

<sup>2</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011، 2011، ص10.

<sup>3</sup> - عمر هاشم محمد صدقة، المرجع سبق ذكره، ص25.

## المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة

تسعى دول العالم ولاسيما النامية منها لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أملا في تحقيق آثار كبيرة منها القضاء على مشكلة البطالة أو للحد منها، لاسيما وأن إحدى الحلول المطروحة لحل هذه المشكلة هو توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر والانتشار الجغرافي له وزيادة اجتذابه بغرض تنشيط المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة عن طريق زيادة درجة المنافسة في القطاع المحلي<sup>1</sup>، وإنشاء مشاريع جديدة والغرض هو زيادة اليد العاملة، والذي يعد من الاهتمامات الأولية لحكومات الدول النامية خاصة التي تعاني من مشكل البطالة، حيث تعتمد الآثار المباشرة وغير المباشرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الدول النامية على عدة عوامل منها نوع الاستثمار.

ففي الآونة الأخيرة نجد أن تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات لما يتميز به عن القطاعات الأخرى، حيث أنشأت استثمارات مختلفة المجالات في هذا القطاع ( البنوك، الخدمات المالية ... إلخ ) وكان لهذه الاستثمارات أثر في استيعاب جزء من اليد العاملة في الدول المضيفة<sup>2</sup>.

كذلك في تونس تشير الإحصائيات أن الشركات الاستثمارية الأجنبية التي بلغ عددها 1991 شركة خلال الفترة 1973 – 2000 قد ساهمت في توفير 175 فرصة عمل، لترتفع إلى غاية 303 فرصة عمل وفرتها 2966 شركة أجنبية مستثمرة إلى غاية 2008 منها 2908 شركة خارج قطاع الطاقة (53 في المائة شركات مملوكة بالكامل للأجانب التي وظفت حوالي 60 في المائة من العمالة التي أنشأتها الشركات الأجنبية خارج قطاع الطاقة والتي وفرت لوحدها ما يقارب 300 وظيفة)<sup>3</sup>.

أما في الصين فإن الشركات الأجنبية المستثمرة ساهمت بشكل فعال في قطاع التصنيع، حيث أن أكثر من ربع العمالة الصينية في قطاع التصنيع تعمل في الشركات الأجنبية، أين ارتفع حجم العمالة باستمرار خلال الفترة 1978-2010 حيث بلغ حجم العمالة سنة 1978 حوالي 401.52 مليون عامل ليصل إلى 761.05 مليون عامل سنة 2010 بمعدل سنوي 1.94 في المائة، في حين نجد أن عمالة الشركات الأجنبية في قطاع التصنيع خلال الفترة 1998-2010 قد بلغت حوالي 12.5 في المائة (7.75 مليون شخص)،

<sup>1</sup> -Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, [conomie internationale, p272.

<sup>2</sup> - حسن كريم حمزة، المرجع سبق ذكره، ص142.

<sup>3</sup> - كريمة فرحي، المرجع سبق ذكره، ص116.

وواصلت الارتفاع لتصل سنة 2007 إلى 29.88 في المائة (23.35 مليون شخص)، وفي سنة 2008 بلغت 29.19 في المائة (25.79 مليون شخص)<sup>1</sup>.

ما يمكن تأكيده حسب إحدى دراسات الأونكتاد عن الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أن هناك أثرا إيجابيا لهذه الاستثمارات على التشغيل، حيث بينت أن مساهمة فروع الشركات الأجنبية في سنة 2006 في خلق فرص للعمل وصلت تقريبا إلى 73 مليون عامل في المستوى العالمي منها الثلث في الصين وحدها أي بحوالي 24 مليون عامل<sup>2</sup>.

حسب تقرير منظمة الأمم للتجارة و التنمية بلغت نسبة عمالة الشركات الأجنبية المنتسبة 68.13 في المائة سنة 2010 مقارنة بـ 45.59 في المائة سنة 2000، مما يبرز الدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب عمل إضافية.

إلا أنه في حالة استخدام مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى أساليب إنتاج كثيفة رأس المال، ووسائل إنتاج تتطلب يد عاملة كفؤة يتم استيرادها من الخارج، الأمر الذي يجد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة<sup>3</sup>.

#### المطلب الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

تلعب الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه الدول حيث أن هناك دوافع لهذه الشركات العملاقة لنقل وتوطين بعض الصناعات في الدول النامية، من أهم هذه الدوافع نجد الانخفاض النسبي في تكلفة النقل واختصار الوقت اللازم للنقل، ترجع أهمية ذلك إلى أن تكلفة النقل تمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول المتقدمة، وهناك منتجات لا يمكن إنتاجها في البلدان النامية بدون نشاط الشركات الأجنبية، حيث يساهم وجود هاته الشركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الصين-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص 201.

<sup>2</sup> - كريمة فرحي، المرجع السابق، ص 117.

<sup>3</sup> - رفيق نزاري، المرجع سبق ذكره، ص 65.

<sup>4</sup> - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع سبق ذكره، ص 439.

حيث أن الدول النامية تبنت أسلوب الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة صادراتها وتعزيز إيراداتها من العملة الصعبة وهذا ما حدث في الأرجنتين والمكسيك، حيث ساهمت الاستثمارات الأجنبية في الأرجنتين في الفترة الممتدة من 1992 - 1999 في زيادة قيمة الصادرات بنسبة 8.2 في المائة في المتوسط في السنة، وزاد حجم الصادرات بنسبة 9.4 في المائة في السنة. وفي المكسيك إستمرت الصادرات غير النفطية في اتجاهها الايجابي إذ زادت بنسبة 15 في المائة سنة 1999، كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية في زيادة صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص، والذي أكدته تقرير الاستثمار العالمي سنة 2001.<sup>1</sup>

في حين نجد أن تايلاندا لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا مهما في زيادة صادراتها وبصفة خاصة في المنتجات الإلكترونية حيث أصبحت تحتل المرتبة التاسعة في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات.<sup>2</sup>

أيضا نجد أن الاقتصاد المصري إستفاد من الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات، إذ أن كل واحد جنيه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون مصحوبة بصادرات قدرتها 40.0000 جنيه خلال الفترة 1976-2000.

أوضح **chen** وآخرون في دراستهم سنة 1995 عن دور لاستثمار الأجنبي المباشر في الصين وأن نسبة مساهمته في زيادة قيمة الصادرات الصينية، والتي ارتفعت من 0.3 في المائة سنة 1984 إلى أكثر من 05 في المائة سنة 1988 و12 في المائة سنة 1990، ووصلت إلى نسبة 30 في المائة من الصادرات الصينية سنة 1993.<sup>3</sup>

لكن في المقابل قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سلبي عل الصادرات أين يؤدي إلى انخفاض الموارد المحلية التي تتيح نمو الاقتصاد بسبب تحويل معظم أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج الذي بدوره قد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية وإقتصادية في الدول المضيفة للاستثمار مثل ما حدث في دول النمر الآسيوية في أواخر القرن العشرين بعد الانسحاب السريع لرؤوس الأموال الأجنبية منها، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، هذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات و التي تفوق ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات و في الأخير التأثير على ميزان المدفوعات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع سبق ذكره، ص 438 ، 439.

<sup>2</sup> - كريمة فرحي، المرجع السابق، ص31.

<sup>3</sup> - بعداش عبد الكريم، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، المرجع سبق ذكره، ص 31.

<sup>4</sup> - فليح حسن خلف، المرجع سبق ذكره، ص 176.

## خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق يعني النمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وبعد استعراض بعض الآراء التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن النظرية الكلاسيكية تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في زيادة التراكم الرأسمالي، أما النظرية النيو كلاسيكية فتتري أن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في سد الفجوة بين الاستثمار والادخار خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص في التمويل، بينما النظرية الحديثة فتعتبر أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تظهر من خلال المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي وخاصة بالدول النامية.

## الفصل الثالث :

أثر الاستثمار الأجنبي

المباشر على النمو

الاقتصادي بالجزائر

## تمهيد الفصل :

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ومن بينها الجزائر أحد الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام عديد الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري، حيث شهدت العشرة الأخيرة من القرن الماضي تزايد المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تكمن هاته المنافسة في جعل عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية أثر تحفيزا لانسياب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، لذا نجد أن هناك حراك مستمر من طرف الدولة الجزائرية من أجل تحسين هذه العوامل وجعلها أكثر تحفيزا للمستثمر الأجنبي بهدف تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث :

**المبحث الأول : الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

**المبحث الثاني : تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**

**المبحث الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر**

### المبحث الأول : الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر

الجزائر وكغيرها من الدول النامية تحاول تعزيز مسارها الاقتصادي وتميئته للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي وبلوغ حجم المديونية مستويات عالية، مما أزم الحكومة الجزائرية تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية في محاولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كان أهمها تلك التي وضعت في سنوات التسعينات والتي احتوت على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر.

### المطلب الأول : تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

#### أولا : قوانين ما قبل الإصلاحات

#### **1- قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963<sup>1</sup>:**

جاء القانون 63-277 ليدعم الاستثمار بهدف بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد، وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر، وإلى جلب الاستثمارات الأجنبية<sup>2</sup>، ذلك لحاجة الاقتصاد الجزائري آنذاك لرأس المال الأجنبي وضعف الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال الداخلية. إذ يمنح بموجب هذا القانون لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي الاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول، بعبارة أخرى أن قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا المستثمر الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية للاقتصاد الوطني<sup>3</sup>.

حيث حمل هذا القانون في طياته مجموعة من الضمانات العامة للمستثمر الأجنبي منها<sup>4</sup> :

<sup>1</sup> - القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 53، 02 أوت 1963.

<sup>2</sup> - بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الخامس، ص 64.

<sup>3</sup> - محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة أوراسكوم-، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص 14.

<sup>4</sup> - محمد سارة، المرجع سبق ذكره، ص 14.



- ✓ حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هاته المؤسسات؛
- ✓ المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية؛
- ✓ الضمان ضد نزع الملكية والتعويض العادل في حالة نزعها.

إلا أن هذا القانون لم يعرف تطبيقا من الناحية الواقعية ذلك لتخوف المستثمرين الأجانب من عدم الاستقرار الاقتصادي، انتهاج النظام الاشتراكي، ضيق الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج.

## 2 - القانون رقم 66 - 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966<sup>1</sup> :

إثر فشل القانون 63-277 اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد هو القانون 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، الذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية تهدف لزيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل<sup>2</sup>، بمعنى آخر هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر حيث ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة والهيئات التابعة لها، أما رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فيمكنه الاستثمار في القطاعات الأخرى بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية، لكن هذا القانون وكسابقه فشل لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي ولم يطبق عليه بل اقتصر على الاستثمارات الوطنية<sup>3</sup>.

## 3 - القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد<sup>4</sup> :

وهنا عرفت السياسة الاستثمارية تجاه الأجانب منعدجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية، حيث يسمح القانون 82-13 في إطار المخطط الوطني للتنمية للاستثمارات الأجنبية العمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية بشرط المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 51%، وهذا ما أكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 80، 17 سبتمبر 1966.

<sup>2</sup> - بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، المرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>3</sup> - محمد سارة، المرجع سابق، ص 15.

<sup>4</sup> - القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية 1724، العدد 35، 28 سبتمبر 1982.

<sup>5</sup> - بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، المرجع سبق ذكره، ص ص 64 65.

4 - القانون 86-13 المعدل المؤرخ 19 مارس 1986<sup>1</sup> :

جاء هذا القانون ليعدل ويتمم القانون 82-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال المحروقات<sup>2</sup>، لذلك هدف القانون الجديد إلى التخفيف من الالتزامات التي تقع على عاتق المستثمر الأجنبي ومنحه بعض الصلاحيات بخصوص سير المشروع الاستثماري<sup>3</sup> فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد والذين ينضون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف.

لقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51 في المائة على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال، مناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين مقابل مشاركة الطرف الأجنبي في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح وما يترتب على ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب<sup>4</sup>، واعتبر أن الدولة لم تعد المسؤول المباشر على الشركات ذات الاقتصاد المختلط<sup>5</sup>.

ثانيا : قوانين ما بعد فترة الإصلاحات

1- قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990<sup>6</sup> :

بالرغم من أن القانون 90-10 هدف إلى تفعيل السياسة النقدية مما يعني أنه ليس بقانون الاستثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي<sup>7</sup> :

1 - القانون 86-13 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 1476، المؤرخ في 19 غشت 1986.

2 - كريمة قويدري، المرجع سبق ذكره، ص 61.

3 - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، المرجع سبق ذكره، ص 162.

4 - كريمة قويدري، المرجع السابق، ص 61 62.

5 - بودرمة مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد التاسع، 2009 ، ص 182.

6 - القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية رقم 16، 1990.

7 - كرامة مروءة، راييس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية - دراسة تحليلية -، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، ص 66.

- ✓ حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة، وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال؛
- ✓ قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي؛
- ✓ التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام، لهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين بالإضافة إلى أن المصرف المركزي يلعب دور هيئة الاستثمار بالسهر على ضمان حقوق المستثمرين وتطبيق القوانين؛
- ✓ ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51 في المائة و49 في المائة وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري.

رغم كل هذه التعديلات إلا أن الاستثمار انخفض سنة 1995 بـ344 مشروع أي بمعدل 20.6 في المائة وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة<sup>1</sup>.

### 2 - المرسوم التشريعي رقم 93/ 12 الصادر في 05 أكتوبر 1993<sup>2</sup> :

جاء هذا القانون ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا<sup>3</sup>، فهو حر في الدخول إلى أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات **Apsi**، ونص أيضا هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أو خواص محليين أم أجنبى ومعالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات<sup>4</sup>، كما أجاز للمستثمرين الأجانب أيضا اللجوء إلى سلطات قضائية غير جزائرية في إطار تسوية النزاعات المحتملة، مع منح جملة من التحفيزات والتسهيلات.

<sup>1</sup> - كريمة قويدري، المرجع سبق ذكره، ص62.

<sup>2</sup> - المرسوم التشريعي رقم الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64.

<sup>3</sup> - فريدة مزبان، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، الملتقى الدولي الخامس حول دور و مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، بسكرة، (مجلة الاجتهاد القضائي، العدد السادس)، 4/3 ماي 2009، ص 54.

<sup>4</sup> - فريدة مزبان، المرجع سبق ذكره، ص 55.

نظرا للأوضاع الأمنية غير المشجعة لم تستقطب الجزائر خلال الفترة 1993 - 2000 استثمارات أجنبية مباشرة كثيرة سوى في قطاع المحروقات، وقد بلغت عقود الشراكة التي أبرمتها في القطاعات الأخرى 397 مشروع فقط بمبلغ 1.6 مليون دولار<sup>1</sup>.

### 3- الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001<sup>2</sup> :

جاء هذا القانون ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع حماية البيئة والإقليم، والسماح بتطبيق أسلوب الامتياز و الرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>.

والجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شبك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار<sup>4</sup> وإصدار التراخيص، تقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز في مدة أقصاها 30 يوما ابتداء من تاريخ إيداع الطلب.

كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة، هذا الأخير مكلف باقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، اقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار والفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالإضافة إلى الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - براهيمية آمال، سلامية ظريفة، مداخلة بعنوان "التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية -"، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص 12 13.

<sup>2</sup> - الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

<sup>3</sup> - حمودة بن محبوب، إسماعيل بن قانة، المرجع سبق ذكره، ص 65.

<sup>4</sup> - بلوچ بولعيد، **موقوفات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، قسنطينة، الجزائر، العدد الرابع، ص 76.

<sup>5</sup> - براهيمية آمال، سلامية ظريفة، المرجع سبق ذكره، ص 13.

4- الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006<sup>1</sup> :

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 في المائة من الرأسمال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

يوفر الأمر 06-08 عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها المعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات، مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني وفي اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب حيث يعتبر هذا القانون السائد والمتعامل به في الوقت الحالي<sup>2</sup>.

نجد أنه في هذا الصدد صدرت عدة تعديلات في إطار الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001،

كل تعديل ينص على مجموعة من المبادئ نذكر بعض التعديلات :

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007 (الجريدة الرسمية، العدد 4، 14 يناير 2007)؛

<sup>1</sup> - الأمر رقم 06-08 الصادر في 15 جوان 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، 19 جويلية 2006.

<sup>2</sup> - كرامة مروءة، رابيس حدة، المرجع سبق ذكره، ص70.

- ✓ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008 (الجريدة الرسمية، العدد 57، 15 أكتوبر 2008)؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 (الجريدة الرسمية، العدد 61، 02 نوفمبر 2008)؛
- ✓ الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 (المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44).

وكنتيجة لهذه الإصلاحات عرف مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا طفيفا، فبعدما أصبح الخطر على المشروع الاستثماري الأجنبي في الجزائر ضئيلا وتحسن الوضع في الآونة الأخيرة عهدت العديد من الشركات الدخول إلى السوق الجزائرية بالرغم من بعض النقائص التي ما زالت تشوب مناخ الاستثمار في الجزائر<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الحوافز هي مجموع السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو<sup>2</sup>. أو هي مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها... إلخ<sup>3</sup>.

في هذا الإطار منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 مجموعة من الحوافز و الامتيازات، منها ما هو متعلق بالنظام العام ومنها ما هو متعلق بالنظام الخاص<sup>4</sup>.

### أولا : الامتيازات المتعلقة بالنظام العام

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - محمد سارة، المرجع سبق ذكره، ص 63.

<sup>2</sup> - يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني -حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الخامس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 162.

<sup>3</sup> - طالي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 316.

<sup>4</sup> - محمد سارة، المرجع السابق، ص 21.

## 1- مرحلة الإنجاز :

في هذه المرحلة يستفيد المستثمرون من امتيازات طيلة ثلاث سنوات والتي يمكن تمديدتها بقرار من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، هذه الامتيازات هي :

- ✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لجميع المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛
- ✓ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ 05 في المائة تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- ✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة؛
- ✓ تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ: 03 في المائة في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

## 2 - مرحلة الشروع في الاستغلال :

حسب ما نصت عليه المادتين 18 و19 من نفس المرسوم يستفيد المستثمر من امتيازات كذلك في هذه المرحلة هي :

- ✓ الإعفاء طيلة فترة أداها سنتان وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛
- ✓ تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة ( الفترة المحددة أداها سنتان وأقصاها خمس سنوات )؛

<sup>1</sup> - مفتاح صالح، دلال بن سمينة، المرجع سبق ذكره، ص 117 .

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط؛
- ✓ الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 07 في المائة من رسم الأجر المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال النظام الاجتماعي؛
- ✓ إستفادة المشتريات المحلية لمودعة لدى الجمارك والخدمات المرتبطة بها الموجهة لتمويل المنتجات المعدة للتصدير من الإعفاء من الحقوق والرسم.

### ثانيا : الامتيازات المتعلقة بالنظام الخاص

لقد أولى المشروع الجزائري أهمية بالغة لهذا الموضوع من خلال المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 وذلك في إطار تدعيم اقتصاد السوق، والمتمثلة في المناطق الخاصة والمناطق الحرة<sup>1</sup>.

#### **1 - الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة :**

يخص هذا النظام الاستثمارات التي تتم ضمن المناطق ذات الأولوية والمحددة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار كالأنشطة غير الملوثة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في الميدان التكنولوجي<sup>2</sup>، حيث يستفيد المشروع من امتيازات خلال مرحلتين<sup>3</sup> :

#### **1-1 - مرحلة الإنجاز :**

في هذه المرحلة يستفيد المستثمر تقريبا من نفس الامتيازات التي يستفيد منها في مرحلة الإنجاز في إطار النظام العام، بالإضافة إلى ذلك يستفيد المستثمر حسب نص المادة 21 من القانون 93-12 المذكور سلفا من تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة.

#### **1-2 - مرحلة الشروع في الاستغلال :**

<sup>1</sup> - محمد سارة، المرجع سبق ذكره، ص23.

<sup>2</sup> - صالح مفتاح، دلال بن سمينة، المرجع سبق ذكره، ص117.

<sup>3</sup> - محمد سارة، المرجع السابق، ص23.



- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات في النظام الفعلي؛
- ✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة مدة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات؛
- ✓ تخفيض يقدر بـ 50 في المائة من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها ( أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات ) من النظام الفعلي؛
- ✓ في حالة التصدير الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط؛
- ✓ تكفل الدولة جزئيا أو كلياً بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة خمس سنوات قابلة للتמיד بناء على قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- ✓ دفع إتاوة ايجابية طوال المدة المتبقية لسرياتها.

### 1-3 - مرحلة انطلاق الاستغلال :

- ✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الدخل الإجمالي للأرباح الموزعة، الدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني؛
- ✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

### 2- الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة :

ويشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها وتكون هذه الاستثمارات موجهة أساسا إلى التصدير، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية كما نصت عليه المادة 26 من نفس القانون، وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي<sup>1</sup>، باستثناء بعض الأنشطة وهي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - زين منصور، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد الثاني، ص132.

<sup>2</sup> - محمد سارة، المرجع سبق ذكره، ص25.

- ✓ مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي حسب المادة 28 من نفس المرسوم؛
- ✓ الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة بالاستغلال مباشرة؛
- ✓ تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب؛
- ✓ يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20 في المائة من مبلغ أجورهم.

### المطلب الثالث : ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

الضمانات هي مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة ( استرداد رأس المال وتحويل الأرباح )<sup>1</sup>.

### أولاً : حرية الاستثمار

ينص الأمر 06-08 من مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها، في هذا الإطار يندرج الاستثمار بنوعية الوطني العام والخاص كذلك الاستثمار الذي ينجز في إطار نظام الامتياز والرخص.

ما يميز التشريع الجديد عن التشريعات السابقة أنه لم يجعل الاستثمار محصوراً في بعض القطاعات دون الأخرى بشرط أن الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر تخضع قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)<sup>2</sup>.

### ثانياً : مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتيسير الإجراءات

والمقصود هنا هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات الذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، من ضمن الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01-03 ما نصت عليه المادة 15 من نفس الأمر والتي تقتضي "بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب ذلك المستثمر بصراحة"

<sup>1</sup> - يوسف رشيد، المرجع سبق ذكره، ص162.

<sup>2</sup> - وصاب سعدي، محمد قويدري، المرجع سبق ذكره، ص41.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني فقد تعمد الوكالة لتطوير الاستثمار (حسب نص المادة 5 من الأمر 06-08) بتقديم تسهيلات إدارية تتمثل في<sup>1</sup> :

- ✓ تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالانحياز في غضون 72 ساعة من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا؛
- ✓ تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال في غضون 10 أيام.

فضلا عن ذلك فقد أتيح حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم لم يلقوا معاملة جيدة بشأن الاستفادة من هذه المزايا من طرف إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر حسب ما نصت عليه المادة 6 من الأمر 06-08.

#### ثالثا : ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته

منح الأمر 01-03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه، فحسب ما نصت عليه المادة 31 من نفس الأمر السالف الذكر أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

أما فيما يخص حالة تنازل المستثمر عن مشروع له لشخص آخر فإن الأمر 01-03 نص على التزام المالك الجديد الذي تنقل إليه الملكية لتنفيذ كل الالتزامات التي استفاد بمقتضاها من المزايا، أما في حالة إخلاله بهذا الالتزام فإن للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في إلغاء تلك الالتزامات<sup>2</sup>.

#### رابعا : مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار :

<sup>1</sup> - وصاف سعدي، محمد قويدري سبق ذكره، ص 41 42.

<sup>2</sup> - وصاف سعدي، محمد قويدري، المرجع سبق ذكره، ص 42.

يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار حسب نص المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 بهدف الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل<sup>1</sup>.

**خامسا : الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات الدولية المبرمة :**

إن الجزائر وإيماناً منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات<sup>2</sup> :

**1- الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:** لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات نذكر منها :

- ✓ الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي؛
- ✓ الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛
- ✓ الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

**2- الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار :**

بهدف تأكيد الدولة الجزائرية على توفير مناخ ملائم للاستثمار على إقليمها سعت على إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول كالاتفاقية الثنائية بين الجمهورية الجزائرية وإيران فيما يخص الحماية المتبادلة للاستثمارات.

حتى نهاية سنة 2013 بلغت عدد اتفاقيات الاستثمار التي قامت بها الجزائر 55 اتفاقية منها 47 اتفاقية ثنائية وثمان اتفاقيات دولية أخرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - كريمة قويدري، المرجع سبق ذكره، ص 67.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص 68 69.

<sup>3</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية العربية حتى نهاية 2013، الكويت.

هذا وقد بلغ عدد الإتفاقيات الثنائية الموقعة من طرف الجزائر مع الدول العربية فيما يخص ضمان وحماية الاستثمار 18 إتفاقية من سنة 2000 حتى 2008<sup>1</sup>، هذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 1.3 : عدد الاتفاقيات الثنائية الموقعة من طرف الجزائر مع الدول العربية

خلال الفترة (2000-2008)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات الدولة
3	0	2	1	2	3	0	1	6	الجزائر

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، ص254.

كل هذه الحوافز والضمانات المقدمة من طرف الدولة الجزائرية للمستثمر سواء الوطني أو الأجنبي لم يكن له دور في زيادة ثقة المستثمر الأجنبي والوطني للاستثمار في الجزائر، والجدول التالي يمثل ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمر مقارنة بتونس والمغرب للسنوات 2006-2012.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص254.

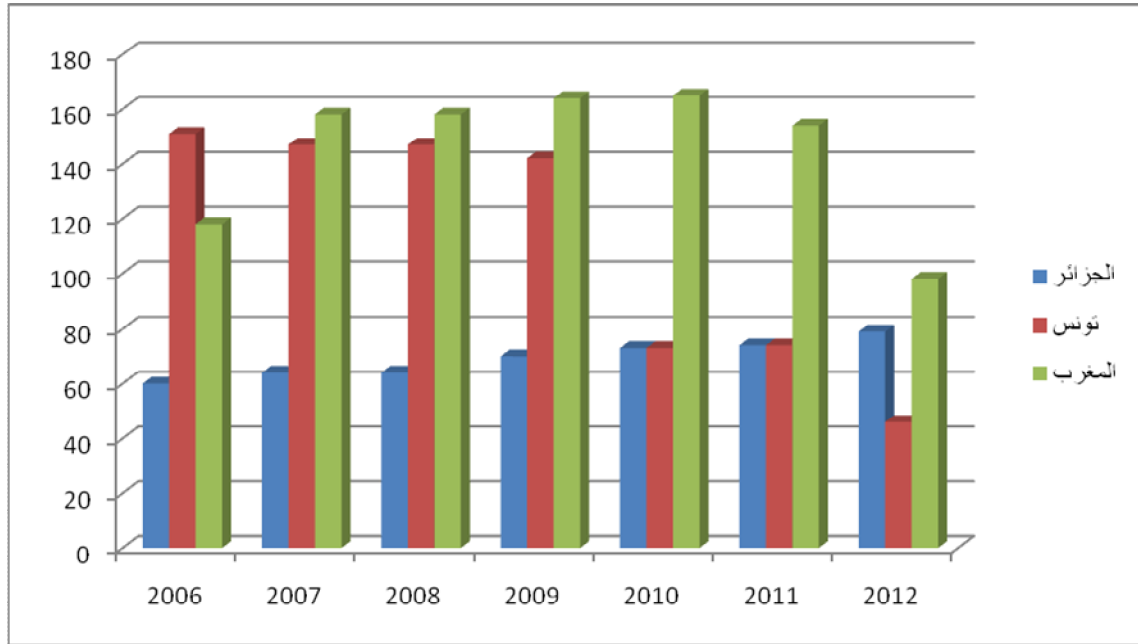
جدول رقم 2.3 : ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمر مقارنة بتونس و المغرب خلال الفترة (2006-2012)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات الدولة
79	74	73	70	64	64	60	الجزائر
46	74	73	142	147	147	151	تونس
98	154	165	164	158	158	118	المغرب

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، النشرة الفصلية الرابعة 2007، ص19. النشرة الفصلية الثالثة 2008، ص12. النشرة الفصلية الثالثة 2008، ص16. النشرة الفصلية الرابعة 2010، ص14. النشرة الفصلية الرابعة 2012، ص15. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، ص264.

الشكل رقم 1.3 : ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمر مقارنة بتونس و المغرب

خلال الفترة (2006-2012)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق و برنامج "Microsoft Exel".

من خلال الشكل نلاحظ أن الجزائر تراجع في الترتيب من المرتبة 60 سنة 2006 إلى المرتبة 79 سنة 2012 مقارنة بتونس التي كانت في مراتب متأخرة خلال سنة 2006 حتى 2009 إلا أنها تصدرت الترتيب حيث وصلت إلى المرتبة 46 على غرار المغرب، مما يدل على تدهور مناخ الاستثمار في الجزائر في السنوات الأخيرة الأمر الذي أدى إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أين وصلت سنة 2012 إلى 1.484 مليار دولار، يعود السبب إلى قيام الدولة الجزائرية بإصلاحات قانونية كما جاء في قانون المالية 2009.

### المبحث الثاني : تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

سعت الدولة الجزائرية إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خطوة منها لسد الفجوة الموجودة بين الاستثمار والمدخرات المحلية وفي مختلف القطاعات، حيث تنبع أهمية المناخ الاستثماري من خلال أثره على جلب أو طرد الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ففي هذا المبحث سنحاول تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الجزائر بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية المتاحة والمستخدمه في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### المطلب الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي

##### أولا : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال سنة 2001 و2002 مقارنة بسنة 2000 أين سجلت 1196 مليون دولار لتحتل بذلك المرتبة الثالثة إفريقيا، حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 03/01 وما تضمنه من حوافز و ضمانات مقدمة للمستثمر الأجنبي والمحلي، أما سنة 2002 فقد سجلت حوالي 1065 مليون دولار وهذا راجع إلى بيع رخصة الهاتف النقال للشركة أوراسكوم بتاريخ 21 جويلية 2001 المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية.



خلال سنة 2003 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو الجزائر لتبلغ 634 مليون دولار ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، رغم هذا الانخفاض إلا أنه بعد سنة 2003 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعاً أبن وصلت إلى 882 مليون دولار بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن أغلب الحوافز الضريبية يمنحها الأمر 03/01 ضمن النظام الاستثنائي<sup>1</sup>، لتسجل رقماً قياسياً طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية حيث بلغت 2746 مليون دولار سنة 2009، هذا دليل على أن الاقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد إيدار الميزانية للسنوات 2008-2011<sup>2</sup>، لتصنف من بين خمسة دول إفريقية حالبة للاستثمار الأجنبي المباشر. لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً لتسجل 1484 مليون دولار وهذا راجع إلى فرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009)، والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51 في المائة على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع<sup>3</sup> بالإضافة عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة وعشرون سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار وهذا ما يوضحه الجدول الآتي :

### جدول 3.3 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

( مليون دولار )

السنوات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
المؤشر	1484	2571	2264	2746	2593	1662	1795	1081	882	634	1065	1196	438
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم (مليار دولار)													

<sup>1</sup> طالي محمد، المرجع سبق ذكره، ص 325.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني حول "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013"، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 4.

<sup>3</sup> - حمدي فلة، حمدي مريم، المرجع سبق ذكره، ص 342.

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (النشرة الفصلية الثانية ) 2014، ص14. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، ص248.

ثانيا : التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر بإجمالي 3487 مليون دولار للسنوات 2001-2010 تليها فرنسا بإجمالي 1743 مليون دولار، أما على صعيد الدول العربية نلاحظ أن مصر تأتي على رأس الدول العربية المستثمرة في الجزائر بإجمالي 1308 مليون دولار تليها المملكة العربية المتحدة بإجمالي 893 مليون دولار وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 4.3 : تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من أكبر عشر

دول مستثمرة خلال الفترة (2001 - 2010)

(مليون دولار)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
الولايات المتحدة	313	311	252	286	301	314	293	323	476	618	3.487
فرنسا	43	115	51	80	121	293	233	303	308	196	1743
إسبانيا	153	143	87	43	117	210	164	325	198	91	1531
مصر	363	97	63	22	108	157	102	261	88	47	1308
إيطاليا	34	98	24	24	39	115	67	247	116	189	953
المملكة المتحدة	23	59	35	95	49	64	165	159	125	119	893
بلجيكا	12	16	5	5	4	31	101	230	241	212	857
الكويت	-	1	-	210	105	57	97	34	139	1	644
الصين	1	5	3	27	50	91	37	86	63	125	488
ألمانيا	38	65	16	23	23	54	92	37	54	57	459

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة يونيو 2014، النشرة الفصلية الثانية، ص14.

ثالثا: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

بلغ نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسنوات 2002 – 2012 حوالي 803057 مليون دولار بـ 410 مشروع رغم أنها تشكل نسبة 1 في المائة من إجمالي الاستثمارات، والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات :

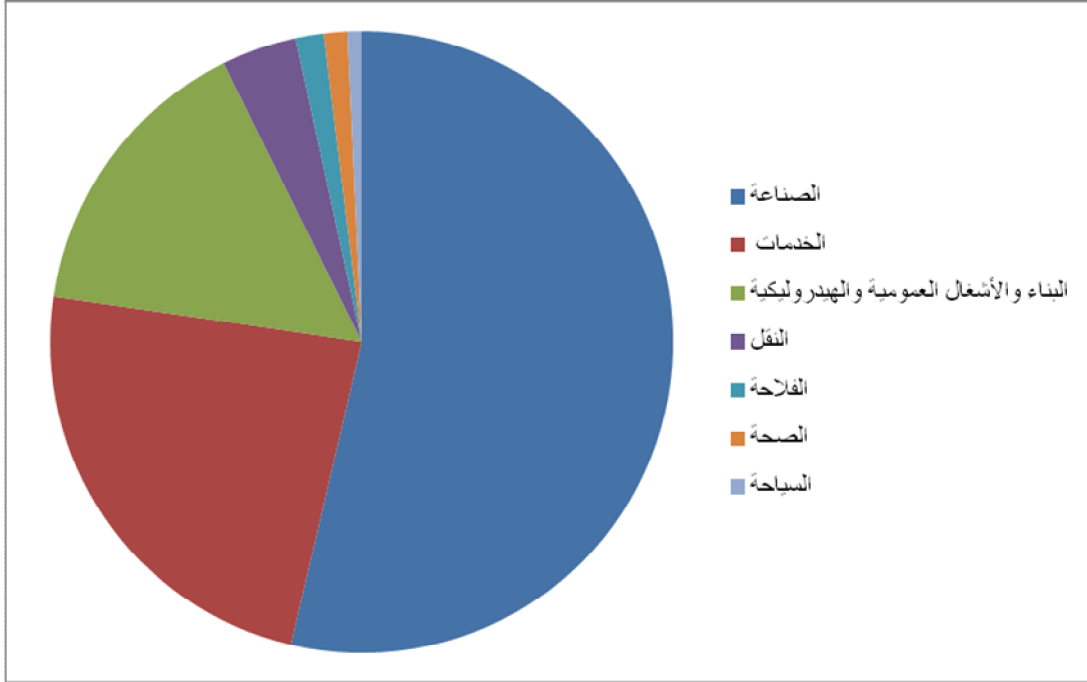
جدول رقم 5.3 : مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط خلال الفترة

(2012-2002)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	عدد مناصب الشغل	%
الصناعة	220	53.65	599200	74.61	23450	54.58
الخدمات	97	23.65	167118	20.81	10363	24.12
البناء والأشغال العمومية والهيدرولوجية	63	15.36	12082	1.5	6698	15.59
و الري	16	3.90	3991	0.49	505	1.17
النقل	6	1.46	887	0.11	82	0.19
الفلاحة	5	1.21	6192	0.77	737	1.71
الصحة	3	0.73	13587	1.69	1124	2.61
السياحة						
المجموع	410	100	803057	100	42959	100

المصدر : من الموقع [www.andi.dz](http://www.andi.dz) المطلع عليه يوم 2015/02/18 على الساعة 15:55.

الشكل رقم 2.3 : مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2012)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق و برنامج " Microsoft Exel " .

تعتبر الصناعة هي القطاع الذي يستحوذ على إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بحوالي 599200 مليون دينار جزائري، ما يعادل أكثر من نصف هذه الاستثمارات أما المرتبة الثانية تعود إلى قطاع الخدمات بنسبة 23.65 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 167118 مليون دينار جزائري، لأن قطاع الصناعة و الخدمات يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية خاصة الشراكة التي أقامتها الشركة الجزائرية للدواء "صيدال" مع الشركة السعودية لإنتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار، و الشركات الأمريكية "فايزر، باكستار، ليلي" بمبلغ 100 مليون دولار، إلا أن قطاعي الفلاحة والصحة رغم الأهمية الكبيرة لهما في الاقتصاد الوطني نجد أنهما يمثلان نسبة 1 في المائة من عدد المشاريع الإجمالية بحوالي 887 مليون دينار جزائري و6192 مليون دينار جزائري على التوالي.

المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية

أولاً : التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ عام 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في المناخ الاستثماري في الدول العربية، يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة، المحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتسم بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات إضافة إلى معدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة، يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري<sup>1</sup>.

حيث يشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي السياسات المالية والنقدية والمعاملات الخارجية، غير أن هذا المؤشر لا يعكس التطورات النوعية المتعددة التي تؤثر في مجمل المناخ مثل : (درجة الاستقرار السياسي والتطورات التشريعية والمؤسسية، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية وما يتم من خطوات في مجال الترويج).

يتم حساب المؤشر المركب عن طريق متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - زين منصور، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية، المرجع سبق ذكره، ص 166.

<sup>2</sup> - وصاب سعيدي، قويدري محمد، المرجع سبق ذكره، ص 50.

جدول رقم 6.3 : وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار خلال الفترة (2000 – 2010)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
3	-3	3	3	1	3	-1	0	0	0	3	مؤشر سياسة التوازن الداخلي
3	0	3	3	3	3	3	3	3	3	3	مؤشر سياسة التوازن الخارجي
1	0	0	0	0	1	0	0	1	0	1	مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)
2.33	-1	2	2	1.33	2.33	0.6	1	1.33	1	2.33	المؤشر المركب

المصدر : المؤشر المركب من إعداد الطالبة، بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2001-2010.

من خلال الجدول نلاحظ أن مناخ الاستثمار شهد تحسنا أغلب سنوات الدراسة، يعود هذا التحسن إلى تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط الذي كان له الدور الكبير في زيادة الإيرادات النفطية أين سجل سعر برميل النفط 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 مما أدى إلى خفض عجز الموازنة، بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية التي سجلت 77.19 مليار دولار سنة 2008 الذي كان له الدور في تحسين رصيد مؤشر سياسة التوازن الخارجي بإستثناء سنتي 2004 و2009، ففي سنة 2004 نلاحظ اختلال في التوازن الداخلي نتيجة زيادة النفقات العامة للدولة بسبب تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2004-2001 و الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، أما خلال سنة 2009 نلاحظ اختلال في سياسة التوازن الداخلي و يعود السبب كذلك إلى زيادة النفقات العامة بسبب تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009-2005 والذي خصص له مبلغ 4203 مليار دينار جزائري، وارتفاع معدلات التضخم أين سجلت معدل 5.70 في المائة سنة 2009 نتيجة ارتفاع الطلب المحلي، بالإضافة إلى انخفاض مؤشري التوازن الخارجي حيث يعود السبب إلى الأثر الذي خلفته الأزمة المالية العالمية على الدول الأوروبية المستوردة للغاز مما أدى إلى انخفاض الصادرات من المحروقات لتصل إلى 44.42 مليار دولار .

### ثانيا : مؤشري الأداء والإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يصدر هذا المؤشر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ سنة 2001 يهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

بالنسبة لمؤشر الأداء :

- ✓ حصول الدولة على معدل 1 يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،
- ✓ حصول الدولة على معدل دون 1 يعني أن وضعها الاقتصادي ضعيف.

<sup>1</sup> - بولرباح غريب، العوامل الخفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها - دراسة حالة الجزائر -، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012، ص106.

بالنسبة لمؤشر الإمكانيات : يتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1.

تصنف الدول حسب مؤشري الأداء والإمكانيات في أربع مجموعات :

1- مجموعة الدول السبّاقة (مؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات مرتفع)؛

2 - مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها ( مؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات منخفض)؛

3 - مجموعة الدول ما دون إمكاناتها (مؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات مرتفع)؛

4 -مجموعة الدول متدنية الأداء (مؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات منخفض).

جدول رقم 7.3 : ترتيب الجزائر في مؤشري الأداء والإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000 - 2010)

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
المؤشر											
مؤشر الأداء	102	82	115	128	117	118	95	93	94	102	109
مؤشر الإمكانيات	-	77	71	69	67	66	65	73	75	79	82

المصدر : كريمة فرحي، المرجع سبق ذكره، ص 231.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض خلال سنوات 2000-2003، إلا أنه بعد سنة 2003 أصبحت ضمن مجموعة الدول دون إمكاناتها سواء بالنسبة لمؤشر الأداء والإمكانات. لكن بعد سنة 2007 تراجعت لتصبح ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض.



ثالثا : مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصدر سنويا عن البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>1</sup>، ويعكس متوسط الأداء خلال السنة السابقة مقارنة ببعض الدول على المستوى العربي والعالمي<sup>2</sup>.

جدول رقم 8.3 : ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2012 – 2005)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	128	116	116	125	134	136	136	150
تونس	58	80	80	88	73	69	55	45
المغرب	102	115	115	129	130	128	114	93

المصدر : - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص159.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية الرابعة، 2005، ص23. النشرة الفصلية الثالثة 2006، ص12. النشرة الفصلية الرابعة 2007، ص19. النشرة الفصلية الثالثة 2008، ص15. النشرة الفصلية الرابعة، 2010، ص9. النشرة الفصلية الرابعة، 2012، ص9.

-الموقع [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org) المطلع عليه يوم 2015/02/11 على الساعة 14:36.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 128 سنة 2005 مقارنة بتونس التي احتلت المرتبة 58 والمغرب التي جاءت في المرتبة 102 وهذا يعني تدهور مناخ الاستثمار في الجزائر، لتراجع بـ 12 مرتبة سنة 2006 و 2007، لكن في سنة 2012 ارتفع ترتيبها بـ 34 مرتبة عما كانت عليه سنة 2007 مقارنة

<sup>1</sup> - مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر -، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2010/2009، ص 146.

<sup>2</sup> - مفتاح صالح، دلال بن سمينة، المرجع سبق ذكره، ص123.

بتونس و المغرب التي تقدمتا الترتيب بـ 35 و 22 مرتبة على التوالي مما يعني التراجع الكبير في مناخ الاستثمار في الجزائر وذلك راجع إلى ارتفاع مؤشر تأسيس المشروع أين تراجعت في الترتيب بـ 35 مرتبة بين سنة 2006 و 2012 رغم التحسن الملحوظ في مختلف المؤشرات الفرعية<sup>1</sup>، ذلك راجع إلى قيام الدولة الجزائرية بعدة إصلاحات في بيئة أداء الأعمال سنة 2010، حيث تم إقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص البناء، خفض تكلفة نقل الملكية وتخفيض معدل الضريبة على دخل الشركات في بعض القطاعات من 25 في المائة إلى 19 في المائة، اعتماد قوانين جديدة للإجراءات المدنية وزيادة كفاءة المحاكم<sup>2</sup>.

#### رابعا : مؤشر التنافسية

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ سنة 1979<sup>3</sup>، حيث تعتبر المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم وأحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الاستثمار حيث تمكن هذه المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكنها من الاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، النشرة الفصلية الرابعة 2012 ، النشرة الفصلية الثالثة 2006.

<sup>2</sup> - الاستثمار في الجزائر، منشورات صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار، 2012.

<sup>3</sup> عبد الحميد بوحاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة الباحث ، العدد العاشر ، جامعة ورقلة ، 2012 ، ص 44.

<sup>4</sup> - ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، ص 09.

جدول رقم 9.3 : ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2006-2012)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010-2011	2011-2012
	155 دولة	128 دولة	131 دولة	134 دولة	142 دولة	144
الجزائر	76	29	81	99	86	87
تونس	30	3	32	36	32	40
المغرب	70	7	64	73	75	73

المصدر : - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص176. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2007، ص207. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، ص262.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وإئتمان الصادرات، النشرة الفصلية الأولى، 2009، ص17. النشرة الفصلية الثالثة، 2011، ص18.

- عبد الكريم عاطف، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مركز الدراسات والبحوث اليمني اليمن، ص14.

- تقرير التنافسية العالمية 2009.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 76 من مجموع 155 دولة خلال سنة 2006 لتتقدم سنة 2007 إلى المرتبة 29 من مجموع 128 دولة مما يعني تحسن مركزها التنافسي على المستوى العالمي، بالرغم من أن تونس و المغرب احتلت مراتب متقدمة، إلا أنه بعد سنة 2007 تراجعت في الترتيب لتحل المرتبة 87 سنة 2012 مما يؤكد تراجع مركزها التنافسي.

### المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشرات تقويم المخاطر القطرية

#### أولا : المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS-Group (الدليل الدولي للمخاطر القطرية) منذ سنة 1980 يهدف لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية

وسدادها، حيث تتمثل العوامل التي يقيسها المؤشر في كل من المخاطر السياسية 50 في المائة، الاقتصادية 25 في المائة والمخاطر التمويلية 25 في المائة<sup>1</sup>.

أما دليل المؤشر فيكون كالتالي<sup>2</sup> :

0 \_\_\_\_\_ 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛

50.0 \_\_\_\_\_ 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة؛

60.0 \_\_\_\_\_ 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة؛

70.0 \_\_\_\_\_ 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة؛

80.0 \_\_\_\_\_ 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

جدول رقم 10.3 : المؤشر المركب للمخاطر القطرية في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب لسنوات

مختارة

السنوات	2000	2001	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	62.3	62.3	75.5	77.3	77.8	77.8	76.8	70.8	72.0
تونس	74	76.8	73.8	72.8	73.5	73.0	72.3	71.0	72.8
المغرب	70.0	71.8	76.8	73.0	76.3	71.8	74.8	73.3	72.3

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2000 - 2010.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر طيلة سنوات 2000-2004 جاءت ضمن مجموعة المخاطر المعتدلة، لتراجع مع بداية سنة 2004 حتى 2010 أين كانت ضمن مجموعة المخاطر المنخفضة باستثناء سنتي 2000 و 2001 مما يعني استقرار المناخ السياسي والاقتصادي فالجزائر في سنوات 2000، 2001 كانت في

<sup>1</sup> - مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، المرجع سبق ذكره، ص 145.

<sup>2</sup> - قويدري محمد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنتدى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف - الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص 290.

أول فترات رواج الاستثمار الأجنبي المباشر بعد غياب شبه كامل طيلة فترة التسعينات التي تميزت بمناخ سياسي وأمني غير مستقر، أما تونس والمغرب طيلة سنوات 2000 – 2010 جاءت ضمن مجموعة المخاطر المنخفضة.

### ثانيا : مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني مرتين في السنة (مارس وسبتمبر)، يقيس قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته المالية خدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح<sup>1</sup>.

### جدول رقم 11.3 : وضعية الجزائر في مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية مقارنة بتونس والمغرب

لسنوات مختارة

2008	2006	2005	2004	2001	السنوات الدول
46.89	45.97	41.8	44.95	38.6	الجزائر
56.53	55.77	55.78	56.84	56.49	تونس
54.28	53.54	51.71	53.51	55.15	المغرب

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2001 – 2008.

نلاحظ أن الجزائر جاءت ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة خلال سنوات 2004، 2005، 2006 و 2008 مقارنة بتونس والمغرب التي جاءت ضمن مجموعة المخاطر المعتدلة، رغم التسديد المسبق للديون الذي قامت به الجزائر سنة 2006، بالإضافة إلى نمو احتياطي الصرف الأجنبي الذي بلغ سنة 2005 إلى حوالي 56 مليار دولار سنة 2005، و الذي كان له له الدور الكبير في رفع الجدارة الائتمانية للدولة في الأسواق المالية الدولية.

<sup>1</sup> - البشير عبد الكريم، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -، الملتقى الدولي حول استراتيجية إدارة المخاطر المؤسسات - الآفاق و التحديات -، الشلف، ص 6.

ثالثا : مؤشر الأنستيوشنال أنفوستر للتقويم القطري

يصدر هذا المؤشر منذ عان 1998 عن مجلة " الأنستيوشنال أنفوستر" مرتين في السنة حيث تصنف الدول وفق تدرج من 0 إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطر<sup>1</sup>.

جدول رقم 12.3 : وضعية الجزائر في مؤشر الأنستيوشنال أنفوستر للتقويم القطرية مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2010 – 2004)

السنوات الدول	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
الجزائر	56.3	55.9	51.9	53.9	48.9	47.5	40.2
تونس	58.5	59.2	56.1	60.9	59.9	57.2	55.1
المغرب	55.2	53.3	52.3	54.2	49.7	51.8	49.3

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2004 – 2010.

نلاحظ أن الجزائر جاءت ضمن مجموعة المخاطر المعتدلة من سنة 2007 حتى سنة 2010، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب، باستثناء سنوات 2004 حتى 2006، مقارنة بتونس التي كانت طيلة سنوات 2004-2010 ضمن مجموعة المخاطر المعتدلة، أما المغرب جاءت ضمن مجموعة المخاطر المعتدلة طيلة السنوات باستثناء سنتي 2004 و2006 أين جاءت ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة.

رابعا : مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (Coface) حيث يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - قويدري محمد، المرجع سبق ذكره، ص 291.

وقد صنف دليل المؤشر إلى :

1 - درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربع مستويات :

A1 : البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا؛

A2 : احتمال السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن المستوى A1؛

A3 : بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد؛

A4 : سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا؛

2 - درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاث مستويات هي :

B : يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيرا أكبر على سجل السداد السيئ أصلا؛

C : قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا؛

D : ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

<sup>1</sup> - قويدري محمد، المرجع السابق، نفس الصفحة.

جدول رقم 13.3 : وضعية الجزائر في مؤشر الكوفاس مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة (2010 - 2004)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	B	A4	A4	A4	A4	A4	A4
تونس	A4	A4	A	A4	A4	A4	A4
المغرب	A4	A4	A3	A4	A4	A4	A4

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2004-2010.

نلاحظ أن الجزائر خلال سنة 2004 جاءت ضمن مجموعة المضاربة مما يعني أن للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيرا كبيرا على سجل السداد السيئ أصلا، أما بعد سنة 2004 جاءت ضمن مجموعة الاستثمار مما يعني أن سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا، يعود السبب لثقة المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر نتيجة تحسن الأوضاع السياسية و الأمنية على عكس سنوات التسعينات التي كان فيها تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة شبه معدوم.

#### المطلب الرابع : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- ✓ نقص التمويل اللازم، والذي يعتبر أهم معيق للاستثمار بنسبة 19.2 في المائة كما جاء في تقرير التنافسية العالمي سنة 2011-2012 عدم كفاية السوق وعدم وجود برامج تمويل متخصصة بالإضافة إلى عوائق التكلفة مجسدة في ارتفاع تكاليف الإنتاج وعوائق التسويق؛
- ✓ ثقل وتعقيد النظام الإداري لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات والذي يعتبر ثاني عائق للاستثمار حسب تقرير التنافسية لسنة 2011-2012 بنسبة 18.4 في المائة؛



- ✓ التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الاقتصادي مقارنة ببعض الدول النامية، وذلك بسبب التباطؤ في إنجاز بعض الإصلاحات أو ما يسمى بعمليات الخوصصة؛
- ✓ ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار كخدمات الماء والكهرباء والغاز، خطوط الهاتف وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار<sup>1</sup>؛
- ✓ تأرجح البنية السياسية والأمنية رغم تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب لا يزالون متخوفون من البيئة السياسية والأمنية في الجزائر؛
- ✓ عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية وصعوبة الوصول إلى المعلومات<sup>2</sup>؛
- ✓ انتشار مظاهر الفساد المتمثلة في الرشوة والوساطة والمحسوبية والتعصب رغم الجهود المبذولة لمحاربتها، حيث صنفت منظمة الشفافية الدولية الجزائر في تقريرها السنوي لسنة 2005 حول الرشوة في المرتبة 97 من مجموع 159 دولة، أما تقرير التنافسية لسنة 2011-2012 فاعتبر أن عائق الفساد يأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 16 في المائة مما يضعها في مصف الدول التي تسود فيها مظاهر الرشوة بشكل كبير بالرغم من توقيع الجزائر على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة<sup>3</sup>؛
- ✓ مشكلة العقار الصناعي حيث أن جوهر الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكملة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد) فقد تصل أحيانا إلى سنة كاملة<sup>4</sup>؛
- ✓ الغموض في بعض النصوص القانونية، مما نتج عنه عمليات التأويل المختلفة في فهمها والبعض منها لا يصدر في الوقت المناسب، ضف إلى ذلك أن بعض القوانين عامة وليست مخصصة لظاهرة معينة ما أدى إلى تخوف المستثمر بسبب عدم تناسب قوانين الاستثمار في الجزائر مع المتغيرات العالمية وعدم السرعة في تطبيق القوانين، فالتدابير القانونية غير المدروسة مثلما حصل عندما قامت الجزائر بفرض الرسم على الأرباح الاستثنائية مما نتج عنه نزاع مع أناداركو وميرسك سنة 2006، الأمر الذي سارعت إثره الشركات الدولية بعد فشل المفاوضات إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي، واستمرت القضية إلى غاية 31 جانفي 2012 وتم وضع حد للنزاع بالتراضي لتفادي التفرغيم عبر القضاء، ما فتح المجال لشركات أخرى

<sup>1</sup> - حمدي فلة، حمدي مريم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التنفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد العاشر، ص 340.

<sup>2</sup> - وصاف سعدي، محمد قويدري، المرجع سبق ذكره، ص 49.

<sup>3</sup> - بودرامة مصطفى، المرجع سبق ذكره، ص 195.

<sup>4</sup> - بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، المرجع سبق ذكره، ص 66.

للحصول على هذه التنازلات، بالإضافة إلى أن تعويض سونطراك بهذه الطريقة لشركائها أضر بصورة الجزائر<sup>1</sup>؛

✓ مشاكل مصرفية : حيث أن الجهة التي يمكن أن تمويل المؤسسات الصناعية لتزاول نشاطها بصفة عادية هي البنوك، هذه الأخيرة لا تتميز بالشفافية ضف إلى ذلك مرونة النظام المصرفي وطول مدة دراسات ملفات القروض، ارتفاع أسعار الفائدة، بطئ إجراءات تحويل الأرباح والأجور إلى الخارج خاصة ما مع تنامي ظاهرة العولمة؛

✓ المستثمر الأجنبي لا يعتمد فقط على البيانات والقوانين التي تصدر من تلك الدولة وإنما على الدراسات والمنشورات السنوية التي تعدها مراكز الأبحاث والمعلومات المتخصصة في العالم، والتي تعمل على ترتيب وضع الدول في العالم سنويا على ضوء المتغيرات والأحداث السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في أغلب الأحيان تكون متحيزة لخدمة مصالح الدول الكبرى<sup>2</sup>.

✓ تعقد و طول الإجراءات بالإضافة إلى كثرة الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم 14.3 : ترتيب الجزائر في مؤشر تأسيس المشروع مقارنة بتونس والمغرب لسنوات

مختارة

السنوات	2006	2010	2011	2012	الدول
	120	147	150	155	الجزائر
	59	45	48	54	تونس
	47	76	82	94	المغرب

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، النشرة الفصلية الرابعة 2010، 2012. النشرة الفصلية الثالثة 2006.

لازالت الجزائر تتصدر مراتب متأخرة في مؤشر تأسيس المشروع مقارنة بتونس و المغرب، ففي سنة 2006 احتلت المرتبة 120 لكن مع مرور السنوات تراجع في الترتيب أين احتلت المرتبة 155 سنة

<sup>1</sup> - يوسف تيمية، الجزائر مجبرة على مراجعة الرسم على الأرباح الاستثنائية بعد تعويض أناداركو، جريدة الخبر، عدد 6651، 2012/03/11.

<sup>2</sup> - بودرامة مصطفى، المرجع سبق ذكره، ص ص 196 197.

2012 مقارنة بتونس التي على عكس الجزائر تقدمت الترتيب بخمس مراتب بين سنتي 2006 و 2012، و الجدول التالي يبين المؤشرات الفرعية لتأسيس المشروع بالجزائر مقارنة بتونس و المغرب.

جدول رقم 15.3 : المؤشرات الفرعية لتأسيس المشروع بالجزائر مقارنة بتونس و المغرب لسنة

2011

البيان	عدد الإجراءات	الزمن (أيام)	التكلفة (النسبة من دخل الفرد) %	الحد الأدنى من رأس المال كنسبة من دخل الفرد %
الجزائر	14.0	24.0	12.9	34.4
تونس	10.0	11.0	5.0	0.0
المغرب	6.0	12.0	15.8	11.2

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011.

إن عملية تأسيس مشروع في الجزائر سنة 2011 تتطلب المرور بـ 14 إجراء يستغرق 24، وتكلفة تقدر بـ 12.9 في المائة من دخل الفرد مما يطرح عائقا أمام المستثمر الأجنبي مقارنة بتونس والتي تتطلب إنشاء المشروع فيها 10 إجراءات تستغرق 11 يوما وتكلفة تقدر بـ 5 في المائة من دخل الفرد، أما المغرب فعملية تأسيس مشروع تتطلب 6 إجراءات تستغرق 12 يوما فقط بتكلفة 15.8 في المائة من دخل الفرد.

المبحث الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر

يظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال الآثار الجانبية التي يتركها على الإنتاجية والاستثمار المحلي عن طريق عامل المحاكاة والتقليد التي تمكن الشركات المحلية من منافسة الشركات الأجنبية.

المطلب الأول : الناتج الداخلي الخام

باعتبار أن النمو الاقتصادي يقاس بالناتج الداخلي الخام سجلت الجزائر معدلات نمو إيجابية خلال السنوات 2000 - 2012 بعد فترة من الانكماش والركود الاقتصادي التي شهدتها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بسبب الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة، ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى معدلات النمو المحققة في قطاع المحروقات بفعل ارتفاع أسعار النفط خلال هاته الفترة أين وصل سعر برميل النفط إلى 28.5 دولار أمريكي سنة 2000<sup>1</sup>، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في إطار برنامج التعديل الهيكلي حيث شرعت الجزائر في تطبيق سياسة مالية لم يسبق لها من قبل مستخدمة عائدات البترول، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة (2001-2014) تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)<sup>2</sup>، خصصت لها مبالغ ضخمة (525 مليار دينار ؛ 4203 مليار دينار ؛ 21.214 مليار دينار) على التوالي، بالإضافة تحسن مؤشرات القطاع الزراعي أين وصل معدل النمو إلى 19.7 في المائة سنة 2003 يرجع السبب إلى عدة عوامل من بينها غزارة الأمطار الاستثنائية التي عرفتها الجزائر في تلك السنة التي

<sup>1</sup>-بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة الشلف، العدد الثاني، ديسمبر 2012، ص 246.

<sup>2</sup> -عثماني أنيسة، بوحسان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، جامعة سطيف، 11/12 مارس 2013، ص 9.

كانت لها آثار إيجابية على الزراعة وقطاع الأغذية الفلاحية<sup>1</sup>، لكننا نلاحظ أنه بعد سنة 2005 عرفت معدلات النمو تراجعاً أبن بلغت أدنى مستوياتها سنة 2009 مسجلة معدل 1.6 في المائة وذلك راجع إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية التي سببته الأزمة المالية العالمية أبن تراجع معدل نمو المحروقات ليصل إلى -8 في المائة بالرغم من ارتفاع معدلات النمو في القطاعات الأخرى على غرار قطاع الزراعة التي سجل معدل نمو قدر بـ 21.1 في المائة يعود السبب إلى المردودية التي عرفها إنتاج الحبوب الذي بلغ 61.1 مليون قنطار بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها الدولة الخاصة بمسح 40 مليار دينار من ديون الفلاحين... الخ، ليرتفع معدل النمو في الناتج الداخلي الخام إلى 3.6 في المائة تحسناً سنة 2010، لكن سرعان ما انخفض إلى 2.8 في المائة سنة 2011 بسبب الركود المستمر لقطاع المحروقات أبن سجل معدل نمو سلبى بـ -3.3 في المائة سنة 2011 بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو قطاع البناء إلى 5.8 في المائة، إلا أن معدل النمو عرف تحسناً طفيفاً سنة 2012 ليسجل 3.3 في المائة مدعوماً بآداء القطاعات خارج المحروقات (7.1 في المائة سنة 2012 مقابل 6.1 في المائة سنة 2011) وهو ما يوضحه الجدول التالي :

<sup>1</sup> -لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2007، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، بومرداس، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص 142.

جدول رقم 16.3 : تطور الناتج الداخلي الخام ومعدلات نموه حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2012)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
15843	14519.8	11991.6	9968.0	11043.7	8389.6	8463.5	7544.1	6135.9	5247.5	4537.7	4260.8	4123.5	الناتج الداخلي الخام PIB (مليار دينار)
3.3	2.8	3.6	1.6	2.4	3.0	2.0	5.1	5.2	6.9	4.7	2.1	2.4	معدل النمو الحقيقي في PIB
7.1	6.1	6.3	9.6	6.7	6.3	5.6	4.7	6.2	6.0	5.3	5.4*	1.2*	PIB خارج الخروقات %
-3.4	-3.3	-2.2	-8.0	-3.2	-0.9	-2.5	5.8	3.3	8.8	3.7	-1.6	4.9	الخروقات %
7.2	11.6	4.9	21.1	-3.8	5.0	4.9	1.9	3.1	19.7	-1.3	13.2	-5.0	الزراعة %
5.1	3.9	3.4	8.5	6.2	0.8	-	3.3*	2.6*	1.5*	2.9*	2.0*	1.2*	الصناعة %
8.2	5.2	8.9	8.5	8.7	9.8	11.6	7.1	8.0	5.5	8.2	2.8	5.1	البناء والأشغال العمومية %
6.4	7.1	7.3	7.7	8.6	6.8	6.5	6.0	7.7	4.2	5.3	3.8	3.1	الخدمات %

المصدر : Les annexe statistique 2004, 2007, 2011, 2012. من الموقع [www.ons.dz](http://www.ons.dz) المطلع عليه يوم 2015/03/10 على الساعة

10:45.

\* لوعيل بلال، المرجع سبق ذكره، ص 143.

بالموازاة وتطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام حققت الجزائر معدلات نمو إيجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام على طول الفترة 2000-2012 يرجع السبب إلى ارتفاع العائدات من المحروقات باعتباره أهم مصدر للدخل في الجزائر، باستثناء سنة 2009 أين سجل معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام انخفاضا ليصل إلى 11.37- في المائة وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، والذي سببته الأزمة المالية العالمية هذا ما يوضحه الجدول الآتي :

جدول رقم 17.3 : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المتوسط السنوات متوسط نصيب الفرد من PIB
5.3098	5.2716	4.3496	3.7713	4.7865	3.8458	3.3914	3.0387	2.5500	2.0563	1.7426	1.7028	1.7273	متوسط نصيب الفرد من PIB (آلاف)
411.69	384.49	323.54	273.97	309.12	266.48	246.37	222.66	183.75	159.14	138.85	131.48	129.99	متوسط نصيب الفرد* (آلاف)
7.07	18.83	18.09	-11.37	16	8.16	10.64	21.17	15.46	14.61	5.60	1.14	-	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من PIB %

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي. من الموقع [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org) المطلع عليه يوم

2015/02/18 على الساعة 18:30.

\* : القيم محولة من الدولار الأمريكي إلى الدينار الجزائري على أساس متوسط سعر الصرف كل سنة.



في هذا الصدد سنحاول إلقاء نظرة على الهيكل القطاعي للقيمة المضافة حيث يظهر الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام باعتباره القطاع الأهم من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي شكل حوالي 50 في المائة من القيمة المضافة معظم سنوات الدراسة باستثناء سنة 2009 حيث بلغت نسبة 38.41 في المائة من القيمة المضافة، بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط وتطبيق قرار منظمة الأوبك القاضي بخفض حصتها الإنتاجية أين تراجع حجم صادرات المحروقات كما أشرنا سابقا. في حين حققت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات قيمة مضافة وصلت أقصاها سنة 2012، مدعومة بالانتعاش الاقتصادي الذي شهدته القطاعات الأخرى حيث حقق قطاع الفلاحة قيمة مضافة وصلت إلى حوالي 12 في المائة سنة 2003 نتيجة للدعم الممارس على القطاع بالإضافة إلى القطاع الصناعي الذي حقق قيمة مضافة وصلت إلى 5.55 في المائة سنة 2008 بسبب الدعم الذي مارسه الاستثمارات الواردة إلى القطاع على غرار مشروع مبادلة ودوبال الإماراتيتين لإنتاج الألمنيوم، توتال الفرنسية للبتر وكيمياويات، أساك المصرية لإنتاج الإسمنت، مشروع سافولا السعودية لإنتاج السكر وحديد عز المصرية الانتاج الحديد والصلب<sup>1</sup>، بالإضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية الذي حقق قيمة مضافة بـ 12.35 في المائة والمدعوم بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه في الفترة الممتدة بين 2006 - 2009 والتي شكلت 28 في المائة من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، هذا ما يوضحه الجدول التالي :

<sup>1</sup> - صندوق النقد العربي، الفصل الرابع المتعلق بالصناعة، 2012.

جدول رقم 18.3 : الهيكل القطاعي للقيمة المضافة خلال الفترة (2011-2000)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات هيكله القيمة المضافة
10.38	10.46	11.56	7.78	8.81	8.73	9.03	11.88	11.99	11.44	11.93	10.8	الفلاحة
5.86	6.35	7.12	5.55	5.97	6.11	6.49	7.61	8.27	9.25	9.13	8.47	الصناعة خارج المخروقات
46.37	43.09	38.41	53.45	50.89	52.85	52.09	45.48	43.49	40.51	41.82	47.11	المخروقات
0.62	0.65	1.17	0.92	1.14	0.87	0.91	0.96	1.02	1.09	1.11	1.25	الأشغال العمومية البترولية
11.17	12.31	12.35	9.30	9.11	8.30	7.85	8.99	9.40	10.14	9.28	8.51	البناء و الأشغال العمومية
9.28	10.22	11.25	9.23	10.23	10.12	10.02	10.05	9.08	9.35	8.79	8.04	النقل والاتصالات
12.78	13.90	14.22	10.73	10.74	9.91	10.38	11.90	12.85	13.96	13.79	12.71	التجارة
3.50	3.7	3.93	2.99	3.08	3.07	3.19	3.59	3.94	4.22	4.11	3.80	الخدمات

المصدر : نشرة الديوان الوطني للإحصائيات حول الحسابات الاقتصادية 2000 - 2011، اللجنة التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية، سبتمبر 2011.

من الموقع [www.ons.dz](http://www.ons.dz) المطلع عليه يوم 2015/03/07 على الساعة 14:53.

يعتبر الاقتصاد الجزائري مرهون بقطاع المحروقات حيث أن انخفاض عائدات القطاع يؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر، رغم أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوجه إلى قطاع المحروقات، على غرار الشركات التي تعمل حاليا في مختلف أنشطة قطاع المحروقات مثل: Repsol, Shell, Cepsol, Cepsa البريطانية، (بريتيش بتروليوم) Bp... الخ.

كما يضم قطاع الصناعة يضم أيضا مجالات حيوية و مهمة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت عدد من الشركات الأجنبية كشركة غلاكوسميث كالين Glaxo smith klin البريطانية و التي تتطلع أن تكون رائدة في سوق الأدوية الجزائرية.

بالإضافة إلى المشاريع المتعلقة بتحلية 1.5 م<sup>3</sup> يوميا من مياه البحر، حيث يعرف السوق تنافسية كبيرة بين عدد من الشركات الأجنبية على غرار الشركات الإسبانية مثل: الكونسورتيوم "جيذا" le Consortium Geida والذي يضم أربع شركات (Cobra Sadyt, Codesa, Besasa)، والتي أنشأت سنة 2004 و اشتركت هذا التمرکز مع الشركة الجزائرية للطاقة AEC من أجل إنتاج الماء الخالي من الملح، بالإضافة إلى الجمع الإسباني أينما أكاليا ENIMA AQUALIA التي تقوم بإنجاز مصنع لتحلية مياه البحر في مستغانم بطاقة تقدر بـ 100000 م<sup>3</sup>، حيث ستقوم بإنجاز شركة مشتركة مع AEC من أجل إنجاز و استغلال هذه المحطات التي تقدر بـ 100 مليون دولار وتشغل لمدة 25 سنة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - نسرین برجي، مبارك بوعشة، الاستثمارات الأجنبية و دورها في تنمية و تطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد الحادي و الثلاثون، 2012، ص68.

المطلب الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج الداخلي الخام في الجزائر

عرفت معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام ارتفاعا حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2003 بمعدل نمو بلغ 6.9 في المائة، صحبه ارتفاع في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 5.60 في المائة سنة 2002 إلى 14.61 في المائة سنة 2003 (انظر الجدول رقم 17.3)، ما توافق مع معدل نمو سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ -42.18 في المائة، يعود السبب إلى تنفيذ مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي ساهم في تحقيق معدل نمو قدر بـ 5.5 في المائة خارج قطاع المحروقات، إلا أنه بعد سنة 2005 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا ملحوظا نتيجة التسديد المسبق للديون سنة 2006، لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2009 أين سجلت 199.48 مليار دينار جزائري بمعدل نمو 19.2 في المائة، بالمقابل انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 1.6 في المائة وهو أدنى معدل مسجل خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي سجل معدلا سلبيا بـ -11.37 في المائة خلال نفس السنة (انظر الجدول رقم 17.3)، رغم هذا بلغ حجم الاستثمار كتراكم مستويات مرتفعة أين سجل 47 في المائة مما يفسر بزيادة الاستثمارات المحلية تحت تأثير زيادة نفقات التجهيز في ظل البرامج المعلن عنها لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009) الذي ساهم في تحقيق معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6.6 في المائة، و كنتيجة لانخفاض الاستثمارات العربية البينية سنة 2010 تراجعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر عما كانت عليه سنة 2009 بمعدل -15.68 في المائة، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 19.3 : العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
15843	14519.8	11991.6	9968.0	11043.7	8389.6	8463.5	7544.1	6135.9	5247.5	4537.7	4260.8	4123.5	النتج الداخلي الخام PIB
3.3	2.8	3.6	1.6	2.4	3.0	2.0	5.1	5.2	6.9	4.7	2.1	2.4	معدل النمو في الناتج الداخلي الخام PIB
115.06	187.52	168.40	199.48	167.46	115.16	130.39	79.21	63.55	49.06	84.86	92.34	32.96	تدفق الاستثمار الأجنبي * المباشر (مليار دينار)
-38.64	11.35	-15.58	19.12	45.41	-11.68	64.61	24.64	29.53	-42.18	-8.10	180.15	-	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر %
0.72	1.29	1.4	2.0	1.51	1.37	1.54	1.05	1.03	0.93	1.87	2.16	0.79	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام %
39	38	41	47	37	34	30	32	33	30	31	27	25	حجم الاستثمار تراكم خام / PIB %

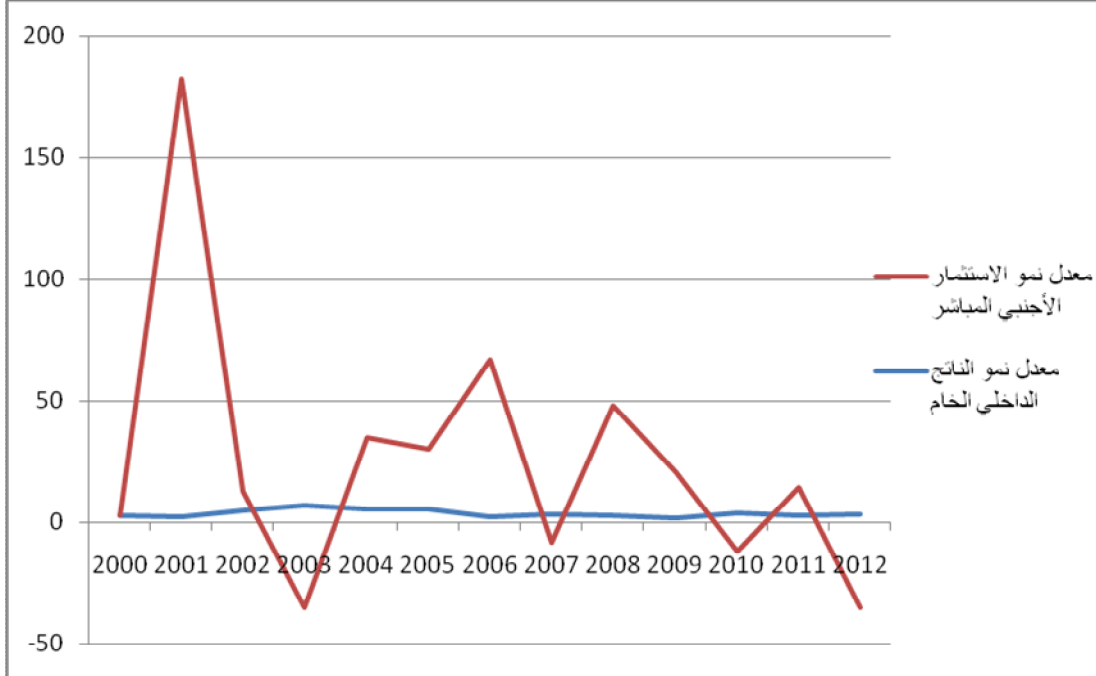
المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 4.3

\* القيم محولة من الدولار الأمريكي إلى الدينار الجزائري على أساس متوسط سعر الصرف في كل سنة.

\*\*مجموعة البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي. من الموقع [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org) المطلاع عليه يوم 2015/02/18 على الساعة 19:00.

شكل رقم 3.3 : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنتائج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة

(2000-2012)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق و برنامج " Microsoft Exel " .

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر سجل قفزة نوعية سنة 2001 نتيجة ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي الوارد خلال نفس السنة بالمقابل انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 2.4 سنة 2000 إلى 2.1 سنة 2001، بعد سنة 2001 عرف معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً نسبياً بسبب تراجع حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر، في حين عرفت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ارتفاعاً تدريجياً ليسجل نسبة 6.9 في المائة سنة 2003 وهي أعلى نسبة مسجلة خلال هاته السنوات والتي تزامنت وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية إلى أدنى مستوياتها.

بعد سنة 2003 سجلت معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر أرقاماً إيجابية باستثناء بعض السنوات التي انخفض خلالها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، في المقابل انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 1.6 في المائة سنة 2009 وهي السنة التي شهدت قفزة نوعية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

المطلب الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي في الجزائر

إن حجم الاستثمار الأجنبي في بلد ما في مجمل استثماره أو في مجمل تكوين رأس المال الثابت يمكن أن يعكس مدى اعتماد الاستثمار في هذا البلد على الاستثمار الأجنبي، كما قد يعكس قدرة البلد على جذب هذه الاستثمارات، والجدول التالي يوضح علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي في الجزائر:

جدول رقم 20.3 : نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2000-2012)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
48	48	50	47	57	57	55	52	46.8	43.6	42.9	40.2	41.3	معدل الادخار الوطني
2.20	4.10	3.87	5.23	5.19	4.68	6.62	4.68	4.30	3.88	7.64	8.86	2.47	تدفقات FDI كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت
39	38	41	47	37	34	30	32	33	30	31	27	25	حجم الاستثمار تراكم خام % PIB/

المصدر: - البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي من الموقع [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org) المطلع عليه يوم 2015/02/18 على الساعة 18:30.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت 1970-2013، الكويت.



سجلت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 2.47 في المائة سنة 2000 إلى 8.86 في المائة سنة 2001 وذلك تزامنا وارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال نفس السنة أين سجلت 1.196 مليار دولار، لتتخفف مرة أخرى إلى 3.88 في المائة سنة 2003 أين تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 0.634 مليار دولار، لتبقى بين الارتفاع والانخفاض مع مرور السنوات أين سجلت نسبة 5.23 في المائة سنة 2009 بالرغم من ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 2.746 مليار دولار مما يفسر بانخفاض الاستثمارات المحلية، بعد سنة 2009 سجلت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت انخفاضا لتصل سنة 2012 إلى 2.20 في المائة بسبب تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1.484 مليار دولار خلال نفس السنة مقارنة بالسنوات السابقة.

أما بالنسبة لمعدل الادخار الوطني فقد شهد ارتفاعا من 41.3 في المائة سنة 2000 إلى 57 في المائة سنة 2008، نتيجة ارتفاع الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات ، هذا الارتفاع دليل على ضعف حجم الاستثمار بسبب ضعف هيكل الإنتاج في الجزائر وعدم استثمار الفوائض المالية في قطاعات إنتاجية كالزراعة، لكن سرعان ما انخفض معدل الادخار الوطني بعد سنة 2008 إلى 47 في المائة سنة 2009 و48 في المائة سنة 2012 بسبب انخفاض أسعار المحروقات وتنفيذ البرامج التنموية المسطرة التي رصدت لها مبالغ ضخمة.

بلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي حوالي 1.29 في المائة كمتوسط للفترة 2002-2012 من حيث عدد المشاريع أما من حيث المبالغ بلغت 46.05 في المائة من الاستثمار المحلي هذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 21.3 : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في توفير مناصب عمل بالجزائر خلال الفترة (2002-2012)

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دولار	%	مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	31594	98.71	1743783	68.46	256156	85.63
الاستثمارات الأجنبية	410	1.28	803057	31.53	42959	14.36
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر : من الموقع [www.andi.dz](http://www.andi.dz) المطع عليه يوم 2015/02/18 على الساعة 15:55.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب عمل قدرت بـ 14.36 في المائة من إجمالي مساهمة الاستثمار في توفير مناصب عمل خلال الفترة (2000-2012) وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنسبة مساهمة الاستثمار المحلي في توفير مناصب عمل والتي قدرت بـ 85.36 في المائة، إذ نجد أنه خلال سنة 2012 بلغت عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط 6 مشاريع بقيمة 34 مليار دينار من شأنها توفير 1230 فرصة عمل<sup>1</sup>.

حسب إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات خلال الفترة 2003-2014 استطاعت بعض الشركات الرائدة في الجزائر باستحداث فرص عمل جديدة في الجزائر على غرار الشركة السويسرية Jelmoli Holding بـ 4500 فرصة عمل تليها الشركة المصرية Orascom Groupe بـ 4481 فرصة عمل، الشركة الفرنسية Accor بـ 1095 فرصة عمل، الشركة

<sup>1</sup> - جريدة القدس، الاقتصاد و المال، العدد 7183، جويلية 2012، ص 14.

التونسية Tunisie Leasing بـ 114 فرصة عمل، الشركة الفرنسية BNP Paribas بـ 202 فرصة عمل<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات

تركزت معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي كان له الدور الهامشي في تمويل السوق المحلية بالسلع و الخدمات المختلفة لضعف قيمة مبيعاتها في السوق الجزائرية إذ قدرت في متوسط الفترة 2000-2008 بـ 26.77 مليون دولار، في حين قدرت مبيعات المستثمرين الأجانب في الأسواق المحلية في شمال إفريقيا خلال نفس الفترة بـ 4658.9 مليون دولار.<sup>2</sup>

وعليه يظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الميزان التجاري بزيادة إنتاج وتصدير المحروقات، على الرغم من تبني الجزائر للإصلاحات التي أوصت بها مؤسسات بروتون وودز والتي تركز على توجيه هيكل الإنتاج نحو التصدير، فبالرغم من الارتفاع التدريجي للصادرات خارج المحروقات نحو الارتفاع لاتزال صادرات المحروقات تمثل التركيبة الأساسية لصادرات الجزائر بأكثر من 95 في المائة، إذ يتماشى هذا الأمر مع زيادة أسعار سعر برمبيل النفط، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

#### جدول رقم 22.3 : تطور الميزان التجاري و سعر برمبيل النفط للفترة

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، عدد خاص حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، العدد الفصلي الأول، يناير - مارس 2014، ص14.

<sup>2</sup> - شلغوم عميروش، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، مجلة المستقبل العربي، ص 76.

(2012-2000)

(مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06
سعر برميل النفط	28.5	24.85	25.24	28.96	38.66	54.64	65.85
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
رصيد الميزان التجاري	34.24	40.6	7.78	18.21	27.94	20.16	
سعر برميل النفط	74.95	99.97	62.25	80.15	112.94	111.04	

المصدر: Bulletin statistique de la banque d'algerie, séries rétrospectives, hors série, juin 2012.

Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2012.

من خلال الجدول نلاحظ العلاقة الايجابية بين سعر برميل النفط ورصيد الميزان التجاري أين ارتفع رصيد الميزان التجاري من 6.7 مليار دولار سنة 2002 إلى 40.6 مليار دولار سنة 2008 لتسجل صادرات المحروقات أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة بـ 77.19 مليار دولار يعود السبب إلى ارتفاع سعر برميل النفط من 25.24 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 99.97 دولار للبرميل سنة 2008، لكننا نلاحظ أنه انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2009 وسجل 7.78 مليار دولار بسبب انخفاض سعر برميل النفط إلى 62.25 دولار للبرميل في الأسواق العالمية نتيجة الأزمة المالية العالمية التي عصفت بأهم الدول المستوردة للمحروقات الجزائرية أين انخفضت صادرات المحروقات إلى 44.42 مليار دولار؛ بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو والدينار الجزائري الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات بالمقابل انخفاض فاتورة الصادرات، إلا أنه عاود الارتفاع بعد سنة 2009 ليصل إلى 27.94 مليار دولار سنة 2011 يعود السبب إلى ارتفاع الصادرات من المحروقات التي بلغت 71.66 مليار دولار والذي تزامن مع ارتفاع سعر برميل النفط إلى 112.94 دولار للبرميل.

جدول رقم 23.3 : تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة

(2012-2000)

المؤشرات السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم (مليار دولار)**	قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج (مليار دولار)*	تطور صافي التحويلات (مليار ر دولار)	تطور رصيد حساب رأس المال (مليار دولار)
2000	0.438	-	0.79	-1.36
2001	1.196	-	0.67	-0.87
2002	1.065	-	1.07	-0.71
2003	0.634	-	1.75	-1.37
2004	0.882	-	2.46	-1.87
2005	1.081	5.48	2.06	-4.24
2006	1.795	6.3	1.61	-11.22
2007	1.662	5.54	2.22	-0.99
2008	2.598	6.15	2.78	2.54
2009	2.746	5.89	2.63	3.46
2010	2.264	4.86	2.65	3.18
2011	2.571	6.31	2.59	0.36
2012	1.484	7.45	3.16	-0.24

المصدر : Bulletin statistique de la banque d'algerie, séries rétrospectives, hors série, juin 2012.

Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2012.

\*: البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي من الموقع [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org) المطلع عليه يوم 2015/02/18 على الساعة 18:30.

\*\* : نفس مصدر الجدول رقم 4.3.

فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب الخدمات والمداحيل نلاحظ أن قيمة الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب للفترة 2012-2005 بلغت 47.98 مليار دولار في حين لم تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس الفترة حوالي 16.201 مليار دولار، الأمر الذي قد يؤدي

إلى استنزاف جزء من المدخرات المحلية، وعليه دخول رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية يقابله خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات مما يقلل من أهمية هذه الاستثمارات، أما فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي على حساب التحويلات من خلال تتبعنا لتطور صافي التحويلات نلاحظ أن هذا الحساب كان موجبا في الفترة 2000-2012، أين فاقت الثلاث ملايين دولار سنة 2012، يرجع السبب في ذلك إلى كثافة هجرة اليد العاملة الجزائرية، على حساب العمال الأجانب الذين يعملون في الجزائر في إطار الاستثمارات الأجنبية.

وأخيرا فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي على حساب رأس المال نلاحظ أن هذا العلاقة بين حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة إيجابية بالرغم من ضعف حجم تدفقات الاستثمار الواردة إلى الجزائر يرجع السبب إلى ضعف حجم الاستثمارات الصادرة من الجزائر، حيث أنه في الفترة 2000-2007 سجل حساب رأس المال عجزا بالمقارنة مع تدفق الاستثمار الأجنبي الذي شهد ارتفاعا ملحوظا، يعود السبب في هذا العجز إلى تدهور الأوضاع السياسية، الأمنية والاقتصادية خلال فترة التسعينات التي اتسمت بتفاقم أزمة المديونية أين ارتفعت خدمات الديون الخارجية، أما الفترة 2008-2011 سجل حساب رأس المال فائضا أين تعتبر سنة 2009 هي السنة التي يسجل فيها حساب رأس المال أعلى قيمة بـ 3.46 مليار دولار تحت تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة التي سجلت 2.746 مليار دولار في نفس السنة، بالإضافة إلى التسديد المسبق لأغلب ديون الجزائر وزيادة القروض قصيرة الأجل التي قدرت بـ 1.77 مليار دولار سنة 2011 لينخفض حساب رأس المال سنة 2012 ويسجل عجزا بـ 0.24- أين تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 1.484 مليار دولار.

خلاصة الفصل:

بالرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر وما تضمنه من عديد المزايا والحوافز المقدمة للمستثمرين بالإضافة إلى الاتفاقيات الموقعة من طرف الدولة الجزائرية مع العديد من الدول فيما يخص حماية المستثمرين، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم ترق إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة ذلك أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا زالت تشوبه العديد من العوائق التي حالت دون قيام مشاريع الاستثمار الأجنبية أو المحلية مما أدى إلى ضعف الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات الناتج الداخلي من جهة وميزان المدفوعات من جهة أخرى من خلال الأرباح المحولة إلى الخارج من طرف المستثمرين الأجانب التي مثلت حوالي ثلاث أضعاف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مما يشكل استنزاف للمدخرات المحلية.

# الخاتمة العامة



تناولت الدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالتركيز على حالة الجزائر، فبالنظر لأهمية هذا النوع من الاستثمار اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، من بينها الجزائر التي حاولت تهيئة مناخها القانوني و التشريعي لتسهيل عملية الاستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني.

### نتائج الدراسة :

- يعتبر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم التي يصعب تحديد مفهوم دقيق لها، الأمر الذي أدى إلى اجتهادات متنوعة من طرف مختلف الباحثين الاقتصاديين، والهيئات والمنظمات الدولية، حيث تعددت النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمار بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه، فهناك زاوية النظر القائمة على هيكل وظروف السوق، وزاوية قائمة على المنظمة و الحماية؛

- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الإجمالي بما يساهم في زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وذلك مع مرور الزمن، حيث تعددت الآراء التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي فالنظرية الكلاسيكية تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في زيادة التراكم الرأسمالي، أما النظرية النيوكلاسيكية تعتبر أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يكمن في سد الفجوة بين الاستثمار والادخار خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص في التمويل، بينما النظرية الحديثة فتعتبر أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر تظهر من خلال المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي وخاصة بالدول النامية؛

- رغم ضآلة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أن أهميتها كبيرة خاصة فيما يتعلق بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت بالدول النامية وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بماته الدول؛

- عدم قدرة الجزائر على استقطاب استثمارات أجنبية في قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة لتمويل السوق المحلية أو لتنويع هيكل الصادرات والتقليل من الواردات، حيث لا زال تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيلا كما لاحظنا في الفصل الثالث المتعلق بالدراسة التطبيقية أن في أغلب سنوات الدراسة العلاقة سلبية بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام من جهة ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، حيث أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي بالجزائر.

### إختبار الفرضيات :

- يعتبر قطاع الصناعة أكثر القطاعات مردودية في الجزائر بسبب ارتباطه بالحروقات حيث يستفرد لوحده بأكثر من 50 في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، على عكس بعض القطاعات التي تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة التي لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الواردة إليه 1 في المائة وعليه الفرضية الأولى محققة.

- رغم كل الحوافز و الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمر الأجنبي خاصة بعد صدور القانون 90-10 و القانون 93-12، بالإضافة إلى تحسن الوضعية الأمنية و السياسية التي شهدتها الجزائر بعد فترة التسعينات حيث أصبحت الجزائر تحتل مراتب متقدمة بالنسبة لمؤشر حماية المستثمر مقارنة ببعض الدول العربية إلا أن حجم الاستثمارات بقي دون مستوى طموحات الجزائر، حيث لا زال مناخ الاستثمار يعاني من بعض العوائق التي حالت دون قيام مشاريع الاستثمار والذي يعتبر التمويل من أهم هاته العوائق، و عليه الفرضية الثانية غير محققة.

- بما أن غالبية الاستثمارات في قطاع المحروقات، حتى ولو أن الاستثمار فيها يسمح باستعمال الموارد المحلية في استثمارات أخرى، لكن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وتيرة النمو الاقتصادي محدودا لأن مصدر الدخل في الجزائر لا زال يرتبط بقطاع المحروقات (كما لاحظنا في المبحث الثالث من الفصل الأخير)، بالرغم من الدعم الذي يمارسه في تدعيم حساب رأس المال خاصة في السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعليه الفرضية الثالثة محققة.

### التوصيات:

بما أن مناخ الاستثمار بالجزائر لا زال يعاني من عديد العوائق التي حالت دون قيام مشاريع الاستثمار وعليه ارتأينا تقديم بعض التوصيات :

- إعادة النظر في الحوافز الموجهة للمستثمر الأجنبي بتوجيه الحوافز الضريبية إلى القطاعات التي تتمتع بمزايا تنافسية تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

- 
- توسيع مهام الهيئة المكلفة بالاستثمار لتوفير كل المعلومات التي تهم المستثمر المحلي أو الأجنبي، وتسهيل الوصول إليها؛
  - القضاء على البيروقراطية وتوفير الشفافية في المعلومات، تطوير الأسواق المالية وعصرنة عمل البنوك بما يتلاءم ومتطلبات المستثمرين؛
  - تطوير النظام المالي بما يتلاءم ومستلزمات التمويل على أساس الجدوى الاقتصادية؛
  - التركيز على الاستثمار والشراكة في القطاعات الاقتصادية التي تتجدد مواردها و تسمح بانطلاق الآلة الانتاجية في كل القطاعات، وليس على الاستثمارات التمويلية فقط التي قد تترك آثارا سلبية على ميزان المدفوعات؛
  - الاستفادة من تجارب بعض الدول النامية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### آفاق البحث :

- بعد استعراض نتائج الدراسة تبادرت لنا تساؤلات جديدة يمكن أن تكون بحوثا مستقبلية للمهتمين بالموضوع و هي:
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري؛
  - كيف يمكن للاستثمار الأجنبي دعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (الواقع والتحديات).

قائمة المصادر

والمراجع

أولا : باللغة العربية

- الكتب

- 1- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2007.
- 2- عبد الرحمان يسرى أحمد، أيمن محب زكي، الاقتصاديات الدولية، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 3- هشام محمود الأقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
- 4- جيل برتان، ترجمة علي مقلد، الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.
- 5- ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية، بدون طبعة، دار المريخ، بدون بلد النشر، بدون سنة.
- 6- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار أسامة ، عمان، الأردن، بدون سنة.
- 7- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2011.
- 8- فليج حسن خلف، التمويل الدول، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
- 9- محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة ( دراسة مقارنة )، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2009.
- 10- تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، بدون طبعة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1985 / 1984.
- 11- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009.

- 12- رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.
- 13- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي ( المعوقات والضمانات القانونية )، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، مارس، 2006.
- 14- رمزي علي إبراهيم سلامه، اقتصاديات التنمية، بدون طبعة، الإسكندرية، 1991.
- 15- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار المسيرة، عمان، 2007.
- 16- عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 17- عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
- 18- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005.
- 19- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، بدون طبعة، الدار الجامعية، 1999.
- 20- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 21- محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
- 22- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

- 23- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، الطبعة الأولى، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
- 24- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، بدون طبعة، بدون بلد نشر، 1989.
- 25- محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2008.
- 26- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، بدون طبعة، دار وائل، بدون بلد نشر، 2007.
- 27- صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- 28- عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 29- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، بدون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.
- 30- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006/2007.
- 31- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، بدون طبعة، الدار الجامعية، 2004/2005.
- 32- منصور الزين، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، عمان، 2012.
- 33- سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، الأكاديميون، عمان - الأردن، 2010.

- البحوث الجامعية :

- 1- بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 2- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/ 2007.
- 3- فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009/2008.
- 4- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008/2007.
- 5- بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011 / 2010.
- 6- بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الصين- مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012/2011.
- 7- خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013 / 2012.
- 8- محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة أوراسكوم-، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، 2010/2009.
- 9- سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2010/2009.



- 10- سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2006 – 2007.
- 11- سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- 12- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - مع دراسة مقارنة في الصين، تركيا، مصر و الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013/2012.
- 13- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010 / 2011.
- 14- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي- دراسة حالة تونس، الجزائر ، المغرب، - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007/2008.

- المقالات المنشورة :

- 1- منور أوسرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الخاص الأجنبي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الثاني، 2004.
- 2- نسرين برجى، مبارك بوعشة، الاستثمارات الأجنبية و دورها في تنمية و تطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد الحادي و الثلاثون، 2012.
- 3- عبد الحميد برحومة، عنتره برباش، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012 -، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، 2013.

- 4- عبد الكريم بعداش، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، *et integration en revue de reformes economiques mondiale* المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الثاني، 2007.
- 5- بلعوج بولعيد، *معوقات الاستثمار في الجزائر*، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، قسنطينة، الجزائر، العدد الرابع.
- 6- عبد الحميد بوخاري، *واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية*، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012.
- 7- بودرامة مصطفى، *الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات*، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد التاسع، 2009.
- 8- بوفليح نبيل، *دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010*، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، العدد الثاني، ديسمبر 2012.
- 9- حمدي فلة، حمدي مريم، *الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني و الواقع العميق*، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد العاشر.
- 10- زغدار أحمد، *الاستثمار الأجنبي كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة*، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2004.
- 11- زغيب شهرزاد، *الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - واقع وآفاق -*، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، فيفري 2005.
- 12- وصاف سعدي، محمد قويدري، *واقع مناخ الاستثمار في الجزائر - بين الحوافر والعوائق -*، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثامن، 2008.

- 13- عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
- 14- أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الأردن، العدد الثالث.
- 15- طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.
- 16- بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها - دراسة حالة الجزائر -، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012.
- 17- كرامة مروة، راييس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية - دراسة تحليلية -، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012.
- 18- لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2007 مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، بومرداس، العدد الرابع، ديسمبر 2008.
- 19- بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الخامس.
- 20- يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية و عربية، العدد الثالث، جوان 2008.
- 21- مفتاح صالح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر -، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008.

22- زين منصور، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد الثاني.

23- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2010/2009.

24- يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني -حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الخامس، سطيف، الجزائر، 2005.

#### الملتقيات و المؤتمرات :

1- البشير عبد الكريم، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -، الملتقى الدولي حول استراتيجية إدارة المخاطر المؤسسات - الآفاق و التحديات -، الشلف.

2- براهيمية آمال، سلامية ظريفة، مداخلة بعنوان التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية -، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.

3- يعقوب علي جانفي، علم الدين عبد الله بافقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مؤتمر الاستثمار والتمويل حول الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر، 2006.

4- حواس أمين، ساعد بوخاتم، التعلم من خلال المدخلات الأجنبية المستوردة و النمو الاقتصادي - نمط جديد للتصنيع -، الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، 23/24 أفريل 2012.

5- عثمانى أنيسة، بوحسان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.

6- قويدري محمد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف- الجزائر، 17-18 أفريل 2006.

7- فريدة مزياي، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، الملتقى الدولي الخامس حول دور و مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، بسكرة، (مجلة الاجتهاد القضائي، العدد السادس)، 4/3 ماي 2009.

#### التقارير :

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية، الكويت، 2000.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية، الكويت، 2001.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية، الكويت، 2005.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية، الكويت، 2006.

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية، الكويت، 2007.

- 6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية، الكويت، 2008.
- 7- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية، الكويت، 2009.
- 8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية، الكويت، 2010.
- 9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية، الكويت، 2011.
- 10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية ، الكويت، 2012.
- 11- الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقرير الاستثمار العالمي 2011 : أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال"، عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011.
- 13- مؤتمر التجارة للتجارة والتنمية ، نشرة صحفية بتاريخ 27 جوان 2013.
- 14- العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011.
- 15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، النشرة الفصلية الرابعة 2007، النشرة الفصلية الثالثة 2008. النشرة الفصلية الثالثة 2008، النشرة الفصلية الرابعة 2010، النشرة الفصلية الرابعة 2012،
- 16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (النشرة الفصلية الثانية ) 2014.

- 17- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة يونيو 2014، النشرة الفصلية الثانية.
- 18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية العربية حتى نهاية 2013، الكويت.
- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت 1970-2013، الكويت.
- 20- تقرير التنافسية العالمية 2009.
- 21- تقرير الديوان الوطني للإحصائيات حول الحسابات الاقتصادية 2000 - 2011، اللجنة التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية، سبتمبر 2011.
- 22- بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013.
- 24- الاستثمار في الجزائر، منشورات صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار، 2012.

#### القوانين و المراسيم :

- 1- القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 53، 02 أوت 1963.
- 2- القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 80، 17 سبتمبر 1966.
- 3- القانون رقم 82 - 13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية 1724، العدد 35.
- 4- القانون 86-13 المؤرخ في 19 غشت 1986 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وتسييرها،

الجريدة الرسمية، العدد 1476.

- 5- القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية رقم 16، 1990.
- 6- المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64.
- 7- الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.
- 8- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 47، 19 جويلية 2006.
- 9- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
- 10- المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
- 11- المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
- 12- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007، الجريدة الرسمية، العدد 4، 14 يناير 2007.
- 13- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008، الجريدة الرسمية، العدد 57، 15 أكتوبر 2008.
- 14- المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008، الجريدة الرسمية، العدد 61، 02 نوفمبر 2008.
- 15- الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44.

#### الجزائر :

- 1- جريدة القدس، الاقتصاد و المال، العدد 7183، جويلية 2012.
- 2- يوسف سمية، الجزائر مجبرة على مراجعة الرسم على الأرباح الاستثنائية بعد تعويض أناداركو، جريدة الخبر، عدد 6651، 2012/03/11.



ثانيا : باللغة الأجنبية

**-les ouvrages**

1- Bernard Hugonnier, investissements directs cooperation internationale et firmes multinationales, Economica, paris, 1984.

2-Duning J.H, International Production and The Multinational Entreprise,1981.

3- Régis Bénichi, Marc Nouschi, la croissance aux XIXème et XXème Deuxième édition, grandes ecoles siècles, medecine, paris, 1990.

4 - Thierry de Montbrial, Emmanuelle Fauchart, Introduction á l'economie, 4eédition, Dunod, paris,2007.

5 - Dominick Salvatore, Eugene A.Diulio, principes d'economie, mcGraw-Hill, 1984.

6- Marc Montoussé, Dominique Chamblayb, 100 fiches pour comprendre les sciences économiques, écoles de commerce, 2<sup>et</sup> 3<sup>e</sup> cycle universitaire.

7- Olivier de la Grandville, Théorie de la Croissance Économique, Masson, .Paris, 1977.

8-Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Économie internationale.

**Les rapports :**

1- SONATRACH, Differentes Rapports Annuelles 2001 – 2011.

2-Unctad World Investment Raport, The Shift Towards Services, United Nation, New Work, 2004,Px vill.

3- Unctad,World Investment Report, 2008

5- Office national staisyique, Les annexe statistique 2004,2007  
2011, 2012.

6- Bulletin statistique de la banque d'algerie, séries rétrospectives,  
hors série, juin 2012.

7- Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport annual  
2012.

ثالثا : مواقع الأنترنت

1- [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org).

2- [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

3- [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org).

4- [www.andi.dz](http://www.andi.dz).



الملاحق

الملحق رقم 01 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة

(1996 - 2007)

(مليون دولار)

السنة الدول	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
السعودية	1129-	3044	4289	781	1884-	20	453	778	1942	12097	18293	24318	63002
مصر	636	881	1076	1065	1235	510	641	231	2157	5776	10043	11578	35420
إمارات	301	232	258	985-	515	1184	1301	4256	10004	10900	8386	13253	49605
سودان	-	98	311	311	392	574	713	1349	1511	2305	3541	2436	13541
مغرب	357	1188	411	350	215	2825	481	2429	1070	2946	2898	2577	18247
تونس	351	365	668	368	779	486	821	584	639	782	3312	1618	10763
لبنان	80	150	200	250	289	249	257	2860	1939	2751	2974	2845	14664
الجزائر	210	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1665	10234
البحرين	2.048	329	180	454	364	81	217	517	865	1049	2915	1756	10775
قطر	339	418	347	113	252	296	524	652	1199	1152	1786	1138	8316
الأردن	16	361	310	158	787	110	64	436	621	1532	3121	18.5	9351
سوريا	89	80	82	263	270	100	1.030	780	180	692	600	885	5051
سلطنة عمان	60	65	101	39	16	83	26	489	229	900	952	2377	5337
الكويت	347	20	59	72	16	197-	7	67-	24	250	110	123	764
العراق	1	1	7	7-	3-	6-	2-	-	300	515	272	448	1526
إجمالي الدول العربية	3582	7288	8740	2495	2629	7711	8074	15682	23219	44103	61877	72368	257769
الدول النامية	152700	193224	194055	231880	252459	219121	157528	172138	283032	314344	3790192	499740	3049420
العالم	386100	481911	690905	1086750	1388953	817574	716128	557869	742143	958697	1305900	1833324	10917093

المصدر : حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان،

2011، ص 99.

الملحق رقم 02 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2008 -

2011)

( مليار دولار )

الدولة	2008	2009	2010	2011
السعودية	38.151	32.100	28.105	16.400
الإمارات	13.724	4.003	5.500	7.679
لبنان	4.333	4.804	4.280	3.381
السودان	2.601	1.816	2.894	2.692
الجزائر	2.594	2.746	2.264	2.571
المغرب	2.487	1.952	1.574	2.519
تونس	2.759	1.688	3.113	2.265
الأردن	2.826	2.413	1.471	1.653
العراق	1.856	1.598	1.396	1.617
سوريا	1.467	1.514	1.850	1.059
سلطنة عمان	2.952	1.508	2.333	788
البحرين	1.794	257	156	781
الكويت	(6)	1.114	319	399
فلسطين	52	301	180	214
الصومال	87	108	112	102
جيبوتي	229	100	27	78
موريتانيا	349	(3)	131	45
قطر	3.779	8.125	4.670	(87)
مصر	9.495	6.712	6.386	(483)
اليمن	1.555	129	(93)	(713)
ليبيا	3.180	3.300	1.909	-

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص

.97

الملحق رقم 03 : أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة

(2012-2000)

(متوسط الفترة)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
77.535	72.937	74.385	72.647	64.582	69.292	72.646	73.276	72.060	77.394	79.681	77.215	75.259	أسعار الصرف

المصدر : الموقع [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org) المطلع عليه يوم 2015/03/23 على الساعة 14:30.

# الفهرس



رقم الصفحة	العنوان
IV	الإهداء.....
V	الشكر.....
VI	الملخص.....
VII	قائمة المحتويات.....
X	قائمة الجداول.....
XIII	قائمة الأشكال.....
XIV	قائمة الملاحق.....
أ-ج	المقدمة العامة.....
01	الفصل الأول : مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.....
02	تمهيد الفصل.....
03	المبحث الأول : مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....
03	المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....
03	أولا : تعريف الاستثمار.....
04	ثانيا : الاستثمار الأجنبي.....
07	المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....
07	أولا : الاستثمار المشترك.....
11	ثانيا : الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.....
13	المطلب الثالث : المناخ الاستثماري.....
14	أولا : تعريف المناخ الاستثماري.....
14	ثانيا : عناصر المناخ الاستثماري و مقومات نجاحه.....
15	ثالثا : مكونات المناخ الاستثماري.....
18	المبحث الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....
18	المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية.....
18	أولا : النظرية الكلاسيكية.....
19	ثانيا : النظرية النيوكلاسيكية.....

21	.....المطلب الثاني : نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية.
21	.....أولا : نظرية عدم كمال السوق.
22	.....ثانيا : نظرية الحماية.
24	.....المطلب الثالث : نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الانتقائية لجون ديننج.
24	.....أولا : نظرية دورة حياة المنتج.
28	.....ثانيا : النظرية الانتقائية لجون ديننج.
31	.....المبحث الثالث : التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية.
31	.....المطلب الأول : التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.
35	.....المطلب الثاني : الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.
42	.....خلاصة الفصل.
43	.....الفصل الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.
44	.....تمهيد الفصل.
45	.....المبحث الأول : مفاهيم حول النمو الاقتصادي.
45	.....المطلب الأول : النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
45	.....أولا : تعريف النمو الاقتصادي.
48	.....ثانيا : تعريف التنمية الاقتصادية.
48	.....ثالثا : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
49	.....المطلب الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي.
50	.....أولا : الدخل الوطني الكلي.
50	.....ثانيا : متوسط الدخل.
51	.....ثالثا : الدخل القومي الكلي المتوقع.
52	.....رابعا : معادلة سنجر Singer
53	.....المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي.
53	.....أولا : كمية ونوعية الموارد البشرية.
54	.....ثانيا : كمية ونوعية الموارد الطبيعية.
54	.....ثالثا : تراكم رأس المال.
54	.....رابعا : معدل التقدم التقني.

54	.....خامسا : عوامل بيئية.
55	.....سادسا : التخصص و الإنتاج الواسع.
56	.....المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي.
56	.....المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.
56	.....أولا : آدم سميث.
58	.....ثانيا : دافيد ريكاردو.
58	.....ثالثا : روبرت .....مالتوس.
59	.....رابعا : كارل .....ماركس.
61	.....المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي.
61	.....أولا : نموذج هارود .....دومار.
64	.....ثانيا : نموذج سولو .....سوان.
68	.....المطلب الثالث : نماذج النمو الداخلي.
68	.....أولا : نموذج لوكاس .....روبرت.
69	.....ثانيا : نموذج بول رومر.
72	.....المبحث الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.
72	.....المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.
74	.....المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.
75	.....أولا : أثر الإحلال.
75	.....ثانيا : أثر التكامل.
78	.....المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة.
79	.....المطلب الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات.
81	.....خلاصة الفصل.

82	الفصل الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالجزائر.....
83	تمهيد الفصل.....
84	المبحث الأول : الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
84	المطلب الأول : تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
84	أولا : قوانين ما قبل الإصلاحات.....
87	ثانيا : قوانين ما بعد فترة الإصلاحات.....
90	المطلب الثاني : حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
91	أولا : الامتيازات المتعلقة بالنظام العام.....
92	ثانيا : الامتيازات المتعلقة بالنظام الخاص.....
94	المطلب الثالث : ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
94	أولا : حرية الاستثمار.....
95	ثانيا : مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات و تيسير الاجراءات.....
95	ثالثا : ضمان التحويل الحر لرأس المال و عائداته.....
96	رابعا : مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار.....
96	خامسا : الالتزامات الدولية الناتجة عن فعل الاتفاقيات الدولية المبرمة.....
100	المبحث الثاني : تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.....
100	المطلب الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي.....
100	أولا : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2012.....
101	ثانيا : التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.....
102	ثالثا : التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.....
105	المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية.....
105	أولا : التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر.....

107	ثانيا : مؤشري الأداء والإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....
109	ثالثا : مؤشر سهولة أداء الأعمال.....
110	رابعا : مؤشر التنافسية.....
111	المطلب الثالث : تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشرات تقويم المخاطر القطرية.....
111	أولا : المؤشر المركب للمخاطر القطرية.....
113	ثانيا : مؤشر اليورمني.....
114	ثالثا : مؤشر الأنستتيوشنال أنفوستر للتقويم القطري.....
114	رابعا : مؤشر الكوفاس.....
116	المطلب الرابع : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
120	المبحث الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر.....
120	المطلب الأول : الناتج الداخلي الخام.....
128	المطلب الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج الداخلي الخام.....
131	المطلب الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي.....
135	المطلب الرابع : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات.....
139	خلاصة الفصل.....
140	الخاتمة العامة.....
144	الملاحق.....
159	قائمة المصادر والمراجع.....
163	الفهرس :.....